وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية الرقم التسلسلي:..... /2020

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي (ل.م.د)

تحت عنوان:

دور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفيةوكالة العوينات -491 –

إعداد الطالبتين: **إشراف الدكتور:**

-لوندي فاطمة – د. موساوي رياض

– منصور شهرة

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عابي وليد	أستاذ محاضر –أ-	رئيسا
موساوي رياض	أستاذ محاضر - ب-	مشرفا ومقررا
طلبة عادل	أستاذ محاضر قسم - ب-	مناقشا

السنةالجامعية: 2019/ 2020

آية الكرسي سورة البقرة آية ٢٥٥

شكروعرفان

قال رسول الله ﷺ:

الحمد لله رب العالمين الصلاة والسلام على النبي الآمين وعلى آله وأصحابه ومن تبعه وبإحسان إلى يوم الدين....

إن الحمد والشكر لله أولا صاحب النعمة الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل راضيا أن يتقبله منا قبولا حسنا وينفعني وغير

بادئ ذي بدئ وأصالة عن أنفسنا نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل

"موساوي رياض" لإشرافه على هذا العمل و على النصائح و التوجيهات التي قدمها طيلة إنجاز هذا العمل جزاه الله ألف جزاء .

نتوجه بالشكروالتقدير والاحترام الى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة العويناتعلى كل ما قدموه لنا من نصائح وارشادات.

و كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الذين ساهموا في نصحنا و توجيهنا و جعل الله ذلك في ميزان حسناتهم

كما نتوجه بشكرنا و احترامنا إلى كل من ساهم في انجاح عملنا سواء بالدعاء أو العمل أو النصح.

الفهارس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر و العرفان	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
فهرس الملاحق	
المقدمة العامة	أ- و
الفصل الأول:التأصيل النظري لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر	
تمهيد	8
المبحث الأول:مفاهيم عامة حول تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر	09
المطلب الأول:وضعية القطاع الفلاحي قبل إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:	09
أولا: واقع القطاع الفلاحي خلال الفترة (1962-1980).	09
ثانيا: القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1981-1990)	13
ثالثا: القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999)	15
المطلب الثاني: وضعية القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)	16
أولا: التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الريفية	16
ثانيا: الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية	17
ثالثا: واقع القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	19
المطلب الثالث: أساسيات حول التمويل	20
أولا: تعريف التمويل	20
ثانيا: خصائص التمويل.	21
ثالثا: أهمية التمويل.	22
المطب الثالث:مفهوم التمويل الفلاحي	22

فهرس المحتويات

أولا: تعريف التمويل الفلاحي	22
ثانيا: أهمية التمويل الفلاحي	23
ثالثا: مصادر التمويل الفلاحي	23-26
المطلب الرابع: تصنيف التمويل الفلاحي وأهدافه	26
أولا :تصنيف التمويل الفلاحي	26-29
ثانيا: أهداف التمويل الفلاحي	30
المبحث الثاني: عموميات حول القروض الفلاحية	31
المطلب الأول: مفهوم القروض الفلاحية	31
أولا: تعريف القروض	31
ثانيا: خصائص القروض	32
ثالثا: أهمية القروض	33
المطلب الثاني: القروض الفلاحية وأهميتها	34
أولا: تعريف القروض الفلاحية	34
ثانيا: خصائص القروض الفلاحية	35-36
ثالثا: ثالثا: طبيعة القروض الفلاحية	36
رابعا: أهمية القروض الفلاحية	37
المطلب الثالث: أنواع القروض الفلاحية	38
المطلب الرابع: ضمانات ومخاطر القروض الفلاحية	39
أولا: ضمانات القروض الفلاحية	39
ثانيا: مخاطر القروض الفلاحية	40
المبحث الثالث: سياسات التمويل للقطاع الفلاحي في الجزائر	41
المطلب الأول: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل التخطيط المركزي	41
1. المرحلة الأولى: (1962-1966)	41
2. المرحلة الثانية: (1966-1982)	42

3. المرحلة الثالثة (1982-1986)	43
المطلب الثاني: إجراءات تمويل القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية	44
1. أثر قانون النقد والقرض على نظام التمويل	44
2. تحديث طرق وإجراء تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي	45
3. تطور معدلات الفائدة المطبقة على القطاع الفلاحي	47
4. إعادة جدولة القروض الفلاحية:	47
المطلب الثالث: تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرامج التنموية (2001- 2014)	48
أولا: تمويل القطاع الفلاحي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) (المخطط الثلاثي).	49-51
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2010)	51
ثالثا: قانون التوجيه الفلاحي (أوت 2008)	52
رابعا: تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الخماسي الثاني (2010-2014):(توطيد النمو الاقتصادي)	53
المطلب الرابع: النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2015-2019)	55
أولا: نموذج النمو الاقتصادي الجديد	55
ثانيا: أهداف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي	55
ثالثا: التدابير اللازمة لإنجاح هذا البرنامج	56
رابعا: مخطط عمل الفلاحة (2015-2019)	57-58
خلاصة الفصل	59
الفصل الثاني : دور القرض الرفيق تمويل القطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة العوينات -491-	
تمهيد	60
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقرض الرفيق.	61
المطلب الأول: مفهوم القرض الرفيق	61
أولا: تعريف القرض الرفيق	61
ثانيا: خصائص القرض الرفيق:	62
المطلب الثاني: مميزات القرض الرفيق	62-63
المطلب الثالث: التقنيات البنكية الخاصة بتسيير القرض الرفيق	64

أولا: الجانب الإداري	64-65
ثانيا: الجانب المحاسبي	66
ثالثا: الجانب التقني:	67
رابعا: الجانب البنكي	68
المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة العوينات-491-	69
المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	69
أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -المؤسسة الأم-	69
ثانيا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	69-70
ثالثا:مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	70
رابعا: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	70
خامسا:مصادر تمويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية	71
المطلب الثاني: بنية الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	71-73
المطلب الثالث :نشأة و تعريف وكالة BADR لعوينات_491_	75
أولا: نشأة وكالة لعوينات -491-	75
ثانيا: مهام وكالة لعوينات -491-	75
ثالثا: التنظيم الهيكلي للوكالة محل الدراسة	75
رابعا:الوظائف المكونة للهيكل التنظيمي	76-77
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية للقرض الرفيق مقدمة من طرف وكالة لعوينات-491-	78
المطلب الأول: دراسة إحصائية وتحليلية للقرض الرفيق على مستوى وكالة لعوينات – 491 من 2013 إلى 2019.	78
أولا: تطور القرض الرفيق في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة لعوينات -491- من (2013-2019)	78-80
ثانيا: مبالغ القروض وعدد الملفات المسددة	81-83
ثالثا: مبالغ القروض وعدد الملفات الغير مسددة	84-87
المطلب الثاني :دراسة تطبيقية لتقديم القرض الرفيق من طرف وكالة لعوينات -491-	87

أولا: تقديم طالب القرض	87
ثانيا: دراسة ملف القرض	87-92
المطلب الثالث: الاجراءات المتبعة في حالة عدم السداد	92
أولا: الإجراءات البنكية	92
ثانيا: الإجراءات القانونية	93-94
خلاصة الفصل الثاني	95
الخاتمة العامة	96-98
قائمة المراجع	
الملاحق	
الملخص	

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال الفترة(1990-1998)	46
02	الأغلفة المالية الموجهة لقطاع الفلاحة في ظل البرامج التنموية	48
03	هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم القطاع الفلاحي (2001-2004)	49
04	مضمون المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014)	54
05	مبالغ القروض وعدد الملفات الممنوحة من طرف وكالة لعوينات -491- في إطار القرض الرفيق لسنة (2013-2019)	78
06	مبالغ القروض وعدد الملفات المسددة لوكالة لعوينات – 491- لسنة (2013-2019)	81
07	مبالغ القروض وعدد الملفات الغير مسددة لوكالة لعوينات – 491- في إطار القرض الرفيق لسنة (2013-2019)	84
08	الفاتورة النموذجية الأولى المرفقة في ملف طالب القرض	88
09	الفاتورة النهائية للقمح الصلب المسلمة للسيد (..)	91
10	الإهتلاك الدوري للقرض الرفيق.	92

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لعمل مديرية المصالح الفلاحية	18
02	مصادر التمويل الفلاحي	24
03	تصنيفات التمويل الفلاحي	29
04	أنواع القروض الفلاحية	38
05	ركائز مخطط عمل الفلاحة (2015-2019)	57
06	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	74
07	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة لعوينات -491-	76
08	أعمدة بيانية تمثل تطور مبالغ القروض الممنوحة من طرف وكالة لعويناتمن 2013 إلى 2019	79
09	النسبة المئوية لمبالغ القروض الممنوحة .	80
10	أعمدة بيانية تمثل عدد الملفات الممنوحة من طرف وكالة لعوينات من 2013 إلى 2019.	80
11	النسبة المئوية لعدد الملفات الممنوحة	81
12	أعمدة بيانية تمثل مبالغ القروض المسددة لوكالة لعوينات – 491- لسنة (2013-2019)	82
13	النسبة المئوية لمبالغ القروض المسددة	83
14	أعمدة بيانية تمثل عدد الملفات المسددة من طرف وكالة العوينات – 491- في إطار القرض الرفيق لسنة (2013- 2019).	83
15	النسبة المئوية لعدد الملفات المسددة	84
16	أعمدة بيانية تمثل مبالغ القروض الغير مسددة لوكالة لعوينات – 491- في إطار القرض الرفيق لسنة (2013-2019)	85
17	النسبة المئوية لمبالغ القروض الغير مسددة .	86
18	أعمدة بيانية تمثل عدد الملفات للقروض غير المسددة في إطار القرض الرفيق لسنة (2013-2019)	86
19	النسبة المئوية لعدد الملفات الغير مسددة	87

1	تعريف القرض الرفيق
2	مبالغ القروض الممنوحة و عدد القروض المسددة و الغير مسددة لوكالة لعوينات-491- لسنة 2013.
3	مبالغ القروض الممنوحة و عدد القروض المسددة و الغير مسددة لوكالة لعوينات-491- لسنة 2014.
4	مبالغ القروض الممنوحة و عدد القروض المسددة و الغير مسددة لوكالة لعوينات-491- لسنة 2015.
5	مبالغ القروض الممنوحة و عدد القروض المسددة و الغير مسددة لوكالة لعوينات-491- لسنة 2016.
6	مبالغ القروض الممنوحة و عدد القروض المسددة و الغير مسددة لوكالة لعوينات-491- لسنة 2017.
7	مبالغ القروض الممنوحة و عدد القروض المسددة و الغير مسددة لوكالة لعوينات-491- لسنة 2018.
8	مبالغ القروض الممنوحة و عدد القروض المسددة و الغير مسددة لوكالة لعوينات-491- لسنة 2019.
9	طلب إقتناء البذور
10	بطاقة فلاح
11	تصريح ببذر الحبوب
12	التركيبة المالية للمشروع
13	تعهد و إلتزام
14	البطاقة البيانية للمستثمرة
15	شهادة التأمين ضد الكوارث
16	الموافقة البنكية
17	تعهد
18	سند لأمر
19	إتفاقية القرض
20	أمر تحويل
21	جدول الإهتلاك
22	الفئة 301
23	إخطار
24	إعذار
25	آخر إعذار قبل المتابعة القضائية
26	حجز بنكي
27	نموذج الإعلان عن المخاطر
28	سند يبين قيمة المساهمة لدى الصندوق
29	بطاقة الدين

الكلمة	الكلمة بالعربية	الكلمة بالفرنسية
CAPRA	تعاونيات زراعية	Coopératives Agricoles
CAPS	تعاونية الخدمات على مستوى البلاد	Coopératifs Services Nationaux
CAEC	تعاونية زراعية للإستغلال الجماعي	Coopérative Agricole pour exploitation collective
SDA	قطاعات تنمية فلاحية	Secteurs de développement Agricole
FPS	المزارع الفلاحية الاشتراكية	Fermes Paysannes Socialistes
ONAMA	الديوان الوطني للعتاد الفلاحي	Office National du Matériel Agricole
PNDA	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	Plan National DE Developpement Agricole
C R M A	الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	La caisse régionale de mutualité agricole
C N M A	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	La caisse nationale demutualité agricole
F N D R A	الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية	Caisse national développement agricole
SYBU	برنامج النظام البنكي	Système acincaire Universel
B A D R	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	La banque agricole et dedéveloppement rural
C C L S	المجمع الجهوي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة	Complexe régional pour les céréales coopérativeset les haricots secs

G R E	المديرية الجهوية للاستغلال	Groupement régional pour l'exploitation
CEAR	الفئة 301	Creance Echu à Recouvré
CESO	الفئة 387	Creance En Souffrance
CDS	الفئة 388	Creances Douteuses
CCS	الفئة389	Creances Compromises

المقدمة العامة

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في إقتصاديات بلدان العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، حيث يحظى باهتمام متزايد و هذا لضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي، و كذلك للدور الهام و الحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية، و المتمثلة في زيادة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي و في زيادة نصيب الفرد منه، و كذا توفر مناصب الشغل لمختلف الفئات الإجتماعية خاصة في المناطق الريفية، و توفير المواد الأولية و الزراعية و الصناعية، لذلك تقوم الجزائر بمجهودات جبارة بغية توفير الدعم اللازم عن طريق منح إمتيازات و تسهيلات للحصول على القروض البنكية.

قامت الحكومة الجزائرية بإقامة العديد من الهياكل و البرامج الداعمة لهذا القطاع و التي تهدف في مجملها إلى ترقيته و تنميته و التقليل من مشاكله، حيث أصدرت عدة قوانين لتنظيم القطاع الفلاحي من أجل إعادة إعتباره و زيادة مردوديته بفعل حسن إستغلال كل الإمكانات المتاحة، بدءا بتجربة الإصلاح الزراعي و التسيير الذاتي سنة 1962 ،إضافة إلى قانون المستثمرات الفلاحية سنة 1987 ،و خاصة قانون الثورة الزراعية، لكن هذه الإصلاحات لم تستجب إلى تطلعات الجزائر خاصة في تحسين الظروف المعيشية و الإكتفاء الذاتي، و لهذا قامت الحكومة الجزائرية بتطبيق برامج تنموية جديدة بداية ببرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 ،ثم برنامج دعم النمو 2005-2010 ، و ثم البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 ،و كذلك البرنامج الخماسي الجديد 2015-2019 و المسمى بالإقتصاد الأخضر، حيث ركزت هذه البرامج على النهوض بالإقتصاد و تحقيق التنمية الإقتصادية.

و بغية تطوير القطاع الفلاحي طرحت الدولة الجزائرية قروض فلاحية جديدة لمساعدة الفلاح على ممارسة نشاطه و فك مختلف العراقيل، أو تنفيذ مشاريع فلاحية جديدة لتنشيط هذا القطاع و تخفيض نسبة الإستيراد من السوق العالمية لسد الحاجيات الغذائية، و محاولة تحقيق الإكتفاء الذاتي و بناء إقتصاد قوي و كذلك بغية تشجيع التصدير للمنتجات الفلاحية، و من بين هذه القروض المطروحة القرض الرفيق الذي كان الأداة التمويلية الجديدة التي منحتها الدولة لمساعدة الفلاحين الذين كانوا بحاجة إلى تمويل إنتاجهم الفلاحي.

فالقرض الرفيق هو القرض البنكي الموسمي الذي يمس فئة الفلاحين، المربين سواء فرديين أو مجتمعين في تعاونية أو جمعيات أو اتحاديات و في وحدات الخدمات الفلاحية و مخزني المنتوج الفلاحي ذو الاستهلاك الواسع فهو يسمح لهؤلاء المستفيدين بالحصول على مختلف الوسائل، و المتدخلات الضرورية لنشاط الإستغلال الفلاحي، فهو يساهم في الرفع من نسبة الإنتاج الفلاحي الذي يسمح بتحقيق الاكتفاء و ذالك بالاعتماد علي بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي يعتبر رائدا في الإشراف على عمليات تمويل الفلاحين.

و القرض الرفيق جاء كإجراء مستحدث و تقنية تمويلية جديدة (أسلوب حديث و فعال للتمويل الفلاحي)، و سمي أيضا بقرض المرافقة و التدعيم لأنه سيرافق الفلاح طيلة مدة المشروع و يتميز بالمرونة و السهولة فيما يخص الإجراءات القانونية و الإدارية المتعلقة بهوية الفلاحين.

أولا :الإشكالية الرئيسية:

على ضوء ما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم القرض الرفيق الممنوح من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة العوينات–491– في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية:

1. ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟
2. ما هي أهم القروض المعتمد عليها في تمويل و دعم القطاع الفلاحي في الجزائر؟
3. هل القرض الرفيق يمول جميع الأنشطة الفلاحية على مستوى وكالة العوينات–491–؟

ثالثا: الفرضية الرئيسية:

تبرز مساهمة القرض الرفيق الممنوح من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة العوينات 491– في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال التسهيل التمويلي الذي يوفره للفلاحين في سبيل زيادة الإنتاج الفلاحي و النهوض بالتنمية الفلاحية.

رابعا: فرضيات البحث:

1. عرف القطاع الفلاحي في الجزائر العديد من التطورات خاصة في السنوات الأخيرة، مما يدل على رغبة الدولة في الإرتقاء بهذا القطاع و مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية.
2. يعد القرض الرفيق أحد أهم القروض المعتمد عليها في تمويل و دعم القطاع الفلاحي في الجزائر.
3. يساعد القرض الرفيق على تمويل جميع الأنشطة الفلاحية .

خامسا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- أهمية التمويل الفلاحي و المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الجزائر.
- أهمية عمليات التمويل البنكي بالقرض الرفيق للمشاريع الفلاحية.
- مكانة القرض الرفيق في تعزيز القطاع الفلاحي.
- أثر القرض الرفيق على القطاع الفلاحي و التنمية الريفية.

- حجم المبالغ التي منحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة العوينات–في إطار القرض الفلاحي و التنمية الريفية.

سادسا: أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة النقاط التالية:

- التعرف على التمويل بصفة عامة و التمويل الفلاحي بصفة خاصة و القروض الفلاحية؛
- التعرف على القرض الرفيق كأحد أساليب التمويل في القطاع الفلاحي؛
- كيفية مساهمة القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي؛
- توضيح العملية التي يتم من خلالها الحصول على القرض الرفيق من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية و كيفية الإستفادة منه؛

سابعا : حدود الدراسة

الحدود المكانية : تتجلى حدود الدراسة في قدرة البنك على تمويل القطاع الفلاحي من خلال القروض الفلاحية المستحدثة ، وقد اقتصر مجال دراستنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة العوينات–491– الحدود الزمنية : تتمثل الحدود الزمنية في تحليل دراسة حالة القرض الرفيق لوكالة لعوينات–491– و دراسة تطوره في الفترة (2013–2020).

ثامنا: منهج البحث

تم اعتماد في هذه الدراسة على منهجين اساسيا وهما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وهذا نظرا لطبيعة الموضوع ومحاولة الوصول الى كافة جوانبه ، حيث تم الاعتماد على:

- المنهج الوصفي خاصة في الجوانب النظرية عند التعرض للمفاهيم والتعريفات ذات الصلة بالموضوع من مختلف المراجع ؛
- المنهج التحليلي واستخلاص معظم الاحصائيات من خلال الجداول والاشكال ؛
- أسلوب دراسة الحالة من خلال الجانب التطبيقي عند أخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة العوينات–491– كمؤسسة لاسقاط موضوع الدراسة عليه.

تاسعا: أسباب إختيار الموضوع

هناك عدة اسباب في الحقيقة جعلتنا نختار هذا الموضوع "دور القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي و من بينها:

- الرغبة في البحث حول هذا الموضوع باعتباره موضوع جديد؛
- تشجيع الأجيال القادمة على الاهتمام بالقطاع الفلاحي؛

- تزايد الإهتمام بالقطاع الفلاحي و المنتجات البنكية المستحدثة في هذا المجال.

عاشرا: صعوبات البحث

- قلة الدارسات السابقة التي تتحدث عن القطاع الفلاحي والقروض الفلاحية المستحدثة بشكل عام؛
- عدم سماح الوكالة بإجراء التربص في حصص متتالية لكونها صغيرة فرع(تابع) ؛
- قلة و عدم توفر الكتب الكافية حول التمويل الفلاحي.

إحدى عشر: الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدارسات والأبحاث العلمية التي أجريت حول موضوع القطاع الفلاحي وآليات تمويله والدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الإقتصادية الإجتماعية، ومن أبرز الدارسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدارسة و منها:

1. **دراسة بن حركات عائشة (2015) بعنوان:** القرض الرفيق وآفاق تطويره في الجزائر،دراسةحالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، مذكرةمقدمة لنيل شهادة الماستر،تخصص مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

جاءت هذه الدراسة لتوضيح مدى فعالية القروض الفلاحية الخاصة القرض الرفيق في الرفع من نسبة الإنتاج الفلاحي الذي يسمح بتحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر بدوره أساس التنمية الاقتصادية الشاملة، من أجل إيجاد الحلول التمويلية للمشاكل التي يواجهها الفلاح خلال الموسم الفلاحي، وقد وصلت الدارسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

- كانت معظم أجوبة العينة تدل على تطوير القرض الرفيق في الجزائر وهذا لأهميته في القطاع الفلاحي؛
- دعم الفلاحين الصغار عن طريق إنشاء بنوك فلاحية لتقديم القروض لهم وكذلك التوسع في إنشاء مراكز خدمية للمزارعين توفر لهم الدعم والإرشاد في مختلف مجالات عملهم؛
- العمل على تسويق الخدمات الجديدة المقدمة من طرف البنك حتى يكون العميل على الإطلاع بكل جديد.

2. **دراسة زاوي بومدين (2015) بعنوان:** التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، جاءت هذه الدراسة لتوضيح أثر الدعم والتمويل الفلاحي بمختلف أنواعه على أداء القطاع الفلاحي خلال الفترة 2009-2015، و توصل إلى النتائج التالية:

- هناك معدلات مرتفعة من النمو في القطاعات الريفية الغير الفلاحية بفضل الدعم والتمويل، ما جعل الحكومة تتدخل أكثر من أجل الحفاظ على إستقرارية الإنتاج والعمالة الفلاحية.

- ضرورة عصرنة القطاع الفلاحي بما يتماشى والتطورات الحاصلة في القطاعات الأخرى.

3. **دراسة شويخي هناء (2013) بعنوان:** آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

جاءت هذه الدراسة لتوضيح آليات تمويل القطاع الفلاحي و توصلت إلى النتائج التالية:

- أن التمويل البنكي يعتبر آلية لتمويل القطاع الفلاحي ولا تقتصر كآلية فقط ، بل تعتبر دعم للقطاع الفلاحي المتبع من طرف الدولة؛
- يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الفلاحي التي اتبعتها الجزائر مؤخرا؛

4. **دراسة بن سمينة دلال(2004) بعنوان:** التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر(1990-2000)دراسة حالة بنك بدر وكالة بسكرة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة .

جاءت هذه الدراسة للبحث عن الخلل الموجود عند تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي في ظل التخطيط المركزي محاولة الوقوف على مدى فعالية القوانين الصادرة للإصلاح خاصة قانون النقد والقرض، و اعتبار العشرية الأخيرة (1990- 2000) محطة هامة لإصلاح كل من الجهاز البنكي و القطاع الفلاحي، ومن نتائج هذه الدارسة:

- القرارت التي أخذت في فترة التخطيط المركزي كانت تدور حول النهوض بالقطاع الفلاحي.
- عملية الهيكلة تهدف إلى إقامة مبدأ التخصص البنكي وتركيز اهتمامات البنوك؛
- إن فعالية القطاع الفلاحي الجزائري تقتضى توسيع حدود أغلبية المستثمرات.

إثني عشر: هيكل البحث

من أجل دارسة الإشكالية والإجابة عن الأسئلة المطروحة قمنا بتقسيم موضوع الدارسة إلى فصلين أساسيين الأول نظري والثاني تطبيقي و متضمنا مقدمة و خاتمة و ذلك كما يلي:

تناولنا في الفصل الأول التأصيل النظري لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، و الذي قسم إلى ثلاث مباحث أساسية كما يلي:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر.
- المبحث الثاني: الإطار النظري للقروض الفلاحية.
- المبحث الثالث: سياسات التمويل للقطاع الفلاحي في الجزائر.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه دور القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة العوينات– و الذي قسم إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقرض الرفيق.
- المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة العوينات–491–
- المبحث الثالث: دراسة تطبيقية للقرض الرفيق في وكالة العوينات–491–

وفي الأخير تناولنا خاتمة عن طريق إختبار الفرضيات و النتائج المتحصل عليها و التوصيات وافاق الدراسة.

الفصل الأول:التأصيل النظري لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد

يعتبر التمويل من أهم العوامل الضرورية في قيام أي قطاع، و عليه فهذا العامل من أعقد المشكلات الي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد كان، لأن مواكبة التطورات و التحولات الاقتصادية و التكنولوجية ليست بالأمر الهين، لهذا يفكر كل مسير في الطريقة و الكيفية المثلى للحصول على التمويل لتغطية الاحتياجات الضرورية، سواء كانت هذه الاحتياجات طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل، و يكون بمصادر ذاتية أو خارجية .

حيث يعتبر القطاع الفلاحي هو الآخر من بين القطاعات التي تحتاج الى تمويل، فهو العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فلا بد من الاهتمام الكبير به باعتباره يؤثر علىالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، و تأثره هو الآخر بالتغيرات الحاصلة في هذه القطاعات، حيث عرفت الجزائر في الفترات الأخيرة اهتماما كبيرا بهذا القطاع و أقامت العديد من الهياكل و البرامج الداعمة له و التي تهدف في مجملها إلى ترقيته و تنميته و التقليل من مشاكله و تقديم التسهيلات اللازمة للفلاحين و من هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للتمويل الفلاحي من خلال ثلاث مباحث أساسية .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر.

المبحث الثاني: عموميات حول القروض الفلاحية .

المبحث الثالث: سياسات التمويل للقطاع الفلاحي في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام من خلال امتصاص جزء كبير من اليد العاملة وتحقيق الاكتفاء الذاتي ونتيجة لهاته الأهمية سعت الدولة الجزائرية للاهتمام بهذا القطاع منذ الاستقلال حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يوجهونها.

المطلب الأول: وضعية القطاع الفلاحي قبل إنشاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

واجهت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا صعبا من حيث أن نتيجة سنوات التخريب والحرب الاستعمارية كانت كارثية لاسيما بعد تنفيذ سياسة الأرض المحروقة وتعتبر مرحلة التسيير الذاتي هي المرحلة التمهيدية التي أعادت صياغة تسيير الأراضي المهملة وتليها مرحلة الثورة الزراعية ومراحل أخرى.

أولا: واقع القطاع الفلاحي خلال الفترة (1962-1980):

لقد شملت هذه المرحلة تبني الجزائر نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية سعيا إلى إعادة تنظيم القطاع الفلاحي، وذلك بإعادة توزيع الأراضي الفلاحية على من يخدمها.

1. مرحلة التسيير الذاتي:

التسيير الذاتي تجربة اشتراكية في ميدان الإنتاج والاستغلال الجماعي للوحدات الإنتاجية والاشتراكية في ملكية وسائل الإنتاج واقتسام النتائج بين أفراد الجماعة، كما عرفه ميشال رابيتس بأنه " تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستمرات التي هجرها الأوروبيين أو التي تم تأميمها.

فبموجب مراسيم مارس وأكتوبر 1963 والتي كانت تهدف إلى تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من قبل الفلاحين على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون، تم إنشاء نظام التسيير الذاتي وتأميم الأراضي الفلاحية.[1]

1.1. مراحل التسيير الذاتي:

عموما يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاثة مراحل:[1]

[1] ربيع بوعريوة ، مداخلة بعنوان أهمية القطاع الفلاحي، في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منظمة حوض البحر المتوسط، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، يومي 24-25 ماي 2017، ص 07.

أ. **المرحلة الأولى (1962-1967):** يمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة النشأة، إذ بعد استيلاءالفلاحين على الأراضي، جاءت قرارات الدولة لإضفاء الصبغة القانونية الرسمية عليها، ثم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي، وبذلك أصبحت الدولة تبعا لهذه الإجراءات تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه المزارع.

ب. **المرحلة الثانية (1967-1975):** تعتبر هذه المرحلة تنظيمية بشكل أساسي، ففيها ألغي الديوان الوطني للإصلاح الزراعي وأنشأت المديريات الفلاحية الولائية للحد من مركزية الإدارة، كما أنشأت تعاونيات تراقب من طرف الوزارة، والبنك الوطني الجزائري، كما أنشئ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي، وتم تقسيط عمليات التسويق بإنشاء دواوين جهوية لهذا الغرض، كما تم تخصيص مصلحة التمويل على مستوى البنك الوطني الجزائري، وما تم التركيز عليه في هذه المرحلة هو الاهتمام بإنشاء الأجهزة والهياكل التنظيمية دون الاهتمام باستقلالية الإدارة.

ج. **المرحلة الثالثة:**نتيجة للإجراءات السابقة بدأت تنعكس سلبا على الزراعة بشكل عام مما أدى إلى اتخاذ عدة إجراءات لتجاوز التعقيدات و العراقيل البيروقراطية، حيث عملت الدولة على إلغاء منصب المدير المعني، وأصبحت القرارات تتخذ من طرف الجمعيات العامة للعمال والفلاحين، كما تم تخفيض الفائدة على القروض ورفع أسعار المنتجات الفلاحية وتخفيض أسعار وسائل الإنتاج.

2.1. هياكل التسيير الذاتي:

تم الأخذ بعين الاعتبار أسلوب التسيير الذاتي رسميا بصدور الأمر رقم 68-653 المؤرخ في 30 ديسمبر 1968 والخاص بتشكيل هيئات التسيير الفلاحي والمتمثلة في:[2]

أ. **الجمعية العامة للعمال:** وهي الهيئة العليا في المزرعة ويحدد أعضاؤها سنويا وفق برنامج الإنتاج.

ب. **مجلس العمال:** تنتخبه الجمعية العامة، على أن يكون عدد عمال الوحدة أكثر من 50 عاملا ويكون ثلثي أعضائه من العمال المنتخبين المباشرين.

ج. **لجنة التسيير:** هي المسؤولة على نشاط المزرعة وتضم هذه اللجنة ما بين 3 الى11 عضوا منتخبين بحيث يكون 2/3 منهم مباشرين في الإنتاج.

د. **الرئيس:** ينتخب سنويا من طرف لجنة التسييربالأغلبية ويشترط أن يكون من أعضائها.

هـ. **المدير:** تعينه الوزارة ولا ينتخب وهو يمثل الدول في الوحدة الإنتاجية ويعتبر عضوا في لجنة التسيير.

---

[1] زكريا جرفي ، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 2018/2000، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، غير منشورة، 2019-2020، ص ص 67-68.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التسيير الذاتي في الفلاحة، الجريدة الرسمية رقم 19 (1969)، الأمر رقم 68-653 مؤرخ في 11 شوال 1388 الموافق لـ 30 ديسمبر 1968، ص 154.

و. **الدواوين المساعدة للمزرعة المسيرة ذاتيا:**وهي مؤسسات مختصة تقوم بتمويل وتموين المزارع المسيرةذاتيا.

2. مرحلة الثورة الزراعية:

يعتبر نظام الثورة الزراعية ثاني إصلاح زراعي قامت به الجزائر نتيجة التوجيه السياسي المطبق(النظام

الاشتراكي)، والفشل والتراجع الكبير في الإنتاج التي عرفتها المزارع المسيرة ذاتيا، وكذا التوزيع غير العادل للأراضي الفلاحية والظروف غير المستقرة لاستغلال هذه الأراضي، فكان صدور قانون الثورة الزراعية في 1971/07/14 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، يهدف إلى تغيير البنية العقارية للممتلكات الزراعية وطرق استغلالها مع إقامة علاقات إنتاج جديدة والقضاء على الفوارق الاجتماعية وذلك بتطبيق الإجراءات التالية:[1]

1.2. ضم أراضي العروش والبلديات والأوقاف إلى الأملاك الوطنية

تعتبر معظم أراضي العروش والبلديات والحبوس باستثناء أراضي الأوقاف من أراضي الدرجة الثانية من حيث الخصوبة، وتقع أغلبها في الجبال والمنحدرات بمناطق الهضاب العليا، وبصدور الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 1971/11/8 تم تأميمها ودمجها في صندوق الثورة الزراعية الذي أنشأ لهذا الغرض ووضع تحت وصاية وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، فأصبحت هذه الأراضي تابعة مباشرة للدولة والتي قامت بتوزيعها في شكل تعاونيات الثورة الزراعية الإنتاجية.

2.2. تحديد الملكية الزراعية الخاصة:

بعد الدراسة والتحقيقات التي قامت بها وزارة الفلاحة حول نظام حيازة واستغلال الأراضي الفلاحية لدى القطاع الخاص في نهاية الستينات وبداية السبعينات، أظهرت وجود تناقص كبير في النظام الإنتاجي يعيق نمو وتطور هذا القطاع باعتبار أن القطاع الخاص يستحوذ على 3/2 من الأراضي الصالحة للزراعة ومن أهم هذه النقائص ما يلي:

- وجود قسم هام من هذه الأراضي الزراعية يملكها حضريون أو أشخاص يمارسون مهنة الفلاحة، ويكتفون

باقتطاع الريع العقاري من صغار الفلاحين القائمين على استغلالها، وأن هؤلاء الملاك لا يهتمون بالاستثمار وتحسين ظروف الإنتاج.

[1] محمد غردي ، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2017، ص ص 196-197.

وجود عدد كبير من الفلاحين لا يملكون أرضا على الإطلاق ويعيشون على العمل الزراعي المؤقت أثناء حملات الحرث والحصاد، وجني المحاصيل.

تفشي ظاهرة التغيب عن الأراضي بمختلف أشكاله أدى إلى إهمال استغلالها إما كليا أو جزئيا.

3.2. تحديد الملكيات الكبيرة:

جاء هذا القانون لإنهاء الملكيات الواسعة ونظام الإنتاج الواسع الذي يستخدم فيه قوة العمل والأرض والمياه بطاقة كبيرة، مما أدى إلى تبدد الأرض، وغياب الاستغلال الأمثل لها و عدم القدرة على تسييرها، وضعف الإنتاج والإنتاجية، وقد حددت الملكيات في هذا الإطار على أساس ثلاثة معايير هي :

أ. **معيار القدرة على العمل:** حيث نص قانون الثورة الزراعية على أن تحدد مساحة الملكية الزراعية الخاصة على أساس طاقة عمل المالك وعائلته، وهو معيار يصعب فيهتحديد بدقة قدرة العمل التي تختلف من شخص إلى آخر أو نوعية العمل يدويا أو آليا.

ب. **معيار الدخل:** حددت على أساسه الملكية الزراعية التي تتيح دخلا يكفي لإعالة المالك وعائلته، واتخذ هذا القانون مرجعا له دخل العامل في القطاع المسير ذاتيا، وهو معيار يصعب تحديده نظرا لخضوع الدخل إلى عدة تغيرات اقتصادية (الاسعار، الأجور، الضرائب).

ج. **معيار نوعية الأراضي:** يعتبر هذا المعيار أكثر موضوعية لأنه يمكن على أساسه تحديد نوعية الأرض بعدة عوامل (مكوناتها الفيزيائية أو الكيميائية، الموقع، المغياثية).

4.2. تأميم ممتلكات المتغيبين:

إن انتشار ظاهرة تغيب الملاك الزراعيين عن أراضيهم لأسباب مختلفة أدى إلى بقاء مساحات شاسعة غير مستغلة تماما وأخرى مستغلة جزئيا، مما أدى بالدولة في إطار المرحلة الثانية من الثورة الزراعية إلى تأميم كل الأراضي التي لا تستعمل من طرف الملاك أنفسهم باعتبارهم متغيبين عنها باستثناء ثلاث حالات هي:

- حالات الملكيات الصغيرة جدا التي لا تكفي لتأمين احتياجات أصحابها مما اضطرهم للبحث عن موارد أخرى؛
- حالة بعض الملاك الذين اضطرهم الحرب إلى ترك أراضيهم لأسباب المناطق الملغمة؛
- حالة الملاك عديمي الأهلية المدنية أو القانونية المؤقتة (شيوخ، نساء، أيتام).

5.2. نتائج تطبيق قانون الثورة الزراعية:

من أهم نتائج تطبيق قانون الثورة الزراعية ما يلي:[1]

- تأميم الأراضي وتشكيل تعاونيات زراعية تمثلت في 7000 تعاونية (CAPRA)* موزعة على 1.100.000 هكتار؛
- تكوين حوالي 700 تعاونية للخدمات على مستوى البلاد (CAPS)* و730 تعاونية زراعية لاستغلال الجماعي(CAEC)* والمكلفة بالاستغلال المشترك لوسائل الإنتاج، وكذا تشكيل تعاونيات لتربية المواشي على مساحة 600.000 هكتار؛
- أما التمويل الفلاحي في هذه الفترة فأسند إلى البنك الوطني الجزائري وفق إطار عام تم الاتفاق عليه بين وزارة الفلاحة والمالية والبنك الوطني الجزائري يرتكز على ثلاثة محاور أساسية وهي وضع مخطط التمويل اعتمادا على المخططات التي تحددها وزارة الفلاحة، ضمان التدفق المالي للمزارع، التسديد التلقائي للقروض من إيرادات المزرعة الناتج من بيع منتجاتها مباشرة إلى البنك الذي يقوم بخصم مبالغ القرض والعمولات ويسجل الباقي في رصيد المزرعة، وهو ما نتج عنه ارتفاع ديون المزارعلدى البنك والذي كان يدفع من خزينة الدولة.

ثانيا: القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1981-1990):

نجحت إعادة الهيكلة الزراعة بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين بنتيجة تلك التناقضات الباردة في القطاع الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، وهذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية، واتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثيرا النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة.وكانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة الاقتصادية ما يلي:

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة؛
- إعادة تنظيم عقاري الأراضي الفلاحية التابعة؛
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذا تشجيع مبادرات الفلاحين؛

[1] سعيد شعبان أعمر ، القطاعالفلاحيفيالجزائرواقعوآفاق (دراسةتطبيقيةبولاية الجلفة)،مذكرة مقدمة لمتطلبات لنيل شهادة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، فرع تخطيط، تخصص علوم إقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 16.

* Coopératives Agricoles

*Coopératifs Services Nationaux

*Coopérative Agricole pour exploitation collective

- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية؛
- وضع سياسة لتكثيف الانتاج بالاهتمام بجودة البذور والتأطير والري.

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي والبحث عن أنجع السبل لرفع مردودية القطاع فقط، بل تعداه إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، فالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصبح كل موظف يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادر بتاريخ 1983/08/13 والذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما من الأراضي، وذلك بهدف زيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي.[1]

1. وضعية القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة:

نتج عن الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة ما يلي:[2]

1.1. تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية (FPS)*: بهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارهاوتسييرها ومن ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية قامت الدولة لسنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي وذلك بانشاء حوالي 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب 3.830.000 هكتار، وهي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية

2.1. إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا: لا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بهيآت تضمن حسن تسييره وتشرف على عملية الإنتاج وتوزيع المنتجات، وكذلك تنظيم استخدام الآلات الفلاحية وتوفير ما ينقص منها، ولذلك فقد تم إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الفلاحية التي يشرف عليهامهندسون وفنيون تتوزع على المستوى الولائي بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية (SDA)* يشكل كل قطاع فيها من 30 إلى 40 مزرعة اشتراكية أما مؤسسات الدعم فإنها أصبحت تتكون من:

- الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية؛
- الدواوين الجهوية لتربية الدواجن التي أنشأت في الشرق والغرب والوسط؛
- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي (ONAMA)*.

[1] نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، غير منشورة، 2011،212، ص، ص: 118-199.

[2] المرجع نفسه، ص ،ص: 119 -120.

*Fermes Paysannes Socialistes

*Secteurs de développement Agricole

*Office National du Matériel Agricole

إضافة إلى ذلك أنشأت عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار والمشاتل وتربية النحل....الخ.

ثالثا: القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999):

في سنة 1990 وبدخول البلاد نمطا اقتصاديا جديدا جاء قانون التوجيه العقاري واستكمل بمنح ملكية المستثمرات الفلاحية لأعضائها ورد بعض الأراضي المؤممة إلى أصحابها وإلغاء قانون الثورة الزراعية ومنح الحرية التامة في التعامل الزراعي وتسويق المحاصيل، حيث تم استرجاع 445 ألف هكتار كانت لدى 22 ألف مالك سابق بسبب الإهمال الذي يسجل بها مما أدى إلى انخفاض الإنتاج.

والهدف من قانون التوجيه العقاري تجديد السياسة الوطنية الفلاحية لتأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للفلاحة على وجه الخصوص والعالم الريفي عامة ومن أجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد، هذا في ظل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي بدأ سنة 1990 والذي يعمل على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد وهذا في إطار برنامج الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ويمكن إيضاح أهم محاور التكييف الهيكلي في النقاط التالية:[1]

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي؛
- إعادة الأراضي المؤممة أثناء الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين؛
- تحرير الإنتاج الزراعي وأسعار السلع الزراعية ما عدا بعض المحاصيل الإستراتيجية؛
- خوصصة القطاع الفلاحي؛
- رفع أسعار مدخلات الإنتاج بإزالة الدعم على جميع المستلزمات ما عدا البذور المحسنة والتي يقدر الدعم بها 10% إلى 20%؛
- إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب والتشاور مع الفلاحين.

[1] حسينة حوحو ، تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و إنعكاساته على البطالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير، تخصص كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003،ص: 48.

*Plan National DE Developpement Agricole

المطلب الثاني: وضعية القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA):

إن فشل الإصلاحات التي أجريت على الفلاحة خلال الفترة (1994–1999) أدى بسلطات البلاد الي تبني مخطط وطني للتنمية الفلاحية (*PNDA)، انطلاقا من سنة 2000، يعتمد على إعادة الاستثمار في القطاع الفلاحي ويختص في تطوير الري والتشجير، والاهتمام بالغابات وكذا المحافظة على الثروات الطبيعية (ماء، تربة).

أولا: التعريف بالمخطط الوطني للتنمية الريفية:

شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، في شهر سبتمبر 2000، من خلال محاولات النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية، وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشملالتنمية الريفية أيضا ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)* هذا لكون المناطق

الريفية تعاني من الحرمان والفقر.[1]

وهو برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحية والإنتاج الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا وأيضا حماية سكان الأرياف يتكون من عدة مصادر للتمويل.[2]

بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من الأهداف المكملة التي يسعى إليها المخطط والتي تتمحور أساسا حول دعم وتحفيز الفلاحين في المجال الفلاحي وذلك من خلال:[3]

- تطوير القدرات الإنتاجية للوحدات الفلاحية ووسائل الإنتاج، بالإَضافة إلى الاستعمال الرشيد والعقلاني للموارد الطبيعية؛
- تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية، وهذا في إطار تكييف الإنتاج في المناطق الخصبة وتحقيق التكامل الفلاحي الصناعي خاصة في مجال الحبوب، الحليب، البطاطا واللحم الأحمر والأبيض؛
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي الجافة وشبه الجافة والمهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة.

---

[1] حفيظة خضراوي ، سياسة الاتحاد الأوروبي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2018-2019، ص: 142.

[2] رشيد بوعافية، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة(1990-2013)،المجلة الجزائرية للإقتصاد و المالية، العدد السابع، جامعة البليدة 2، 2017، ص، 256.

[3] سمير بوعافية ، القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد04، جامعة برج بوعريريج، 2017، ص: 301.

- توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وذلك باستصلاحها عن طريق الامتياز الذي يسمح في الوقت نفسه بتثمين الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها وترقية الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الزراعي[1].

ثانيا: الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المخطط يجب أن تكون هناك أجهزة فعالة لتحقيق ذلك ومن هنا نذكر هذه الأجهزة فيما يلي:[2]

1. **الجهاز الإداري:** يقوم بضمان هذا الدور مديرية المصالح الفلاحية بمساعدة الفرقة الفلاحية الولائية.

أ. **مديرية المصالح الفلاحية (DSA):** تعتبر مديرية المصالح الفلاحية من أهم الهياكل الفلاحية حيث يعود تاريخ تأسيها إلى العهد الاستعماري لكن وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-195 المؤرخفي 23-06-1990 أعيد تنظيم المصالح الفلاحية وتحديد مهام كل مصلحة ومن بين مهامها ما يلي:

- السهر على تطبيق النظام في جميع الميادين ذات النشاط الفلاحي؛
- ضمان تفتيش ومراقبة النشاطات البيطرية والنشاطات الخاصة بوقاية النباتات؛
- تنظيم ومراقبة سير الحملات الخاصة بمحاربة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية؛
- تقديم المساعدات التقنية للمؤسسات المحلية التابعة للقطاع الفلاحي؛
- تحديد أهداف التنمية الفلاحية للولاية والوسائل التي يجب تجنيدها لتحقيق ذلك.

[1] فتيحة بوزيان، تقييم سياسات الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات إقتصادية المجلد الخامس، العدد الاول، جامعة الجزائر 3، 2018،ص: 122.

[2] سلطانة كتفي ، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة تقييم ونتائج، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة قسنطينة، غير منشورة، 2005-2006، ص، ص: 23-27.

*Caisse national développement agricole

الشكل رقم: (01): الهيكل التنظيمي لعمل مديرية المصالح الفلاحية

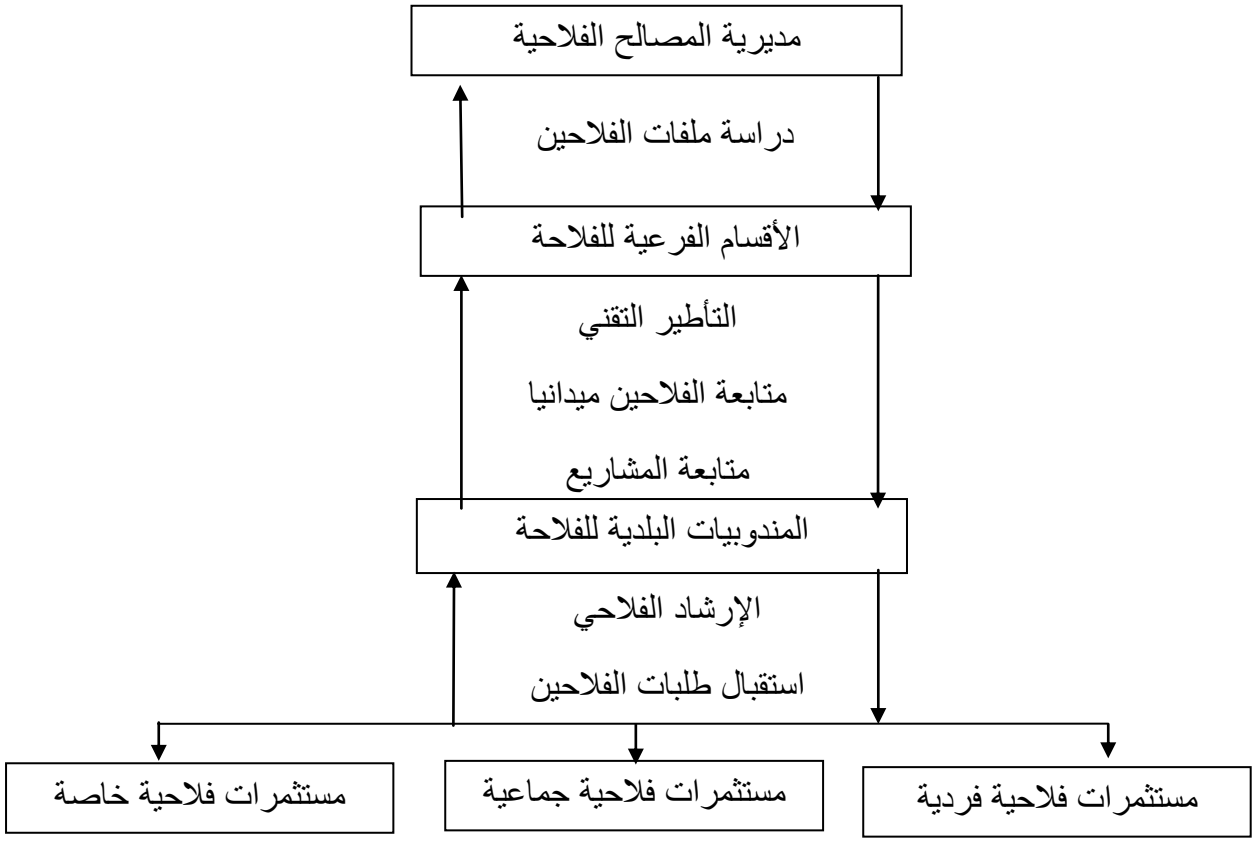

المصدر: سلطانة كتفي، مرجع سابق، ص 26.

ب. الغرفة الفلاحية: يتم الانشاء الرسمي للغرفة الفلاحية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 118-91 المؤرخ في 27-04-1991 وهذا بعد انتخاب وتنصيب هياكلها:مجلس الغرفة ،مجلس الإدارة الرئيس، وهي عبارة عن مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة بالإضافة إلى كونها عبارة عن منبر لتجمع ممثلي المصالح المهنية الفلاحية وهي متعامل مفضل للسلطات الإدارية والتقنية المحلية الوطنية في جميع الميادين المهتمة بالفلاحة أو التنمية الفلاحية ويمكن ذكر بعض مهام الغرفة الفلاحية وهي:

- تنظيم أشكال التشاور والتنسيق والإعلام وتطويرها وهذا ما بين المشتركين فيما بينهم وبين المؤسساتالعمومية التي تشتغل في محيط الإنتاج، التمويل، التموين، التوزيع والتحويل؛
- تساهم في وضع السياسة الوطنية لتنمية النشاطات الفلاحية وتنويعها وفي إعدادها؛
- تنظيم الأسواق والمعارض والمسابقات الفلاحية؛
- الإرشاد الفلاحي.

2. الجهاز المالي: ويضم كل من:[1]

[1] سلطانة كتفي ، المرجع نفسه، ص، ص: 27 -28.

*La caisse régionale de mutualité agricole

أ. **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA)***:أنشئت صناديق التعاون الفلاحي من خلال الأمر 64-72 الخاص بالقانون العام للتعاونيات، مارست منذ نشأتها قاعدة أنشطة خاصة بالتأمينات الاجتماعية والاقتصادية خاصة قبل إصلاحات 19-87 المرفقة بكيفية الأراضي وكذا حقوق وواجبات المنتجين الفلاحين والتعاون الفلاحي مكون من عدة صناديق جهوية (CRMA)* موزعة عبر التراب الوطني وكلها مجتمعة تشكل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ويمكن تلخيص مهامه في:

- تسهيل وضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات والمتصرفين؛
- يساهم في تطوير وتنمية الفلاحة والصيد البحري...الخ؛
- تطبيق التأمينات على الممتلكات والأشخاص في القطاعات المعنى بها قانونيا.

ب. **بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 82-206 المؤرخ في 16-05-1982 وقد تولد عنه إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري، حيث أسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطته لإزالة كل العراقيل التي أوقفت تطور ونمو هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي ومن مهامه:

- يعتبر وسيلة الدولة في تحقيق الاستقلالية الغذائية من خلال تغطية جميع احتياجات

النشاطات الفلاحية به حتى تحقيق الاكتفاء الذاتي؛

- تمويل جميع الاستقلاليات الزراعية بها فيها التابعة للدولة أو الخاصة، كما يقدم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي البياطرة والصيادلة....الخ؛
- يمنح القروض طويلة المدى لتمويل الاستثمارات الزراعية الكبرى كالري وتربية المواشي وقروض متوسطة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيماوية.

ثالثا: واقع القطاع الفلاحي في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لقد شهد القطاع الفلاحي خلال الفترة 2001-2004 ظروفا ملائمة للإنتاج الفلاحي فبعد سنة من بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، سمح لما يقارب 15000 فلاحا ومستثمرا الانخراط في مختلف البرامج المكونة للمخطط بفضل التأطير اللامركزي والملائم لمختلف الخصوصيات، وفيما يلي بعض النتائج المترتبة على تطبيق المخطط[1]:

* La caisse nationale demutualité agricole

[1] مُحَّدبوشوشة ، مصادر التحويل و أثرها على الوضع المالي للمؤسسة-دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل ببسكرة-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد و تسيير مؤسسة، ، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007، ص: 34.

- **في مجال تنمية القدرة الإنتاجية وتوسيعها:** بلغت المساحة التي تم غرسها بالأشجار المثمرة 382000 هكتار و 49000 لزراعة الكروم.
- **سمحت مرافقة المستثمرات الفلاحية من خلال إعادة تأهيلها:** لما يقارب من 307 آلاف مستثمرة فلاحية غير أن ثلثها فقط هي القادرة على التعامل مع البنوك اقتصاديا.
- **ارتفاع اليد العاملة في القطاع الفلاحي:** تعكس بوادر عودة السكان للنشاط الفلاحي وإلى أراضيهم التي أبعدوا عنها بسبب الفقر من جهة وانعدام الأمن من جهة أخرى، حيث وصل عدد مناصب الشغل حتى سنة 2005 إلى حوالي 954 ألف منصب شغل وهو أعلى من المعدل المقرر بلوغه.
- **إن أهمية عنصر الخطر في القطاع الفلاحي:** أهم مما هو عليه في القطاعات الأخرى، بسبب التقلبات المناخية وغياب سندات الملكية مما قلل من التزامات البنوك في تقديم القروض للمزارعين، مما يؤدي إل تشجيع استيراد المنتجات الفلاحية على حساب الاستثمارات بالتالي كبح ديناميكية النشاط الفلاحي.

المطلب الثالث: أساسيات حول التمويل

يعتبر التمويل أداة فاعلة وناجحة في عملية التنمية الاقتصادية فهو منطلق لبداية كل مشروع، وذلك لما يوفره من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجاتها المطلوبة، ويختلف التمويل باختلاف القطاعات أو المشاريع، فالاستثمار في القطاع الفلاحي على غرار باقي القطاعات يحتاج إلى رأس مال ونظرا إلى أهمية هذا القطاع، سنستعرضه في هذا المبحث بعد توضيح مفهومالتمويل.

أولا: تعريف التمويل:

هناك العديد من التعاريف للتمويل نذكر منها:

يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها" وعرف بأنه: " توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات، وتكوين رأس المال الثابت، بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[1].

وعرف أيضا بأنه: "توفر الأموال لإنشاء والقيام بمشروع معين، له مصادر متنوعة ومختلفة ولا يقتصر على مشاريع جديدة فقط وإنما يهدف إلى تطوير مشاريع قائمة بذاتها.[2]

ونستخلص من هذه التعاريف بأن التمويل هو حصول الأفراد والشركات على الأموال (السيولة النقدية) من مصادر التمويل المرخصة والنظامية لسد احتياجاتهم من السيولة النقدية، وعادة ما يلجؤون إلى التحويل عند حدوث عجز في السيولة النقدية أو بسبب تجاوز الإنفاق حدود ما هو متوفر من السيولة .

[1] طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء، الطبعة الأولى ، عمان، 2010، ص: 21.
[2] هيثم صاحب عجام، التمويل الدولي، دار زهران، عمان، 2006، ص: 23.

ثانيا: خصائص التمويل

إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادر مختلفة لها عدة خصائص، من بين هذه الخصائص ما يلي:[1]

1. **الاستحقاق:** يعني الموعد الذي يتوجب فيه على المقترض رد الدين إلى الدائن، هذا وتختلف أموال الاقتراض عن أموال أصحاب المشروع المقدمة منهم على شكل رأسمال أو على شكل أرباح محتفظ بها بما يلي:
2. **الحق على الدخل:**

هناك ثلاثة مظاهر تميز أموال الافتراض من أموال الملكية في مجال الحق على الدخل هي[2]:

أ. **الأولية:** تعني أولية حق الدائنين بالحصول على أصل قروضهم وفوائدها قبل حصول مالكي المشروع على أي من حقوقهم.

ب. **التأكد:**يمتاز الدائنون العاديون على المالكين بالتأكد من الحصول على دينهم وفوائدهم في المواعيد المتفق عليها للدفع، بغض النظر عن تحقيق المؤسسة للأرباح أو عدم تحقيقها لذلك، وأن فشلت في الدفع فإنها تعرض نفسها للملاحقة القانونية.

ج. **مقدار الدخل:**إن ما يحصل عليه الدائنون من المؤسسة المقترضة يكون عادة مقداره محددا وثابتا بغض النظر عن النتائج المحققة، عكس الماكلين فإن ما يحصلون عليه من ربح أو خسارة غير محدد.

3. **الموجودات:** إن الهدف من الاستثمار من قبل المقترضين الحصول على الفوائد أو العوائد بأشكالها المختلفة وليس الحصول على موجودات المؤسسة، أما الملاك فتعتبر موجودات الشركة من حقوقهم الخاصة، يتقاسمونها كل حسب طبيعة الامتياز الذي يملكونه.[3]
4. **الإدارة:** ليس للمقترضين أي صوت مباشر في إدارة الشركة على الرغم من امتلاكهم شروطا معينة في عقد الافتراض، أما الملاك فهم لا يشتركون في إدارة الشركة، وإنما تدار من قبل الملاك الآخرين.[4]

ثالثا: أهمية التمويل:

تتمثل أهمية التمويل فيما يلي:[5]

[1] مفلح محمد عقل، الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص،ص: 151.
[2] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص،ص: 152-153.
[3] نعمة عبد الهادي كناوي الشيباوي، دور إستراتيجية التمويل في تنمية القطاع الزراعي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدبلوم العالي، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، تخصص تخطيط استراتيجي، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص: 19.
[4] نعمة عبد الهادي كناوي الشيباوي، مرجع سابق، ص: 19.
[5] مختار حميدة، أدوات التمويل الإسلامي كبديل لتمويل الاقتصاديات النامية، ملتقى وطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة دون سنة، ص: 8.

- تسريع وتسهيل انتقال الفوائض المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات التي لها عجز؛
- تفعيل الاقتصاد وزيادة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم، كتوفير السكن، تحسين الخدمات الصحية....
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة؛
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لانجاز المشاريع والبرامج التنموية؛
- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة؛
- التمويل عنصر أساسي في بقاء واستمرار المؤسسة الاقتصادية.
- تمكين المؤسسة من تغطية احتياجاتها من العملية الإنتاجية والتسويقية ولمواجهة جميع المصاريف المتعلقة بالاستغلال مثل أجور العمال، مصاريف الكهرباء...

المطب الثالث:مفهوم التمويل الفلاحي:

يعد التمويل أحد الركائز الهامة في تطوير القطاع الفلاحي وتنميته، فالتنمية الفلاحية لا تقوم لها قائمة إلا بتوفر موارد مالية لازمة للنشاط الفلاحي واستمراره، وفي هذا الصدد سيتم التعرض في هذا المطلب إلى مفهومه وأهميته.

أولا: تعريف التمويل الفلاحي:

التمويل الفلاحي هو تلك المعاملات المالية المرتبطة بالنشاطات الفلاحيةالتي يتم تنفيذها بالتعاون مع المؤسسات المالية والأسر الفلاحية داخل المناطق الريفية.[1]

وعرف أيضا بأنه: " الطريقة التي يمكن بواسطتها الحصول على رأس المال واستعماله في القطاع الزراعي،أي أنه يتضمن الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة لإنفاقه فيالإنتاج والتسويق الزراعي. [2]

وعرف كذلك بأنه فرع من فروع الاقتصاد الزراعي، يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها جمع رأس المال الذي تحتاجه المزرعة، وهو بذلك يهدف إلى حل مشكلة الندرة التي تواجه رأس المال الزراعي، وكيفية استخدامه الاستخدام الأمثل بغرض زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية في القطاع الزراعي.[1]

- راضية مدي، آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص: 63.

[1] بومدين زاوي ، التمويل البنكي، دعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2015، ص: 86.

[2] محمد مطر الداهري ، أسس ومبادئ الاقتراض الزراعي، دار العالية، بغداد، 1969، ص: 211.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن: التمويل الفلاحي يعني توفير استخدام الأموال اللازمة و تحسين

مداخيل الفلاحين ورفع مستوى معيشتهم، وهو الأسلوب أو الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال واستخدامه في المجال الزراعي.

ثانيا: أهمية التمويل الفلاحي

تتمثل أهمية التمويل الفلاحي فيما يلي:[2]

- يحسن من كفاءة العمل الزراعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة؛
- يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات (الإنتاج)؛
- يمكن من مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات وذلك لأن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي؛
- يعطي الفرص لصغار الفلاحين والمستأجرين لتملك الأراضي عن طريق القروض طويلة الأجل؛
- يزيد من كسب العاملين بالزراعة فتزداد دخولهم ومدخراتهم؛
- يوفر القروض القصيرة والمتوسطة الأجل للمزارعين ويساعد على ضمان استمرارية الإنتاج وزيادة كميته وتحسين نوعيته.

ثالثا: مصادر التمويل الفلاحي

الشكل رقم (02): مصادر التمويل الفلاحي

[1] عائشة لمحنط، التحوط كأداة لإدارة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الإسلامية، مجلة اقتصادية المال والأعمال، العدد السابع، جامعة الوادي، الجزائر، ص: 445.

[2] العرابي مصطفى، دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي، تجربة السودان نموذجا، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، أوت 2019، ص: 282.

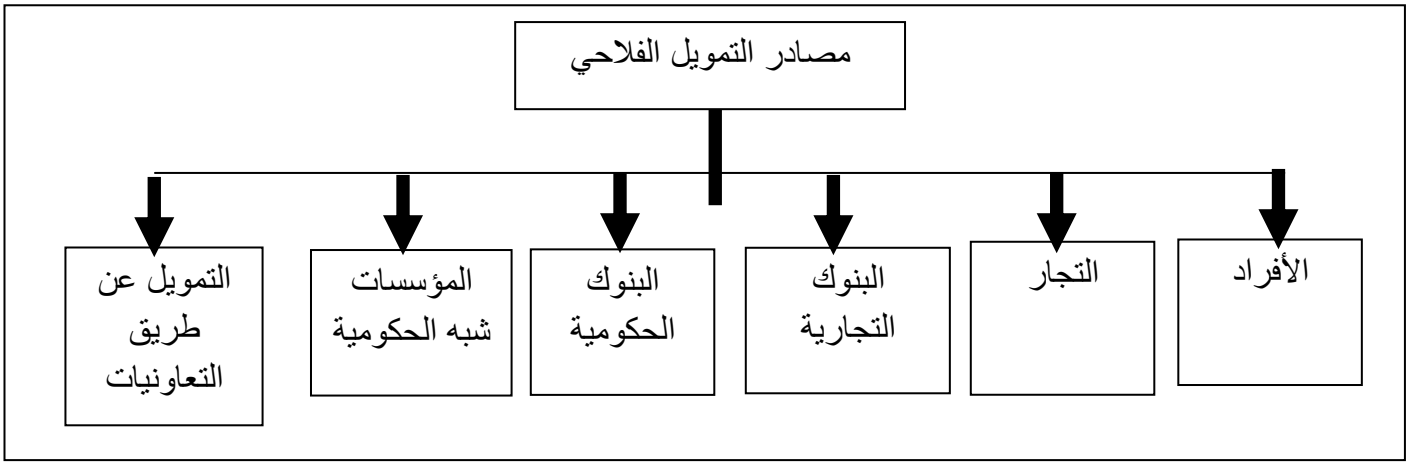

المصدر: من اعداد الطالبتين .

في كثير من الأوقات يجد الفلاح نفسه في حاجة إلى أموال يقوم باستخدامها في العمليات الفلاحية وخاصة في بعض المواسم كموسم الحرث أو موسم الحصاد أو لاحتياجاته الاستهلاكية وإن وجدت مثل هذه الأموال مع كبار الفلاحين فإنها قليلة إن لم نقل معدومة مع صغار الفلاحين ومتوسطيهم.

لهذا نجد معظم الفلاحين يلجؤون إلى الاقتراض، حيث مصادر الاقتراض متعددة ومختلفة من بلد إلى آخر، إلا أنها على العمومي، تتم في الأشكال التالية:[1]

1. الأفراد:

هناك كثير من الأفراد في حوزتهم مبالغ مالية يبحثون عن تشغيل هذه الأموال، بدل تجميدها لهذا فعندما يطلب منهم الفلاحون الأموال يقومون بتقديم المبالغ المالية المطلوبة، بفوائد قد تكون جد كبيرة، حيث تقوم هذه الفئة من الأفراد بانتهاز فرصة احتياج الفلاح، ولأنها محترفة لهذا العمل فهي تبحث عن أكبر عائد ممكن من تشغيل الأموال المتاحة لديها، كما أن الفلاح " خاصة في القديم" لا يجد مصدر آخر أحسن رفق به، مما يجعله يلجأ إلى الاقتراض.

2. التجار: وهذه الفئة أخطر من الفئة السابقة على الفلاح ومحصوله حيث يقوم التجار بإقراض الفلاحين عند اللجوء إليهم بشرط أن عملية استرجاع القرض تكون عن طريق بيع المنتوج لهذه الفئة من التجار بشروط معينة، وحتى فائدة القرض تسدد عن طريق بيع المنتوج للتاجر المقرض.

ولا شك أن هذه العملية أخطر من الأولى على الفلاح، لأنه يقوم بدفع فوائد القرض، وفي نفس الوقت يجبر على بيع المحصول إلى التاجر، وخاصة إذا راعينا الظروف التي يتم فيها العقد، وبالتالي التبعية المالية التي يتخبط فيها الفلاح.[1]

[1] محمد بويهي ، القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ومشاكله المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 1987، ص، ص: 173- 174.

3. البنوك التجارية:

وهي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح، حين تعتبر كأداة مهمة لمنح التمويل اللازم للفلاحين وخاصة إلى كبارهم.وعلى العموم فإن هذه البنوك لا تقوم بصنع قروض للفلاحين بشكل كبير، وذلك للأسباب التالية:[2]

- البنوك التجارية مؤسسات محترفة لمثل هذا العمل ودورها الأساسي هو البحث عن الربح؛
- تقديم القروض الصناعية ويلاءم ويتواجب مع هدفها أكثر من القروض الموجهة للفلاحين؛
- تعرض الإنتاج الفلاحي لمخاطر أكثر مما تتعرض لها عملية الإنتاج الصناعي، وذلك لأن الإنتاجالفلاحي يعتمد بالدرجة الأولى على الظروف الطبيعة والمناخية.

ان هذه المصادر الخاصة بالتمويل الفلاحي (الأفراد، التجار، البنوك التجارية) تعتبر التمويل كوسيلة خاصة لاستثمار أموالهم والحصول على أكبر ربح ممكن، دون الأخذ بعين الاعتبار شؤون الفلاحين والقطاع الفلاحي ككل، أي لا يعنيهم الاهتمام بتحسين وسائل الإنتاج أو رفع المستوى المعيشي للفلاحين، وبالتالي تنمية القطاع الفلاحي وتطويره.

4. البنوك الحكومية:

وهي بنوك مختصة في تمويل الفلاحة، حيث تسهر على توفير القروض اللازمة والمناسبة لأكبر عدد من الفلاحين، لأن صعوبة الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الفلاحية تحد من إمكانيتهم في الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة فيما يخص زيادة الإنتاج والإنتاجية في الفلاحة، حيث تقوم هذه البنوك بتمويل الفلاحين حسب احتياجاتهم المالية وبأقل تكلفة ممكنة، كما تفرض أسعار فائدة منخفضة.

وهناك الكثير من البنوك الحكومية الخاصة بتمويل القطاع الفلاحي، حيث تم إنشاء عدة بنوك خصيصا لأداء هذه المهمة، مثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر عام 1982.[3]

5. المؤسسات شبه الحكومية:

تقوم هذه المؤسسات بنفس الدور الذي تقوم به البنوك الحكومية، عدا الفائدة على القروض في مثل هذه المؤسسات، تكون موجودة إلى لم نقل مضمونة، من طرف " الحكومة" كما أن رأس المال لهذه المؤسسات يكون مشترك بين الحكومة ومختلف الشركات والأفراد.[1]

---

[1] محمد بويهي ، المرجع نفسه، ص: 174.

[2] سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2014، ص: 138.

[3] سفيانعمراني، المرجع نفسه، ص: 139.

6. التمويل عن طريق التعاونيات:

تعتبر التعاونيات المتخصصة في التمويل الفلاحي أحسن مصدر للتمويل، لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم القروض على أسس صالحة ومقبولة لجميع الفلاحين مهما كانت حيازتهم، وحتى الفلاحين نجدهم يفضلون التعامل مع التعاونيات على غيرها من أشكال التمويل لأن هذا النوع من مؤسسات التمويل تعتمد على البساطة في تقديم القروض، ولا تطلب كثيرا من الضمانات لأنها على دراية بمستوى كل متعاون معها.

وتعتبر التعاونيات المعنية بالزراعة أفضل مصدر لتمويل أعضائها، والائتمان الزراعي الذي يتدفق من خلال التعاونيات، تصحبه رقابة ذاتية، تقلل من المخاطر، ويضيف مزيدا من الثقة.[2]

المطلب الرابع: تصنيف التمويل الفلاحي وأهدافه

يشكل القطاع الفلاحي البنية التحتية السليمة للاقتصاد، نظرا للدور الذي يلعبه في استغلال عوامل الإنتاج المتاحة التي تشكل مدخلات هذا القطاع، واستغلالها في شكل أمثل، وهو كغيره من القطاعات لديه تصنيفات وأهداف عديدة سنتناولها في هذا المطلب.

أولا :تصنيف التمويل الفلاحي:

يصنف التمويل الفلاحي حسب عدة معايير نذكر من بينها.[3]

1. التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية:

- القروض العقارية: الغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة، أو شراء مباني والإنفاق على مشروعات الري واستصلاح الأراضي.... وأية تحسينات أخرى في المزرعة، وتكون هذه القروض طويلة الأجل.
- القروض الإنتاجية: وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور و الاسمدة...
- قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية: وهي التي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل وللإنفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزون السلعي والأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.
- القروض الاستهلاكية: تستعمل على السلع والخدمات والتي لا تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج وإنما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

---

[1] بودلال علي، القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 1999، ص: 62.

[2] بودلال علي، المرجع نفسه، ص: 62.

[3] علي زيان بروجة ، مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر، الملتقى الوطني الأول حول مقومات بناء نماذج للتنمية المستدامة في الجزائر خارج قطاع المحروقات، المركز الجامعي بتسمسيلت، 30-31 أكتوبر 2018، ص، ص: 3- 4.

2. التصنيف بحسب الأغراض أو الأهداف:

ويمكن تصنيف القروض حسب الأغراض التي تستعمل فيها إلى:

- قروض الزراعات المطرية؛
- قروض الثورة الحيوانية؛
- قروض التصنيع الزراعي؛
- قروض الإسكان الريفي؛
- قروض التسويق الزراعي.

3. **قروض حسب الجهات المستفيدة:**ويشمل كل من:

- قروض الأفراد؛
- قروض التعاونيات؛
- قروض الشركات؛
- قروض القطاع العام.

4. التصنيف تبعا لنوع المحصول الزراعي:ويتضمن الأنشطة التالية:

- البستنة؛
- المحاصيل الحقلية؛
- الثروة التي تتضمن الماشية على اختلاف أنواعها ؛
- الثروة السمكية؛
- محاصيل الخضر الصيفية والشتوية.

5. التصنيف حسن الإنتاجية المتوقعة للقرض :تشمل ما يلي[1]:

- الفروض الإيجابية: وهي تلك القروض التي يمكن المقترض من خلالها الحصول على فائض صافي، أي حصول المقترض على دخل يمكنه من إبقاء مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي بجنب ذلك.
- القروض المحايدة: وهي تتضمن شكلين الأول الاستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة والثانية قروض التجديد وهي القروض التي يجري تجديدها بسبب عدم تسديدها في الموعد المحدد لها لسبب أو لآخر.
- القروض السلبية: وهي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فهي تسمى بالقروض الغير منتجة أو تحت الحدية.

تصنيف القروض بحسب أجل الاسترداد:تشمل[1]:

[1]عليزيان بروجة ، المرجع نفسه، ص: 5.

- قروض طويلة الأجل: حيث تزيد فترة التسديد عن 5 سنوات، وعادة ما يتم استخدامها لاقتناء الأراضي الزراعية وإنشاء المباني اللازمة لممارسة النشاط الزراعي.
- قروض متوسطة الأجل: والتي يكون موعد الاسترداد فيها ما بين سنة و 5 سنوات، وفي الغالب تستخدم هذه القروض في شراء الآلات والمعدات الزراعية.
- قروض قصيرة الأجل: مدة استحقاقهاسنة أو أقل، وفي أغلب الأحيان يستعمل هذا النوع للأغراض الموسمية التي ترتبط بالدورة الزراعية الواحدة، فتخصص لدعم رأس المال العامل في المزرعة كأعمال الحراثة وشراء البذور والمبيدات، وأيضا في عمليات الجني والحصاد وتسويق المحاصيل الزراعية.

6. تصنيف القروض بحسب الضمانات:

- قروض بضمان شخصي:(غير مضمونة) وهي القروض الممنوحة على أساس ضمان شخصي دون تقديم أي ضمانات عينية، أين يتدخل شخص ثاني ويضمن المزارع لدى البنك، حيث يتعهد بتسديد القرض في حال تعثر المزارع عن ذلك.
- قروض بضمان عيني: وهي القروض الممنوحة مقابل الحصول عل ضمان عيني عادة ما يكون عقار.

[1] عائشة لمحنط وآخرون، محددات الطلب على التمويل المصرفي الزراعي، الملتقى الدولي السابع حول اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية، جامعة الوادي، دون سنة، ص،ص: 836- 837.

شكل رقم (03) تصنيفات التمويل الفلاحي

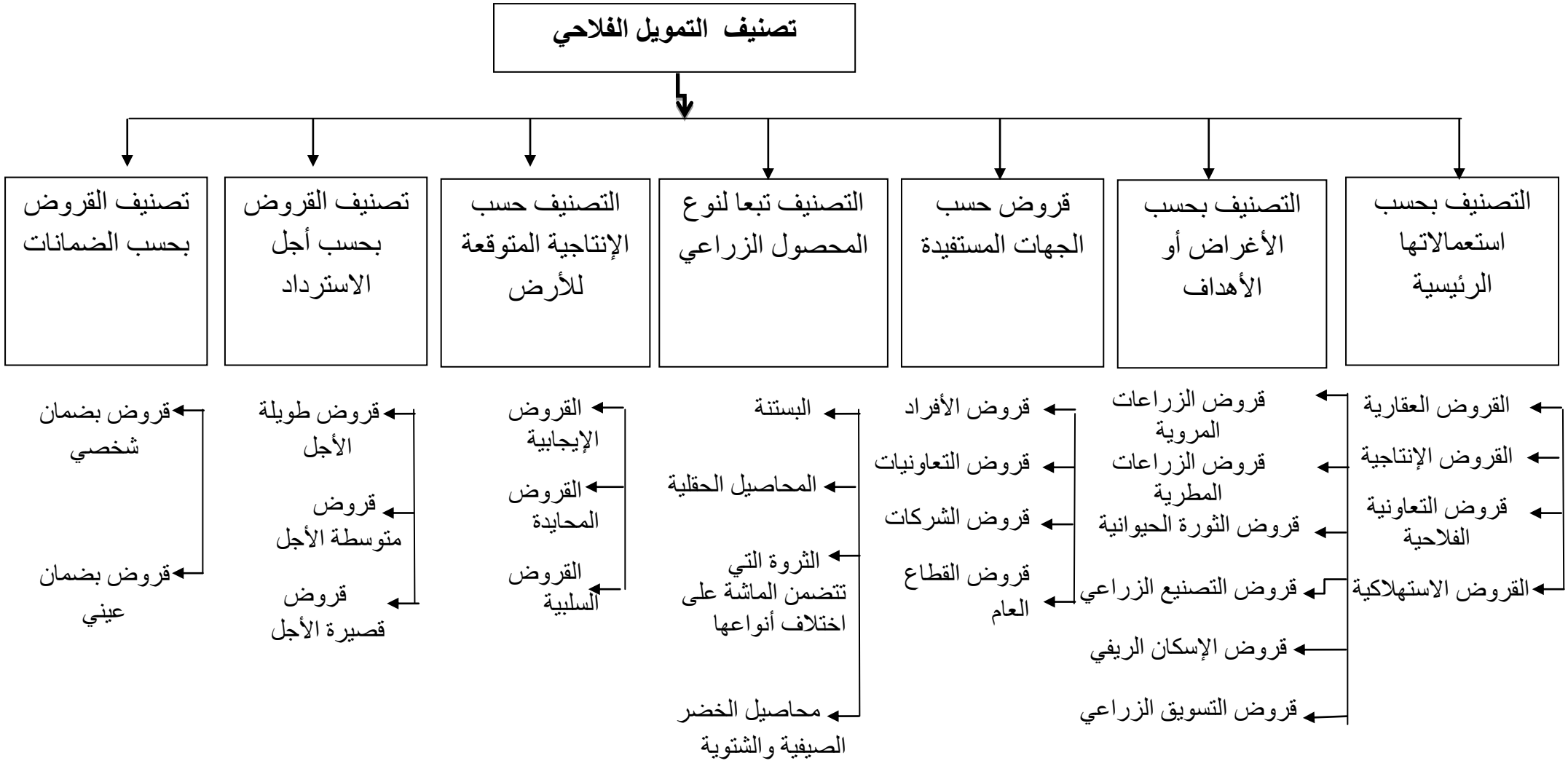

ثانيا: أهداف التمويل الفلاحي:

يهدف التمويل الفلاحي إلى ما يلي: [1]

- السعي إلى الحصول على الموارد المالية اللازمة وزيادة تعبئتها من جميع المصادر الذاتية والخارجية، ومواصلة توفير الدعم لبرامج التنمية الزراعية؛
- زيادة المداخيل في الأوساط الريفية؛
- مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي ؛
- وصول المنتجات إلى الأسواق العالمية في ظل التجارة العالمية؛
- المساواة بين الجنسين في توزيع المداخيل الزراعية.

[1] مجدولين دهبية، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص: 25.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقروض الفلاحية

تعتبر القروض من أهم وسال الدعم للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لتمويل مشاريعهم، وهناك قروض مخصصة لتمويل الفلاحة باعتبارها أداة اقتصادية قادرة على تعديل تنمية القطاع الفلاحي، حيث يتميز هذا الأخير بوجود قيم خاصة لارتباطه بالظروف المناخية والوتائر البيولوجية والأنظمة الإنتاجية المختلفة مما يستوجب مرونة وتنوع طرق وإجراءات التمويل حيث تلعب دورا محفزا في إنعاش هذا القطاع.

المطلب الأول: مفهوم القروض

من أهم الوظائف المالية التي تقوم بها البنوك هي منح القرض أو الائتمان للأفراد والمشروعات حيث تلعب القروض البنكية دورا هاما في التنمية لأنها الممول الرئيسي لكل المؤسسات التي تعاني من عجز مالي.

أولا: تعريف القروض:

سيتم تعريف مصطلح قرض من خلال التعريف الآتي:

أصل اصطلاح قرض أو ائتمان CREDIT في اللغة الانجليزية ناشئ من عبارة (CREDO) في اللاتينية وهي تركيب لاصطلاحين، أحدهما مستمد من اللغة السنسكريتية وهو CRAD بمعنى ثقة، والثاني Do بمعنى من اللغة اللاتينية بمعنى أضع، وعليه فإن الاصطلاح معناه أضع الثقة أو أثق.[1]

كما يمكن تعريف القرض على أنه:

تقدم شخص لآخر بطلب مبلغ من النقود بصفة قرض، ويتم الاتفاق في الحصول على مبلغ القرض من جانب، وتأجيل سداد مبلغ القرض نفسه في زمن مقبل من جانب آخر.[2]

ويعرف أيضا على أنه:

تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف

[1] Boa yakoub, F, « L'entreprise et Le financement bancaire » Casbah Edition, 2000, p. 17.

[2] عبد الله خبابة ، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية) مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص 40.

دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف القروض على أنها:

قدرة البنك على تزويد فرد، مؤسسة بنك بالأموال اللازمة التي يحتاجها وذلك وفقا لشروط يتفقان عليها، ومنها العائد الذي يتحصل عليه البنك مقابل تخليه عن هذه الأموال وأيضا الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله بعد انتهاء المدة.

ثانيا: خصائص القروض:

من خلال التعريف نستنتج خصائص القروض وتتمثل في:[2]

1. **قيمة القرض:** وتحدد حسب المهنة التي تمنحه.
2. **مدة القرض:** وتختلف مدة القرض باختلاف العمليات الممولة.
3. **معدل الفائدة:** يختلف هذا المعدل باختلاف نوع القرض وكذلك الجهة التي يمنحه ومن أهم العوامل التي تدخل في تحديد المعدل نجد: (قيمة القرض، مدة القرض، مرونة الطلب، المنافسة، درجة المخاطرة، تكاليف القرض، تدخل البنك المركزي في تحديد القيمة الأعلى والأدنى للقرض).
4. **الضمانات:** وتكون إما عينية أو شخصية وكل منها تنقسم إلى أنواع هي:

➢ **طريقة السداد:** وهناك عدة برامج لعملية سداد القرض من أهمها:

- **برنامج بأسعار فائدة ثابتة:** المقرض يقوم بتسديد مبلغ الفائدة وأقساط القرض الأصلي بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.
- **برنامج باستثمار فائدة متغيرة:** تكون أسعار الفائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق.
- **تسديد القروض على مرحلتين:** حيث يتم تسديد جزءا هاما دفعة باستعمال سعر فائدة ثابت خلال الفترة المتفق عليها.
- **برنامج تسديد دفعة القروض تدريجيا:** هذا النوع يلاءم الأشخاص الذين يرغبون في تسديد مستحقاتهم بمعدل أكبر في المستقبل.

[1] سوزان محمود وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 12

[2] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 24.

- **طريقة صرف القرض واستهلاكه:** ويوجد فيها هل سيتم دفع القرض دفعة واحدة أو على دفعات وكيف يتم حساب الفائدة المستحقة، هل المبلغ كله أو على المبلغ المسحوب فقط.

- **الهدف من القرض:** ينبغي تحديد الهدف من القرض هل هو لتمويل مشروع استثماري أو استغلالي أو زراعي.

- **فترة السماح:** تتمثل في الفترة التي يسمح فيها للعميل بعدم تسديد أقساط الدين.[1]

ثالثا: أهمية القروض:

تتمثل أهمية القروض فيما يلي:[2]

1. تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته وكذلك نجد أن البنوك التجارية تعطي القيمة للقروض البنكية.
2. ارتفاع نسبة القروض في ميزانية البنوك التجارية يشير دائما إلى أهمية الفوائد والعمولات كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في البنوك، وتدبير وتنظيم قدر ملائم ثم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.
3. تعد القروض من العوامل الأساسية التي تعمل على زيادة الودائع والنقد المتداول.
4. للقروض أهمية في تمويل الصناعة، الزراعة، التجارة والخدمات.
5. تعمل القروض على خلق فرص العمل وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.
6. تساعد القروض تجار الجملة التجزئة في الحصول على السلع وتجزئتها، ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل وباختصار تستخدم القروض في عملية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

[1] Bernard Fouquet, Marie, José, la crédit a l'agrilture, un outile clé dudevloppement agriculture, journal farm Not 09, 2016, p 12.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، مصر 2007، ص 105.

المطلب الثاني: القروض الفلاحية وأهميتها

للقروض الفلاحية دور كبير في النهوض بالقطاع الفلاحي، لما له من قدرة على توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع.

أولا: تعريف القروض الفلاحية

تعددت تعاريف القرض الفلاحي وهي كالآتي:

يعرف القرض الفلاحي على أنه: في الغالب قصير أو متوسط الأجل وقليل منه يخص للأجل الطويل ويكون الهدف منه تمويل المحصول الإنتاجي الفلاحي الجاري والأجهزة والأبنية، ويؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي.[1]

ويعرف أيضا بأنه: إقراض القائمين على الإنتاج الزراعي لتسهيل ممارسة إنتاجهم، أو التوسع فيه عن طريق تزويدهم بالأموال النقدية أو المستلزمات العينية كالبذور والأسمدة والمحاصيل الكيميائية لمقاومة الآفات ومدم بالآلات الزراعية والجرارات ونحوها.[2]

كما يعرف على أنه: القيام بمنح الفلاحين المستثمرين عرضة استغلال أراضيهم، وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئة أو تدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر دورة إنتاجية خلال سنة.[3]

ويرى جاك مايو MayouxJacque أنه.... يجب أن يكون القرض الفلاحي طويل المدى وممنوح من قبل منظمات خاصة وذلك لتحقيق أهدافه.[4]

ويعتبر هذا التعريف بأن القرض الفلاحي لكي يحقق أهدافه المتمثلة في تطوير القطاع الفلاحي وتنظيمه أحسن تنظيم، يجب أن يكون لمدة طويلة لكي تسمح للمقترض الفلاح من تحقيق الغرض الذي تحصل من أجله على القرض كما يرى أن القرض يجب أن يمنح من قبل منظمات خاصة ذات طابع فلاحي مختصة لوحدها بالقطاع الفلاحي كي يساعد على التعامل بوجه الخصوص مع المقترضين الفلاحين.[5]

من خلال ما سبق يمكن تعريف القرض الفلاحي على أنه:

---

[1] مصطفى رشدي‌شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985، ص: 116.

[2] وليد حمدي باشا ، دور السياسة الائتمانية لتمويل القطاع الفلاحي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، غير منشورة، 2013- 2014، ص 42.

[3] شعيب بونوة ، بودلال علي، إشكالية التسويق والسياسة المنتهجة لانعاش هذا القطاع الفلاحي، الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، الجزائر، 21- 5- 2016، ص 5.

[4] JocqueMayoux, le crédit mutuel, institut, d'étude bancaire et Finonaires , France, p 35.

[5] Jocque Mayoux, le crédit mutuel ,la meme référance. P-35 .

قرض مخصص لتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية بهدف زيادة قدرتها المادية والمالية، عن طريق تزويد الفلاحين بالأموال النقدية والمستلزمات العينية، وغالبا ما يكون القرض قصير أو متوسط الأجل وقليل منه يخصص للأجل الطويل ويسترجع في نهاية مدته بفوائد.

ثانيا: خصائص القروض الفلاحية:

تتمثل خصائص القروض الفلاحية في ما يلي:[1]

1. تنوع وتعدد المخاطر الائتمانية:

يحيط بالإنتاج الزراعي والفلاحي العديد من المخاطر من بينها:

- مراوغة المزارع وعدم قدرته رغبته في السداد أملا في أن تسقط الحكومة هذه الديون.
- تأثير العوامل الجوية(البرودة، الحرارة)، والبيولوجية (الآفات، الأمراض الخبيثة) على المحصول مما يعرضه للكثير من المخاطر الشيء الذي ينعكس على الفلاحين فيسبب لهم كثيرا من الخسائر مما يزيد من أعباء اقتراضهم للأموال.
- طول الدورة الانتاجية في القطاع الفلاحي: يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة والذي يعتبر في غير صالح البنك الذي يسعى إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة.
- عدم قدرة الفلاح على فرض الاسعار:التي تضمن له تغطية تكاليف الانتاج بما فيها فائدة القرض فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري لأن المنتوجات الفلاحية سريعة التلف وقد يزيد العرض فينخفض السعر مما يؤثر في صافي دخله وقدرته على مواد القرض.

2. ضعف الضمانات الفلاحية

كثيرا ما يعجز المنتجون الزراعيون عن تقديم أو توفير الضمانات الكافية والتي تطلبها جهات التمويل كالتأمين ضد المخاطر التمويلية المرتبطة بعملية منح القروض ويرجع ذلك غالبا إلى أن جانبا كبيرا من المزارعين لا يملكون الأراضي التي يقومون باستغلالها ومن ناحية أخرى عدم تملك هؤلاء المزارعين لأنواع أخرى من الأصول تقلبها ومن ناحية أخرى عدم تملك هؤلاء المزارعين لأنواع أخرى من الأصول تقبلها البنوك كضمانات، وتكبر هذه المشكلة كلما كبر حجم القرض الذي يطلبه المزارع.

[1] وليد حمدي باشا ، مرجع سابق، ص ،ص: 44- 45.

3. ضعف الوعي الائتماني:

المقترضين الزراعيين في حاجة إلى توعية ائتمانية ومالية تقوي رغبتهم في سداد القرض وتساعدهم على استخدامه فيما صرف لأجله وليس لأغراض استهلاكية وترفع من قدرتهم الإدارية على مباشرة أعمالهم وإدارتها إدارة جيدة، لذلك على المقرض أن يدبر أمره عند صرف القرض.

ثالثا: طبيعة القروض الفلاحية:

إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لذا القطاع من حيث:[1]

- الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار: حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وتسيطر عليها عوامل خارج عن إرادة الإنسان كالعوامل البيولوجية والطبيعية والمناخية مما يؤثر في حجم الإنتاج فلا يمكن تحديد حجم المحصول إلا عند تحققه، كذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات والأسعار الفلاحية، هذه الأخيرة التي تتوقف على عرض إنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج من ناحية ويدعم الطبيعة الاحتمالية من ناحية أخرى.

- تفتيت الملكية وتعدد الاستقلاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستقلال وتنوع علاقات الإنتاج الفلاحي والتي تبدأ من مجرد الاستغلال وإلى الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي، وبالطبع فإن فهذا يثير مشكلة تحديد المستفيد من الائتمان وضمان القروض ونوعيتها.

- المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة امتداد القرض الفلاحي إل الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريف.

- ارتباط القرض الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.

[1] نور الدين كروش ، دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 8، العدد4، المركز الجامعي، تيسمسيلت، جانفي2019، ص:526.

رابعا: أهمية القروض الفلاحية:

للقروض الفلاحية أهمية كبيرة تكمن في:[1]

- يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية؛
- يمكن بواسطة الاستخدام الجيد للقرض الفلاحي رفع مستوى معيشة الفلاحين وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني مقارنة مع القطاعات الأخرى وهذا ينعكس بدوره على الرخاء الاقتصادي للمجتمع ومن ناحية أخرى فإن زيادة دخول الفلاحين وتحسين مستوى معيشتهم ينعكس على كفاءاتهم الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج الفلاحي وتحسين نوعيته، مما يدعم الاستقلال الغذائي ومن ثم الاقتصادي للبلاد؛
- التقليل من درجة التبعية الغذائية والتخفيف من اثارها؛
- بواسطة يتمكن الفلاح من امتلاك الآلات والحيوانات والأسمدة والبذور...كما تمكنه من تلك الأراضي في مدة زمنية قصيرة؛
- تحقيق التوسع الأفقي والرأسي في القطاع الفلاحي.

[1] دلال بن سمينة، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، غير منشورة، 2004، ص ،ص:27 – 28.

المطلب الثالث: أنواع القروض الفلاحية

يتنوع القرض الفلاحي بحسب تنوع العمل الفلاحي وسنتطرق إلى أهم الأنواع فيما يلي ونقدمها حسب القطاعات المستفيدة منها:[1]

الشكل رقم(04): أنواع القروض الفلاحية

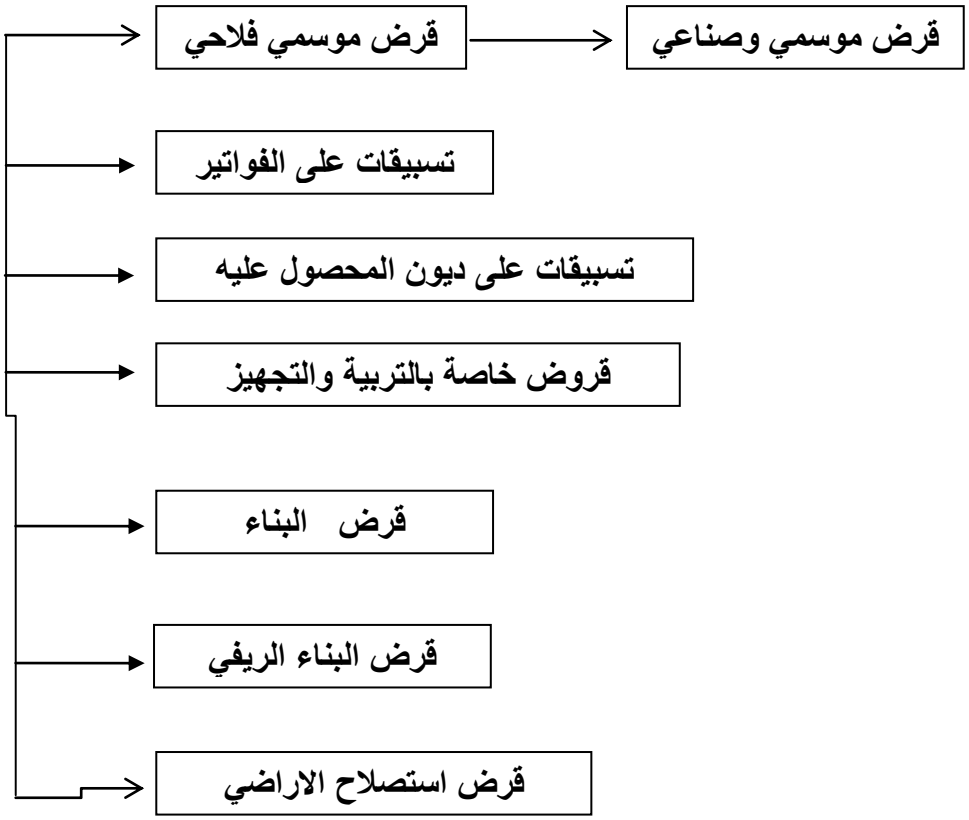

المصدر: من إعداد الطالبتين.

1. **قرض فلاحي موسمي:** هو قرض مدعم من طرف الخزينة يمنح للمستغلين والمؤسسات الفلاحية الخاصة أو العامة لتمويل أعباء الاستغلال فيما يتعلق بالإنتاج النباتي والحيواني ويحدد مبلغ بين 10 و 700مليون دينار جزائري ومدته 9 تسعة أشهر.

2. **قرض موسمي وصناعي وتجاري:** يمنح للمؤسسات الخاصة لتمويل فترة إنتاجية فصلية مثل إنتاج الطماطم مدتها محصورة ما بين ثلاثة وتسعة أشهر ويتعامل البنك بدر بهذا النوع كثيرا.

3. **تسبيقات على الفواتير:** تقدم للمؤسسات الخاصة مقابل تقديم فواتير ممضاة من طرف الإدارة والمؤسسات العمومية وموطنه لدى بنك، بدر وتتراوح مدتها ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر.

[1] حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2003، ص ص157- 159.

4. **تسبيقات على ديون محصل عليه:** نفس الشيء بالنسبة للتسبيقات على فواتير البنك فهي تمنحه للمؤسسات الخاصة لإتمام التسديدات التي تتجاوز قدرتها المالية، وتكون مدة القرض ما بين ثلاثة واثني عشر شهرا بمبلغ ما بين 10 و700 مليون دينار جزائري مدته 9 أشهر.

5. **قروض خاصة بالتربية والتجهيز:** هي قروض متوسطة المدى، مصدرها الصندوق العالمي للتنمية الفلاحية، يمنح للمستخدمين الفلاحيين الخواص وهو مخصص للتمويل شراء التجهيزات الفلاحية والسلالات المخصصة للتربية الحيوانية والنباتية، يحدد مبلغه ما بين 10 و220 مليون دينار جزائري مدته ما بين 12 شهرا و7 سنوات.

6. **قروض البناء:** هي قروض طويلة الأجل تمنح للمستغلين الفلاحيين الخواص مبلغه ما بين 10و220 مليون دينار مدته من 8 أشهر إلى 12 سنة.

7. **قروض البناء الريفي:** مصدره الخزينة، مبلغه ما بين 10 و700 مليون دينار.

8. **قروض استصلاح الأراضي:** مصدره الخزينة أيضا ويمنح للمستغلين الخواص ويتراوح مقداره ما بين 10 و700 مليون دينار تقدم ضمانات حقيقية ذات قيم عالية قبل الشروع فيه

المطلب الرابع: ضمانات ومخاطر القروض الفلاحية

يقوم الفلاح بتقديم ضمانات مقابل مبلغ القرض وبالرغم من هذه الضمانات يبقى القرض الفلاحي يواجه عدة مخاطر.

أولا: ضمانات القروض الفلاحية:

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه و آجالهفالضمان المقدم في حالة القرض القصير والمتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للآلات والمعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض أما في حالة القرض طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطلب عادة برهن الأموال الثابتة كالعقارات الأراضي البنايات، السكنات الريفية...إلخ.

وبالإضافة إلى الضمانات يبقى القرض بحاجة إلى سند أقوى من طرف مؤسسات كبرى او شركات تأمين و هذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة و أهمها التأمين على الحياة والتأمين على الأخطار (الحرائق، المباني، العتاد...).[1]

[1] دلال بن سمينة، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، الملتقى الدولي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص 4.

ثانيا: مخاطر القروض الفلاحية:

إن القروض الفلاحية لا تحكمها قوانين تحميها كغيرها من القروض، وذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية، حيث أن هناك عوامل مؤثرة داخلية وخصائص بيولوجية تتحكم في نمو المحاصيلونوعيتها، إمكانيتها الإنتاجية، وأطوارها، ويواجه القرض الفلاحي جملة من المخاطر تتصل إما بالفلاح أو بالنشاط الاقتصادي في البلاد منها:[1]

- تأثير العوامل الجوية على المحصول، بالإضافة إلى تأثير الأمراض إن لم يتم التحكم فيها والقضاء عليها، حيث تتعرض المنتجات الفلاحية في إنتاجها للعوامل الطبيعية الجوية مثل: البرودة، الحرارة، الثلوج، السيول....والعوامل البيولوجية مثل الآفات والحشرات والأمراض مما يعرضها للكثير من المخاطر فينعكس ذلك على الفلاحين فيسبب لهم كثيرا من الخسائر فتزيد أعباء اقتراضهم للأموال.
- طول الدورة الإنتاجية لبعض المنتجات في القطاع الفلاحي، يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة، وطول هذه الفترة ليست في صالح البنك الذي يسعى إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة.
- عدم التحكم في المردودية الإنتاجية، حيث تبقى مرهونة بما تدره الأرض.
- مردودية الأرض(قانون تناقص الغلة).
- عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض وتحقيق عائد مقبول فبمجرد ظهور المحصول يعرض في السوق بالسعر الجاري وقد يزيد القرض فينخفض السعر، ولا يمكن للفلاح أمام وضع كهذا الا تسويق منتجاته، لأن المنتوجات الفلاحية عادة سريعة التلف، وفي هذه الحالة يؤثر انخفاض الأسعار في صافي دخل الفلاح الذي في سن العمل.

[1] سمير عز الدين ، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، الجزائر، غير منشورة، 2011، 2012، ص ص139 – 140.

_ بنسليمانخلفبنصالح النمري، الخصائص والقواعد الأساسيةللاقتصاد الزارعيفي الاقتصاد الاسلامي،مؤسسةشباب الجامعة،مصر،1999، ص: 15.

- قلة مصادر القوة العاملة الفلاحية وأهمها نسب السكان الفلاحيين الذين في سن العمل.
- تقلب الإنتاج والدخل والأسعار يهدد من ناحية السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج ويدعم من ناحية أخرى الطبيعة الاجتماعية لسداد القرض.
- وجود أخطاء في السياسة الائتمانية في البنك، وعدم ملائمتها مع طبيعة القطاع الفلاحي.
- ضعف نسبة التمويل الذاتي للمشروع.

عدم دقة المعلومات التي تم منح القروض على أساسها، وعدم سلامة أساليب التحليل بالبنك.

- عدم وفاء المستثمر بالتزاماته اتجاه البنك، مما يدفع بهذا الأخير في معظم الأحيان لعدم تمويله مستقبلا، وذلك لعدم تسديده للمستحقات التي عليه.
- الرقابة غير المستديمة للفلاح تؤدي بالمستثمر الفلاحي لاستقلال القرض في مجلات أخرى.

المبحث الثالث: سياسات التمويل للقطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الاستراتيجية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، من خلال امتصاص جزء كبير من اليد العاملة العاطلة، وتحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء ونتيجة لهذه الأهمية سعت الدولة الجزائرية للاهتمام بهذا القطاع منذ الاستقلال وعملت على تطويره وزيادة مساهمته في التنمية الشاملة للبلاد، ووضعت مجموعة من البرامج والمخططات والتي منحت لها ميزانية مالية معتبرة لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل التخطيط المركزي

اتبعت الجزائر بعد الاستقلال خطوات التخطيط المركزي، حيث تم تطبيق هذا المنهج وفق اقتصاد يعطي الأولية إلى الخدمات البنكية في تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الفلاحي، باعتباره أحد أهم القطاعات الحيوية، كما عملت تلك البنوك على لعب دور مهم من أجل المساهمة في المخططات التنموية داخل هذا القطاع منذ الاستقلال، وهذا مرورا بعدة مراحل أهمها ما يلي:[1]

1. المرحلة الأولى: (1962-1966):

رغم اختلاف السياسات بعد الاستقلال إلا أن الدولة احتفظت بنفس طرق التمويل، حيث استمر الصندوق

[1] أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص: 36.

الجزائري للقرض الفلاحي المسير ذاتيا للقطاع الفلاحي مع تخصيص الشركات الفلاحية للاحتياط نحو تمويل القطاع الخاص وباقي النشاطات الريفية الغير فلاحية، إلا أن نشاط الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي لم يستمر طويلا بعد الاستقلال وبالتحديد في سنة 1963 تم تحويل مهامه إلى الخزينة العمومية التي تكفلت بمهمة ضمان تمويل القطاع الفلاحي، ومولت المزارع المسيرة ذاتيا واهتمت بعملية استصلاح الأرضي وذلك بالشراكة مع الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط، والديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي تأسس سنة 1963، غير أنه ونظرا لعدم الاستقرار السياسي من جهة وضعف القدرة المالية التي عاشتها البلاد بعد الاستقلال من جهة ثانية تم توجيه تلك المهام إلى البنك المركزي سنة 1964 الذي استغل إمكانياته المالية من خلال تخصيص اعتمادات لصالح الديوان الوطني للاصلاحالزراعي، غير أنه ورغم كل ما تم إعداده وتقديمه في سبيل نجاح هذه العملية إلا أن الأسلوب المنتهج من طرف الديوان في كيفية توزيع القروض لم يحقق النتائج المرجوة منه وتميزت إجراءاته بالتعقيد وطول المسار الذي يتبعه طلب التمويل، وقد شكلت المبالغ الممنوحة وإجراءات التمويل عائقا حقيقيا للإنتاج الفلاحي.

2. المرحلة الثانية: (1966-1982):

أدت سياسة التمويل التي اتبعها كل من البنك المركزي والخزينة العمومية في ظل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي إلى عرقلة تطور القطاع الفلاحي لذا تم حل الديوان سنة 1966 وأسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي للبنك الوطني الجزائري، الذي وضع مقاييس جديدة لمنح ودراسة القروض.

1.2. **إجراءات التمويل قصير الأجل:** بالنسبة للقطاع العام يقوم البنك بتحديد مبلغ القرض بناءا على سلم التكاليف الفلاحية الذي تضعه وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ثم توضع هذه المبالغ في مخطط التمويل الذي يتضمن أربعة استعمالات (التموين، اليد العاملة، أدوات الجر، مصاريف أخرى) حيث لا يمكن استعمال الواحدة مكان الأخرى، ودون مراعاة الاحتياجات الحقيقية للمزارع، الشيء الذي أثر سلبا على الإنتاج الفلاحي، مما أدى إلى صدور المرسوم رقم 406 الصادر في 1975/02/14 والذي يسمح بتحديد مبلغ القرض بناءا على التفاوض المباشر بين الفلاح والبنك كما أصبح بالإمكان تحويل الاستعمالات من خانة إلى أخرى، وبالرغم من تحسن وضعية القروض قصيرة الأجل لهذا القطاع، إلا أن الوحدات الإنتاجية بقيت تعاني من عدم كفاية هذه القروض التي انتقل مؤشرها خلال 7 سنوات (1969-1976) من 100 إلى 140 مما يدل على نقص التمويل، أما بالنسبة للقطاع الخاص، فقد عملت الدولة في هذا الإطار إلى تقليل

الحصة المالية الموجهة إليه مع القطاع العام، نتيجة للتوجه الاشتراكي للبلاد من جهة ولضعف القدرة على التسديد لدى الخواص من جهة أخرى[1].

2.2. **إجراءات التمويل متوسط وطويل الأجل:** بالنسبة للقطاع العام وقبل سنة 1971 كان طلب القروض الاستثمارية يمر على المدير الفلاحي الولائيللإطلاع عليه وبعدها يوجه إلى اللجنة المركزية للقرض على مستوى البنك التي تقوم بتعديله، وغالبا ما يكون المبلغ الممنوح أقل من احتياجات المزارع مما عرقل تطور القطاع، إلا أنه وبعد سنة 1971 تم إنشاء لجان قرض ولائية تقوم بدراسة الطلب، حيث أصبحت اللجنة المركزية مجرد منسق بين اللجان الولائية والبنك الوطني مجرد موزع لهذه القروض، أما بالنسبة للقطاع الخاص فتميزت الإجراءات التمويلية بالتعقيد والتشدد، حيث يقدم الفلاحون طلب القرض للجنة الدائرة التي تدرسه ثم تقوم بتحويله للجنة الولائية التي تقوم بفحص الطلبات، هذا اضافة إلى الصفة العينية للقروض والمدة القصيرة للقرض التي لا تتجاوز5 سنوات غير قابلة للتمديد، ولقد أدت هذه النقائص إلى إحداث مناقشات واسعة تمخض عنها صدور المرسوم 246 سنة 1978 الذي يهدف الى ادماج القطاع الخاص في التنمية، الا أن التسهيل الاساسي في هذا الصدد هو أن دراسة ملف القرض أصبحت تتم على المستوى المحلي بواسطة مدير وكالة البنك وممثل الفلاح على مستوى الدائرة.[2]

3. المرحلة الثالثة (1982-1986):

خلال هذه المرحلة تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تولى مهمة تمويل القطاع الفلاحي ابتداءا من سنة 1982، والذي أتبع سياسة جديدة في التمويل، وعمل على اختصار الوقت في دراسة الملفات، كما حضي القطاع الفلاحي بمساندة الدولة فيما يخص أسعار الفائدة التي خفضت إلى 2% بالنسبة للقروض الموسمية و3.5% بالنسبة للقروض الاستثمارية، ولقد أدت هذه الإجراءات إلى ارتفاع حجم القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة، وبهذه الإجراءات ساهم البنك في التخفيف من حدة المشاكل المالية التي عرفها القطاع الفلاحي في المراحل السابقة، إلا أنه بقي يتخبط في مشكلة القروض غير المسددة، فلقد كانت التسهيلات التي اتبعها البنك في إطار القروض الفلاحية العمومية استجابة لإرادة سياسية يخضع لها خضوعا مباشرا، كما أن عدم ملكية الفلاحين لوسائل الإنتاج لم تمكن البنك من طلب الضمانات لكون الدولة هي التي تملك هذا القطاع وهي التي تضمنه، إلا أن قلة إدراك الفلاحين للإجراءات البنكية وصعوبة الإلمام بها إضافة إلى عدم متابعة البنك للقروض الممنوحة أدى إلى استعمال القروض في غير الأوجه المخصصة لها، وهذا ما أثر على نسب التسديد للقروض الممنوحة، حيث لم

[1] رشيد حمريط، دور الإستثمار الفلاحي في دعم إرادات الدولة-الزراعات الصحراوية- ولاية بسكرة نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص: 29.

[2] دلال بن سمينة ،عزيزة بن سمينة ، مداخلة بعنوان سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصطلاحات الاقتصادية، ملتقى دولي حول (سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات)، جامعة بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006،ص: 5-6.

تبلغ نسبة تسديد القروض قصير الأجل الممنوحة للقطاع العام خلال الموسم 86/85 سوى 24% من إجمالي القروض الممنوحة.[1]

المطلب الثاني: إجراءات تمويل القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية:

إن الإصلاحات التي مست النظام البنكي على غرار باقي مؤسسات الدولة والتي تجسدت في القانون رقم 6-12 الصادر في 9-8-1986 والذي جسد رغبة الدولة في التخلي عن القواعد السابقة في مجال منح القروض قد أدخل تغييرات عميقة على الوظيفة البنكية، حيث تم بموجبه اعتماد مقاييس الربحية والأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال منح القروض بمختلف أنواعها، يضاف إلى ذلك القانون 8-06 المؤرخ في 2-1-1988 الذي يدخل في إطار تكريس مسعى التوجه نحو اقتصاد السوق والذي يعتبر بموجبه البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداءا من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية ولكي يحقق ذلك منحت له استقلالية كبيرة في إدارة موارده المالية وفي منح القروض، ولم يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو الوحيد المسؤول عن تمويل القطاع الفلاحي، وتبعا لذلك انتقلت سياسة تمويل البنوك للقطاع الفلاحي من مرحلة الاستقلالية النسبية إلى سياسة تمويلية تتماشى والظروف الجديدة للعمل من خلال إدخال الدراسة المالية والاقتصادية للمشاريع قيد التمويل سواء كانت مشاريع استغلال أو استثمار، كما واشترطت البنوك تقديم ضمانات مقابل القروض الممنوحة، إذ أن الدولة لم تعد تضمن العمليات البنكية ضد المخاطر المحتملة، أي أن البنوك قد أصبحت حرة في تحديد نوعية زبائنها، قطاع نشاطها، نوع وحجم القروض الممنوحة... وعليه أصبح تخصص البنوك لا يخضع للتحديد الإداري وإنما توجهه قوانين السوق الحرة كتوجه جديد للاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.[2]

1. أثر قانون النقد والقرض على نظام التمويل:

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990 بمثابة الحد الفاصل بين أسلوبين من أساليب التسيير المختلفة اختلافا جذريا، بما يعطي للبنك مكانته الحقيقية ودوره الفعال داخل الاقتصاد الوطني، اذ يمكنه من التحكم في مؤشراته المالية الاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله ومجالات نشاطه، وحتى تشكل البنوك محور التنمية الاقتصادية كما هو منتظر منها، عليها أن تتكيف أولا مع المحيط الاقتصادي الجديد الذي صنعته الإصلاحات، ثم عليها أن تضاعف من دورها في الوساطة المالية، وأن تهيئ الظروف المواتية التي تسمح للوحدات الإنتاجية (الفلاحية) العامة والخاصة الحصول

[1] أحمد علاش، زهية قرامطية، القروض الفلاحية و إشكالية عدم السداد-حالة الجزائر- مجلة دراسات إقتصادية، العدد الثالث، جامعة البليدة، 2007، ص: 70.

[2] فريد مصطفى، فرحات عباس، تقييم سياسة تمويل المستثمرات الفلاحية المنتجة للحبوب في الجزائر خلال الفترة 1987-2015، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ،العدد 01، المسيلة، 2016، ص: 12.

على الائتمان اللازم لتمويل مشاريعها في الوقت المناسب، والعمل على تبسيط إجراءات منح الائتمان، لاسيما وأن هذه المهمة أصبحت من مسؤولية الوحدات الإنتاجية والبنوك، ومن أجل المحافظة على توازنها المحاسبي واحتراما لقواعد المتاجرة والمردودية يجب على البنوك أن توفر الشروط التي تضمن استمرار علاقتها مع المحيط.[1]

2 تحديث طرق وإجراء تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي:

من أجل تطبيق قواعد اقتصاد السوق، تعرف إجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي تحولات عميقة وجذرية، تجسدت من خلال صدور مختلف النصوص القانونية خاصة قانون النقد والقرض والقواعد الوقائية ابتداءا من سنة 1991، ففي ظل إلغاء التمويل الأوتوماتيكي أصبح طلب القرض يعتمد على دراسة دقيقة وشاملة، هنا يجب الاعتماد على المعايير التقليدية لمنح القروض في اقتصاد السوق، مثل نسب الملاءة، السيولة، ضمانات التسديد، توزيع المخاطر وتغطية المخاطر، فبدلا من رفض التمويل الذي يمكن أن يفسر بعدم كفاءة البنك التجاري من جهة ومشاركته في إفلاس الوحدات الإنتاجية، يصبح البنك التجاري مجبر على تسيير الخطر الناتج عن التمويل وتغطيته قدر الإمكان بضمانات حقيقية أو شخصية، فالتحول الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي الوطني خلال هذه الفترة أدى إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل بما يتماشى والظروف الجديدة، حيث تم إدخال الدراسة المالية والاقتصادية للمشاريع قيد التمويل سواء كانت مشاريع استغلال أو استثمار، كما اشترط البنك تقديم ضمانات مقابل القروض الممنوحة حتى يتمكن من تجنب المخاطر المحتملة، أي أن البنك أدخل عنصر المخاطرة في دراسته لملفات القروض، إذ أن الدولة لم تعد تضمن العمليات البنكية ضد المخاطر المحتملة، وبذلك فقد أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل والتي لم يكن يشترطها البنك في نظام التمويل السابق ومنها:[2]

- عقد ملكية الأرض أو عقد الإيجار موثق، أو وثيقة انتفاع دائم مؤقتة أو وثيقة إسناد أو انتماء بالنسبة للمستثمرات الفلاحية؛
- بطاقة تقنية تقييميه للمشروع قيد الطلب التمويلي؛
- فاتورة شكلية أو كشف النفقات؛
- موازنات مالية لثلاث سنوات على الأقل بالنسبة للمشاريع التي تفوق قيمتها 2000.000 دينار جزائري وجدول حسابات النتائج؛

[1] محمودي مليك، زروخي صباح، دور التمويل الحكومي في ترقية القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية خلال الفترة (1990-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد1، المسيلة جوان 2019، ص: 188.
[2] محمودي مليك، زروخي صباح، المرجع نفسه، ص،ص: 118 -119.

- الضمانات المقترحة (رهن التجهيزات موضع القرض، التأمين على الحياة، التأمين على المباني على أن لا يق مبلغ رأس المال المؤمن عليه عن قيمة القرض الممنوح)؛

ولقد أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض حجم القروض المقدمة للقطاع الفلاحي وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(1): تطور القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال الفترة(1990-1998)

	91-90	92-91	93-92	94-93	95-94	96-95	97-96	98-97	99-98
قروض قصيرة الأجل	3282	2273	2226	1650	1414	1094	439	473	121
قروض متوسطة الأجل	655	506	283	203	94	31	28	56	277
قروض طويلة الأجل	40	19	35	36	46	26	05	06	13
المجموع	3977	2798	2544	1889	1554	1151	471	535	411

المصدر: محمودي مليك، زروخي صباح، مرجع نفسه، ص: 119.

نلاحظ من خلال هذا الجدول الانخفاض الواضح في حجم القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي خاصة بعد سنة 1990، وتطبيق قواعد الحذر والمؤشرات المالية في دراسة الملفات، ومقابل ذلك نلاحظ الارتفاع النسبي لحجم القروض قصيرة الأجل مقارنة بالأنواع الأخرى من القروض، وذلك راجع لقصور الموارد المالية من جهة ولضمان دورة قصيرة للأموال المقرضة من جهة أخرى، كما أن طلب الضمانات البنكية جعل الإقبال على طلب القروض يتناقص بشكل كبير، بالرغم من التسهيلات التي حضي بها هذا القطاع فيما يخص أسعار الفائدة، وبالرغم من صدور قانون النقد والقرض الذي نص على ضرورة الالتزام بقواعد الحذر في منح القروض الغير مسددة، وهذا ما يوضح أن هذه الإجراءات لم تجد مجال فعلي للتطبيق فيما يخص القطاع الفلاحي الا في حالات قليلة .

حيث ارتفع حجم القروض الفلاحية غير المسددة من 8 مليار دينار جزائري سنة 1993 إلى ما يقارب 27 مليار دينار جزائري سنة 1997، مما دفع بالدولة للتدخل عن طريق إعادة جدولة القروض الفلاحية بغرض تجديد العلاقة بينالفلاحين والبنوك.[1]

3 تطور معدلات الفائدة المطبقة على القطاع الفلاحي

[1]- محمودي مليك، صباحزروخي ، المرجع نفسه، ص:119 .

إن الإستراتيجية الجديدة المتبعة بعد إصدار قانون النقد والقرض كانت تهدف أساسا إلى تحرير أسعار الفائدة بصفة منتظمة محاولة من السلطات النقدية تقليص أخطار المعدلات الموجهة والتأثير على سياسة التخصيص الأمثل للموارد، عن طريق التحكم في السيولة النقدية لدى البنوك والتأطير الجيد للقرض من خلال عملية استبدال التسيير الإداري الموجه، وقد أدى هذا إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومنها المطبقة على القطاع الفلاحي، إلا أن استمرار ميل هذه المعدلات نحو الارتفاع خلال السنوات الموالية قد جعل الدولة تضع معدلات فائدة تفضيلية لجذب المستثمرين خشية التخلي عن الاستثمار في هذا القطاع نتيجة انخفاض هامش الربح فيه إضافة إلى المشاكل الهيكلية التي يعاني منها، حيث حدد معدل 8% بالنسبة للقروض الموسمية مقابل 20% المطبق رسميا بالنسبة للقروض الموجهة لباقي القطاعات ومعدل 6% و 5% بالنسبة للقروض متوسطة وطويلة الأجل، وقد بقيت هذه المعدلات ثابتة منذ هذه السنة وقد طبقت هذه المعدلات في البداية على كل الأنشطة الفلاحية ودون استثناء حتى سنة 1994، لتتفطن الدولة لتخصيص المستثمرين في الفروع الإستراتيجية، مثل زراعة الحبوب وإنتاج الحليب، بأسعار فائدة أكثر مرونة، أن تحديد هذه المعدلات في ظل قانون النقد والقرض قد أدى بالدولة إلى تحمل الفارق بين معدل الفائدة المحدد بالنسبة للبنوك لجميع أنواع القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى وبين المعدل الموجه للاستثمار والاستغلال الفلاحي، وهي تدفع مبالغ طائلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لتعويض هذا الفارق.[1]

1. إعادة جدولة القروض الفلاحية:

جاء قرار إعادة جدولة الديون الفلاحية وفق مرسوم وزاري صدر في 17-4-1994، حيث قررت الدولة تمديد أجل تسديد الديون الفلاحية المتأخر تسديدها بما فيها فوائد التأخير، وذلك لمدة 12 سنة مضافا إليها سنتين كمهلة لتمكين أصحابها من تكوين أرباح يواجهون بها حقوق البنك، أما الفوائد والدفعات المستحقة حتى نهاية 1994 فتم تأخير سدادها إلى نهاية ديسمبر 1997، وضمت عملية إعادة الجدولة:

- الفلاحين الذين سددوا جزء من ديونهم ولهم دفعات غير مسددة؛
- الفلاحين الذين يعتبرهم ذوي نية حسنة، لأن عدم التسديد كان لظروف موضوعية (هلاك المحصول نظرا للجفاف أو الأمراض)؛
- الفلاحين الذين لهم دفعات متأخرة لمدة لا تفرق السنة.

وقد شملت هذه العملية جميع أنواع القروض، حي قدرت الديون الفلاحية الغير مسددة في نهاية 1994 بأكثر من 12 مليار دينار جزائري، وفي إطار هذه العملية استفاد الفلاحون الذين قبلت ملفاتهم لإعادة جدولة ديونهم من قروض جديدة وبأسعار فائدة تفضيلية، واشترط البنك تقديم ضمانات مقابل تقديم

[1] محمودي مليك، صباحزروخي ، المرجع نفسه، ص: 121.

القروض الجديدة، ونظرا لجفاف 1997 والتي تعتبر آخر تاريخ من أجل استرداد القروض المجدولة، قامت الدولة بإعادة الجدولة للمرة الثانية التي انطلقت سنة 1997 وشملت هذه العملية جميع الديون المجدولة في العملية الأولى مضافا اليها الطلبات المقدمة من طرف الفلاحين الذين لم يتم جدولة ديونهم في العملية الأولى ، و قد بلغت قيمة الديون المجدولة حوالي 4883 مليون دينار جزائري، وتم تأجيل موعد سداد الديون المستحقة في سنة 1997 إلى سنة 2001.[1]

المطلب الثالث: تمويل القطاع الفلاحي في إطار البرامج التنموية (2001- 2014):

ركزت البرامج التنموية في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي وفي سبيل ذلك وجهت أحجام مالية كبيرة والتي تظهر في الجدول الموالي:[2]

الجدول رقم (02): الأغلفة المالية الموجهة لقطاع الفلاحة في ظل البرامج التنموية

الوحدة: مليار دج.

المخطط / المخصصات	مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	مخطط دعم النمو (2005-2009)	المخطط الخماسي (2010-2014)
إجمالي الاستثمارات	525	4202.7	21214
الفلاحة	65.4	300	1000
النسبة المئوية %	12.46	7.14	4.71

المصدر: محمد لمين نور، سي طاهر قاضي، مرجع سابق، ص: 46.

من الجدول رقم (02) يتضح أن نسبة القطاع الفلاحي إلى البرامج الاستثمارية كانت في انخفاض طردي في نسبها مقارنة بباقي البرامج الاستثمارية منذ سنة 2001، وبالرغم من زيادة مخصصاتها المالية في كل برنامج، وهذا ما يبرر عدم تركيز الحكومة جهودها على قطاع الفلاحة طلبة هذه المدة، وانما في كل برنامج تركز على قطاع معين دون غيره وهكذا[3].

[1] محمودي مليك، زروخي صباح، المرجع نفسه، ص 120.
[2] محمد لمين نور، سي طاهر قاضي، تطوير القطاع الفلاحي كبديل اقتصادي من خلال البرامج الاستثمارية العمومية، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد3، العدد9، ألمانيا، جانفي 2020، ص ص: 45- 47.
[3] محمد لمين نور، سي طاهر قاضي، المرجع نفسه، ص: 47 .

أولا: تمويل القطاع الفلاحي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) (المخطط الثلاثي):

يعد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تم إقراره في سنة 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة طول المدة 2001-2004 بنسب متفاوتة، حين خصص له غلاف مالي أولي يقدر 525 مليار دج، قبل أن يصبح خلافه المالي مقدرا بحوالي 1216 مليار دج، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا، وقد خصص للقطاع الفلاحي نسب 25% من القيمة الإجمالية للبرنامج، ويهدف هذا البرنامج إلى ثلاث أهداف أساسية وهي:

- تخفيض معدل الفقر؛
- خلق مناصب شغل؛
- الحفاظ على التوازن الجهوي وإعادة الحيوية للمناطق الريفية.

ويضم هذا البرنامج مخططات تنموية خاصة بالقطاع الفلاحي التي كانت عبارة عن سلسلة من الإصلاحات في القطاع ومن بينها:[1]

1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):

شرع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في شهر سبتمبر 2000 من خلال محاولات النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية، وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا، من خلال تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية.[2]

قدر حجم الغلاف المالي المخصص لدعم القطاع الفلاحي والصيد البحري بـ 65.4 دينار جزائري، وينقسم برنامج الدعم هذا إلى قسمين هما: برنامج خاص بقطاع الفلاحة وبرنامج خاص بقطاع الصيد البحري، حيث قدر غلافه المالي بـ 55.89 مليار دج، وزع على ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو ما يلخصه الجدول التالي:[3]

الجدول رقم (03): هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم القطاع الفلاحي (2001-2004)

[1] الطيب هاشمي ، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2014، ص: 197.

[2] فوزية غربي، الزراعة الجزائري بين الاكتفاء والتبعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد، جامعة قسنطينة، 2008، ص: 110.

[3] زهيرعماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2014، ص: 66.

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.10	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	00	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	00	2.28
المجموع	7.57	20.01	20.01	12	55.89

المصدر: زهير عماري، مرجع سابق، ص 67.

يبين الجدول أعلاه أن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية يعتبر أكبر ممول لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار التنمية الفلاحية حين يساهم هذا الأخير بنسبة تقدر بـ 95.9% من المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي.

1.1. آليات تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

أ. صندوق الضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)*:

انشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين، وتمويل الأنشطة ذات الأولية للدولة وقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية من أجل أن يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد.

ومن أهم النشاطات التي تحضى بدعم صندوق الضبط والتنمية الريفية هي: تثمين المنتجات الفلاحية، التسوق والتخزين والتصدير، تطوير الري الفلاحي حماية وتنمية الثورات الحيوانية والنباتية، حماية مداخيل الفلاحين، تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية.

ب. صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز:

إنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1998 كان محل تدابير خاصة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعرفة بتسمية العامة للامتيازات الفلاحية *(GCA).[1]

ج. القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:

[1] زهير صيفي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية البرج، مجلة الحقيقة، المجلد45، العدد4، بسكرة، 2014، ص 166.

*Caisse national développement agricole

القرض الفلاحي الذي كان غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار انطلق عنليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000-2001 ولهذا فالصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA)* مدعوا للتكفل بمهمة أساسية لإنجاح البرامج حسب أبعاد ثلاث:

- هيئة للاقتراض.
- التأمين الاقتصادي.
- محاسب للصناديق العمومية.

ومن أجل القيام بدوره، ثم توجيه رسالة في شكل منشور خاص إلى الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي يحدد فيها الإجراءات الجديدة المتعلقة بتمويل البرامج الفلاحية.

بما أن التأمين الاقتصادي الفلاحي مكملا وضروريا للقرض يجب تطويره عبر ترقية أشكال جديدة للتأمين ملائمة للأهداف المحددة في برامج تنمية الفروع وإعادة تحويل أنظمة الإنتاج.

د. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:

أنشأت صناديق التعاون الفلاحي من خلال الأمر 72/64 الخاص بالقانون العام للتعاونيات، من مهامه توفير التسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وتطوير وتنمية الفلاحة....الخ.[1]

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2010):

سمي أيضا المخطط الخماسي الأول يرجى منه تثمين النتائج المتوصل إليها في برنامج الإنعاش الاقتصادي، فخصص له 7202.7 مليار دج كقيمة أولية وبإضافة مخصصات البرنامج السابق يصل المبلغ إلى نحو 7805 مليار دج، وتميز بمتوسط نمو (3.8%) مع انخفاض نسبة البطالة (29% إلى 24%).[2]

وهذه المخصصات المالية وزعت على خمس محاور رئيسية: الأول يتعلق بتحسين ظروف المعينة للسكان، أما الثاني فيتعلق بتطوير المنشآت الأساسية في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية، والثالث يتعلق ببرنامج دعم التنمية الاقتصادية، أما الرابع فقد ركز على تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وقطاع الفلاحة من بين المحاور الخمسة المستهدفة في جانبه الخاص بالتنمية الاقتصادية، وقد سعى هذا البرنامج في جانبه الفلاحي إلى تحقيق الآتي:

[1] سلطانة كتفي، مرجع سابق، ص ص 22-27.

[2] أحمد التيجاني هيشر ، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2016، ص، 70.

* La caisse nationale demutualité agricole

- تطوير المستثمرات الفلاحية والنشاطات الاقتصادية الريفية؛
- حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع الثروة الغابية؛
- محاربة التصحر وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها؛
- حماية السهوب وتنميتها.

لتحقيق هذه الأهداف اتخذت السلطات العمومية الإجراءات التالية:

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع و تعميم التكوين و الارشاد ؛
- تنمية تربية المواشي و الدواجن و تنوعها ؛
- ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما منها المنتوجات الفلاحية الحيوية والمحلية؛
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الاجتماعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها؛
- الدعم الانتقائي والانتقال لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية؛
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، ترقية منظومات الضبط المهني وتعزيز طاقات غرف الفلاحة.[1]

ثالثا: قانون التوجيه الفلاحي (أوت 2008):

في سنة 2008 تم المصادقة على قانون التوجه الفلاحي 16/08 المؤرخ في 3 أوت 2008، والذي سطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة، ويرمي هذا القانون إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:[2]

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛
- إعادة الاعتبار للمزارع النموذجية ودعمها لإنتاج البذور والشتائل؛
- السماح بتوسيع القدرة الفلاحية وتثمينها بأعمال الاستصلاح أو بإعادة تنظيم العقار الفلاحي؛
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة؛
- ضمان عصرنة المستثمرات الفلاحية وتكثيف الإنتاج الفلاحي، بالإضافة إلى ضمان عصرنة الصناعة الزراعية حسب الفروع وتكثيفها وإدماجها .

[1] سليم العمراوي ، انعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد06، العدد03، أم الباقي، ديسمبر 2019، ص: 251.

[2] خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة (2000-2013)، مجلة الحقيقة، العدد 31، قالمة، دون سنة، ص، ص: 106- 107.

كما اهتم قانون التوجيه الفلاحي أساسا بأدوات تأطير العقار الفلاحي، حيث نص على أنها تطبق على الأراضي الفلاحية و الأراضي دات الوجهة الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وتلك التابعة للملكية الخاصة، حيث يمنع بموجب هذا القانون كل استعمال غير فلاحي لأرض مصنفة كأرض فلاحية أو ذات وجهة فلاحية، وبشأن نمط استغلال الأراضي الفلاحية فإن عقد الامتياز تمنح بموجبه السلطة المانحة للشخص حق استغلال العقارات الفلاحية محددة مقابل دفع إتاوة سنوية.[1]

رابعا: تمويل القطاع الفلاحي في ظل المخطط الخماسي الثاني (2010-2014): (توطيد النمو الاقتصادي):

جاء هذا المخطط كمكمل للبرامج السابقة في سبيل إتمام المسيرة التنموية بالجزائر، تم الاعلان عنه في ماي 2010 ،حيث بلغت القيمة المالية لهذا المخطط حوالي 21214 مليار دج، وشمل البرنامج شقين أساسيين هما:[2]

- الشق الأول: استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات لسكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار.
- الشق الثاني: إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.514 مليار دج.

وتمحورت الأهداف العامة لهذا المخطط فيما يلي:[3]

- تحسينالتنمية البشرية؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛
- التنمية الصناعية؛
- تشجيع إنشاء مناصب شغل؛
- تطوير اقتصاد المعرفة؛

1. مضمون المخطط الخماسي:

الجدول رقم (04) مضمون المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014) الوحدة مليار دج.

[1] خير الدين معطى الله، مرجع سابق، ص: 107 .
[2] سفيان عمراني مرجع سابق، ص: 270.
[3] سفيان عمراني، مرجع سابق، ص: 271.

القطاعات	المخصصات المالية	النسبة (%)
التنمية البشرية	9.400	%44.3
تطورات المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.	7.714	%36.4
دعم تنمية الاقتصاد الوطني، منها: الفلاحة والتنمية الريفية.	3.850 1.000	%18.1 %4.7
تطوير اقتصاد المعرفة	250	%1.2
المجموع	21.214	%100

المصدر: سفيان عمراني، مرجع سابق، ص: 272 .

من خلال البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (04) يلاحظ أنه خصص أكثر من 44% للتنمية البشرية، وذلك من أجل تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين وهذا يعني أن التنمية البشرية تعتبر ركيزة أساسية لمواصلة مسار إعادة الأعمار الوطني، وذلك عبر إنشاء العديد من الهياكل الأساسية منها: منشآت للتربية الوطنية، منشأت صحية، إنشاء وحدات سكنية، منشآت للشباب والرياضة...الخ، كما تم تخصيص نحو 36.4% لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك بهدف تحسين الحياة اليومية للجزائر بشكل معتبر.

وفي إطار دعم تنمية الاقتصاد الوطني ت تخصيص 18.1% وذلك لتنمية الصناعات الوطنية وتحديثها وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما فيما يخص دعم التنمية الفلاحية والريفية نخصص لها

4.7% وفي المقابل تم تخصيص 1.2% من أجل دعم البحث العلي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة

الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها في المرافق العمومية.[1]

المطلب الرابع: النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2015-2019)

[1] سفيان عمراني، مرجع سابق، ص: 272 .

إن أهم معالم نموذج النمو الجديد ترتكز على مقاربة مجددة لسياسة الموازنة على أساس مسار متعدد السنوات من 2016 إلى 2019 وعلى آفاق يصبو إلى تحقيق تنويع وتحويل الاقتصاد الجزائري في سنة 2030.

أولا: نموذج النمو الاقتصادي الجديد:

أقرت الحكومة أنه من الضروري البحث عن النمو في الفضاء الاقتصادي فأطلقت برنامجا آخر أطلق عليه نموذج النمو الاقتصادي الجديد أو البرنامج الخماسي للنمو الذي صادق عليه مجلس الوراء في 26 جويلية 2016.[1]

وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور أساسية تتمثل في[2]:

- **المحور الأول:** المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتثمين المنتجات الزراعية والغابية.
- **المحور الثاني:** مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الإستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل مع إعادة تهيئة النسبة التحتية الفلاحية.
- **المحور الثالث:** تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات وتعزيز البرامج الموجهة للمناطق الصحراوية وإطلاق برامج التشجير.
- **المحور الرابع:** تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية ضد الآفات والكوارث.
- **المحور الخامس:** متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الزراعية وإدارة الغابات ونشر التقدم التقني.

ثانيا: أهداف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي:

1. تطوير النشاطات الفلاحية من خلال:[3]

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار، وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب.
- الاستغلال الأمثل للثورة الغابية ووضع برامج طموحة، بتشجير أزيد من 400000 هكتار من الأشجار المثمرة والغير مثمرة.

[1] لعجال لعمرية، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 37، المسيلة، أفريل، 2019، ص: 124.

[2] سليم العمراوي، مرجع سابق، ص،ص: 254،255.

[3] شراف عقون وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-1019) مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مجلد2، عدد خاص، ميلة، أفريل 2018، ص: 207.

- مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدلية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها.
- عصرنة القطاع الفلاحي مما يسمح ببلوغ هدف الأمن الغذائي وتحقيق هدف تنويع الصادرات.

2. توسيع وعصرنة القطاع الصناعي من خلال[1]:
   - ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتطبيق معايير الجودة.
   - تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة.
3. إنشاء ما يقارب مليون ونصف المليون منصب شغل دائم.
4. انخفاض كبير في عجز الميزانية.
5. تنويع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي .
6. تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الهام، بالإضافة إلى مضاعفة الناتج الداخلي للفرد.

ثالثا: التدابير اللازمة لإنجاح هذا البرنامج:

إن تجسيد مضمون النموذج الجديد للنموذج الجديد الاقتصادي يقتضي اتخاذ إجراءات وخطط مستقبلية، مع ضرورة تجسيدها على أرض الواقع ويكون بالتركيز على النواحي التالية:[2]

- القيام بإصلاح هيكلي عميق إذ لا يمكن الإبقاء على نمط التفكير القديم واعتماد السياسة الاجتماعية والاقتصادية التي تعود إلى حقبة السبعينات، فالمطلوب هو مواكبة التطورات الحاصلة في العالم وخلق شعب إنتاجية جديدة، كتطوير الطاقات المتجددة....
- عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي و تنويع الصادرات .
- تحفيز المقاولاتية في الجزائر .
- تقييم الاستثمار الخاص خارج المحروقات، من خلال مراجعة سريعة لنظام الاستثمار الوطني.
- إصلاح للنظام البنكي وتطوير سريع لسوق رؤوس الأموال.
- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه.
- وضع مسألة الأمن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي كهدف استراتيجي وذلك عن طريق تطوير الصناعات الغذائية بما يتماشى مع المورد المحلي وخصوصيات كل منطقة، والبحث ضمن السبل العلمية الممكنة لترقية طرق الزراعة المروية وزيادة رقعتها، الأمر الذي من شأنه المساهمة

[1] كريمة حبيب، عادل زقرير، إشكالية تنويع الإقتصاد الجزائري و ارساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش و الرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2020، مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، العدد الخامس، الوادي، ديسمبر 2018 ،ص: 120.

[2] ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد2، العدد10، الوادي، 2017، ص،ص: 92-93.

في إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية والعمل على تشجيع المنتوج المحلي بما يتماشى مع الخصائص المناخية ونوعية التربة في كل منطقة.

- استغلال الطاقات البديلة كمصدر للطاقة أو الغاز لبحث النشاط الفلاحي.
- منح عقود الملكية للفلاحين المستثمرين.
- العمل لضمان وصول برامج الدعم الفلاحي للفلاحين الحقيقيين وتطوير سبل تخزين المحاصيل والمنتجات الزراعية بما يضمن عدم تعرضها للتلف.

رابعا: مخطط عمل الفلاحة (2015-2019):

يقوم مخطط عمل الفلاحة على ثلاث ركائز أساسية يمكن عرضها في الشكل التالي:

شكل رقم (05) : ركائز مخطط عمل الفلاحة (2015-2019)

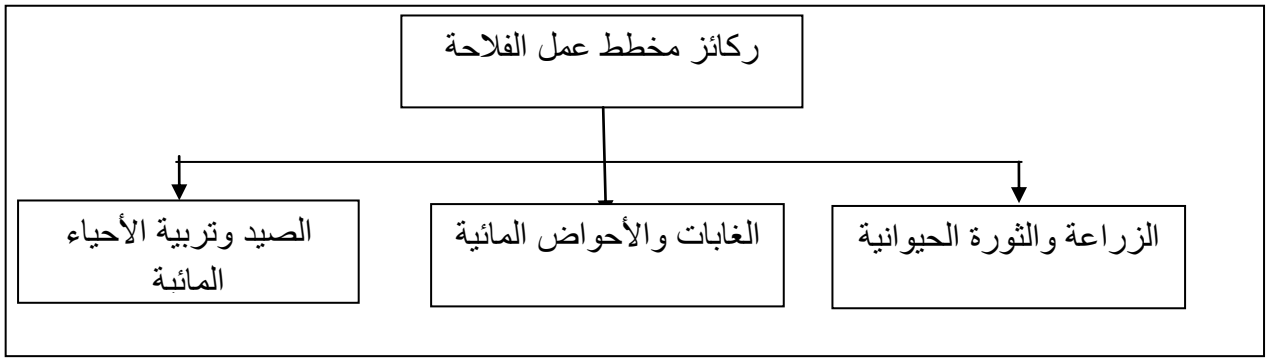

المصدر: من إعداد الطالبين

تقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019 على الزراعة و الثروة الحيوانية و يكون ذلك من خلال تعديل و تحديث هيكل القطاع الفلاحي، و متابعة و دعم أصحاب المشاريع الفلاحية، أما الركيزة الثانية فتقوم على الغابات و تشجيع السياحة البيئية، في حين تقوم الركيزة الثالثة على الصيد وتربية

المائيات، مع الحرص على حماية أماكن صيد الأسماك، حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز الثلاث إلى: [1]

- متوسط نمو في القطاع الفلاحي بـ0.5%؛
- قيمة الإنتاج تقدر بـ 4300 مليار دج؛
- بيئة التشجير بـ 13 % ؛
- تخفيض قيمة الواردات بـ 0.2 مليار دولار، الصادرات بـ 1.1 مليار دولار؛
- الوصول إلى 1500.000 منصب شغل؛
- حشد أكبر عدد من الاستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي.

[1] جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد2، الجزائر، 2018، ص: 120.

خلاصة الفصل

على ضوء المباحث الثلاثة لهذا الفصل التي تم من خلالها تسليط الضوء على الحيثيات المتعلقة بتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، نظرا لأهمية هذا القطاع كبديل إقتصادي فهو يحظى بأهمية معتبرة من طرف الدولة، حيث تم إعطاء نظرة عامة حول وضعية القطاع الفلاحي منذ الفترة بعد الإستقلال إلى غاية فترة الألفيات، و التي بدأت من مرحلة التسيير الذاتي الذي ظهر بعد الإستقلال ثم تليه المراحل التي مر بها و المشاكل التي تضمنها هذا القطاع المسير ذاتيا، و لكثرة المشاكل التي عانى منها القطاع في هذه الفترة جاءت الثورة الزراعية لتحل التذبذب و التدهور الحاصل في هذه الفترة ،ثم ظهرت إعادة الهيكلة نتيجة لمخلفات التسيير الذاتي و الطموح إلى تطوير القطاع الفلاحي ،ثم تطرقنا إلى واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات 1990-1999.

قامت الجزائر بوضع خطط و برامج تنموية من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي، و من بين هذه المخططات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، و بالرغم من تطبيقه فالقطاع الفلاحي عانى الكثير من المعيقات فقد كان هذا المخطط متجددا، و في كل مرة يراعي النقائص التي تكتشف عند تطبيق المخطط الذي قبله.

تناولنا كذلك مفهوم القروض الفلاحية و أهميتها و مختلف أنواعها بإعتبارها السبيل لتمويل عجز الفلاحين، حيث تعتبر من أهم مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للقطاع الفلاحي، و هو ما يقودنا للتطرق إلى واقع تمويل هذا القطاع بواسطة القرض الرفيق من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة العوينات-491-

الفصل الثاني:دور القرض الرفيق في تمويل القطاع الفلاحي دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة العوينات-

تمهيد

تعتبر مسألة تنمية القطاع الفلاحي أمرا ملحا وضروريا في الاقتصاد الوطني باعتبار أن التطور الاجتماعي والاقتصادي أصبح مرهونا بواقع الفلاحة الجزائرية، لاسيما وأن الجزائر تمتاز بطابعها الفلاحي الخصب مما يجعلها معنية أكثر من غيرها من الدول بتطوير الفلاحة، حيث عمدت الدولة الجزائرية للوصول إلى تحقيق التنمية الفلاحية التي بدورها تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، من خلال وضع برامج تنموية من أجل تشجيع القطاع الفلاحي من خلال تمويله وتغطية كل احتياجاته المادية أو الملموسة.

لقد شهد نظام الائتمان الفلاحي تغيرات عميقة ناتجة عن الاصلاحات المتعاقبة داخل القطاع الفلاحي بالإضافةإلى إصلاح النظام النقدي والمالي، حيث أدت هذه التغيرات إلى إعادة تسيير نهج الوساطة المالية التي مست جميع القطاعات لاسيما القطاع الفلاحي حيث تعتبر القروض من أهم وسائل الدعم للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لتمويل مشاريعهم، وهناك قروض مخصصة لتمويل الفلاحة باعتبارها أداة اقتصادية قادرة على تعديل وتنمية القطاع الفلاحي.

ولتوسيع عمليات منح القروض، و خلق قنوات تمويل جديدة للمستثمرين على إختلاف نشاطاتهم و ممارساتهم، جاء القرض الرفيق كمنتج حديث من المنتجات من المنتجات التي تعتمدها البنوك في ممارسة الوظيفة البنكية.

و في محاولة منا لإلقاء الضوء على القرض الرفيق ارتأينا في هذا الفصل الإطار النظري للقرض الرفيق و دراسة إحصائية لتطوره في وكالة العوينات –491– و معرفة مختلف المراحل التي يمر بها طالب القرض قبل قبول ملفه و تحرير قيمة القرض، و هذا محاولة منا لإدراك ما إذا كان الجانب النظري يطبق حقيقة على أرض الواقع.

و يشمل هذا الفصل ثلاثة مباحث كالتالي :

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقرض الرفيق.
- المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة لعوينات–491–
- المبحث الثالث: دراسة تطبيقية للقرض الرفيق في وكالة لعوينات – 491–

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقرض الرفيق.

تعمل الدولة على تشجيع القطاع الفلاحي وذلك من خلال منحه عدة تسهيلات التي تتمثل في القروض الخاصة بهذا القطاع والمخول له بمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومن أبرزها القرض الرفيق حيث يعتبر من القروض المستحدثة في الجزائر وهو قرض مدعم من طرف الدولة موجه للفلاحين من أجل تمكينهم من مزاولة نشاطاتهم.

المطلب الأول: مفهوم القرض الرفيق

قامت الدولة بطرح القرض الرفيق لمساعدة الفلاحين على حل مشاكلهم، حيث يعتمد هذا القرض أساسا على توفير المواد الأولية التي يحتاجها الفلاح، لذلك حظي هذا القرض بأهمية كبيرة من قبل الفلاحين لتلبية رغباتهم وتسيير أمورهم الفلاحية.

أولا: تعريف القرض الرفيق

يمكن تعريف القرض الرفيق على أنه:[1]

عبارة عن قرض موسمي مدته سنة واحدة، موسم فلاحي واحد، يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوحيد الذي يملك اتفاقية مع الوزارة تم المصادقة عليها في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2008 بالأمر رقم 02/08 بتاريخ 24 جويلية 2008، حيث كل مستفيد من القرض يسدد مستحقاته في أجل سنة واحدة الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض وكذا الحصول غلى قرض آخر بنفس الصيغة في السنة الموالية.

كل مستفيد لا يسدد مستحقاته في أجل سنة واحدة (ممتدة بستة أشهر (6))، يفقد الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة الفوائد المترتبة عن القرض وإمكانية الاستفادة من قروض أخرى.

ويعرف أيضا على أنه:[2]

- قرض موسمي موجه للفلاحين من أجل تمكينهم من مزاولة نشاطهم الفلاحي.
- قرض يمنح من طرف البنوك التي تملك اتفاقية مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- قرض قصير المدى، موجه لتجديد الاقتصادي الفلاحي والريفي ويرفق سنة حرث البذور وهومدعم

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإجراءات المتخذة لفائدة الفلاحين والمربين ومتعاملي الصناعات الغذائية في إطار القانون المالي التكميلي لسنة2008، 28 جويلية 2008، الوزارة، ص 02.

[2] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة العوينات -491-

من طرف الدولة بنسبة 100% أي أن القرض الرفيق فوائده 0%.

وخلاصة لما سبق يمكن تعريف القرض الرفيق على قرض موسمي مدعم كليا من طرف الدولة، يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية لصالح الفلاحين باختلاف نشاطاتهم، مزارعون، مربون المواشي، إما بصفة فردية أو جماعية على شكل تعاونيات أو جمعيات، وهو قرض قصير الأجل.

ثانيا: خصائص القرض الرفيق:

حدد بنك الفلاحة والتنمية الريفية السمات التالية للقرض الرفيق:[1]

- يتم تحديد قيمة القرض حسب النشاط المراد تمويله.
- لا يشترط في هذا النوع من القروض على الفلاح تقديم مساهمات شخصية.
- تقدم الدولة دعم على معدلات الفائدة بنسبة 100% حيث تتكفل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بدفع التكلفة الحقيقية لمعدلات الفائدة المقدرة بـ5.50 % من حجم القرض.
- يستخدم القرض الرفيق نوعين من الضمانات لمؤسسات التأمين وضمانات شخصية.
- القيام بالتأمين على القرض مع منح التصرف في التأمين للبنك.
- رهن الاستشارات بما في ذلك كل نوع من أنواع المعدات والأدوات المراد شراؤها.
- في حالة القروض الموجهة إلى الجمعيات يتم تقديم ضمانات شخصية بين أعضاء الجمعية.

المطلب الثاني: مميزات القرض الرفيق

تتمثل هذه المميزات فيما يلي:[1]

أولا: مدة القرض:

مدة القرض 12 شهر تمدد الفترة إلى 6 أشهر وذلك لوجود صعوبات يواجهها الفلاح عند السداد.

ثانيا قيمة القرض:

- قيمة القرض تكون من 1000.000 دينار جزائري إلى 100.000.000 دينار جزائري.
- نسبة القرض 5%.

ثالثا: الفوائد:

[1] زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم الفلاحي وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، مرجع سابق، ص:10 .

- الفوائد 0% (تتحملها الوزارة الوصية).
- مدعم بنسبة 100% من طرف الدولة.
- فوائد البنك من الخزينة.

رابعا: المستفيدون من القرض:

يتمثل المستفيدون في القرض الرفيق في[2]:

- المزارعين ومربي الماشية، بشكل فردي أو منظم في تعاونيات وجماعات أو الجمعيات أو الاتحادات
- المزارع التجريبية والمشاريع الاقتصادية التي تساهم في معالجة واستخدام وتخزين المنتجات الزراعية.
- المستغلون الفلاحيون في نظر قانون التوجيه الفلاحي، فلاحون مربون بشكل فردي أو منظم عن طريق تعاونيات، مخزنوا المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

خامسا: المجالات التي يغطيها القرض :

- اقتناء مواد المكونات الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الفلاحي (البذور، المشتلات، الأسمدة، المبيدات).
- اقتناء الأعلاف للحيوانات المخصصة للتربية (كل الأنواع) ووسائل السقي ومنتجات الأدوية البيطرية.
- اقتناء المواد الفلاحية لتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك.
- تقوية قدرات الاستغلال الفلاحي.
- تحسين نظام الري.
- شراء المعدات الفلاحية في إطار القرض الإيجاري.
- بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية لتربية المواشي والتخزين على مستوى الاستغلال الفلاحي وبناء البيوت البلاستيكية، وإعادة تعمير أو ترميم الإسطبلات.

سادسا: الضمانات:

- التأمين الشامل المتعدد الأخطار؛
- التعهد والالتزام ببيع المحصول الفلاحي للتعاونيات الفلاحية؛
- التعهد بتسديد قيمة القرض؛
- التعهد بسند لأمر.

المطلب الثالث: التقنيات البنكية الخاصة بتسيير القرضالرفيق

سنتطرق في هذا المطلب إلى الجانب الإداري والمحاسبي والتقني المتعلق بالقرض الرفيق.

أولا: الجانب الإداري:

يتعلق الجانب الإداري بكل ما له علاقة بالوثائق المحددة لهوية طالب القرض وتتمثل هذه الوثائق الضرورية فيما يلي:[1]

1. **طلب خطي:** لا يمنح البنك قرضا إلا بعد تلقي طلب خطي من الزبون وهذا لتوثيق نية الزبون في فتح مشروعه الحاجة إلى التمويل الخارجي وعليه يفرض البنك على طالبي القرض إرفاق ملفاتهم الإدارية بطلبات خطية تحتوي على هوية طالب القرض، طبيعة نشاطه، الوكالة البنكية التي تنتمي إليها تعيين رقم الحساب البنكي الذي يوضح ذلك، مع الإمضاء على الطلب والاحتفاظ بنسخة منه.
2. **بطاقة الفلاح:** م ممارسة النشاط الفلاحي يقتضي بضرورة حمل الصفة التي تبين طبيعة النشاط، وعليه فغن كل طالب قرض الرفيق يفترض عليهم حمل صفة الفلاح، حيث يشترط البنك أثناء تقديم ملفات القرض إلى البنك احتوائها على بطاقة الفلاح التي تثبت ممارسة طالب القرض للنشاط الفلاحي.

تستخرج بطاقة الفلاح من الفرقة الفلاحية التابعة لإقليم الولاية وتحمل رقما تسلسليا خاص بصاحبها، كما تحمل رموز خاصة بطبيعة النشاط الفلاحي وكذلك ملكية صاحبها أو عدم ملكيته لكل ما يتعلق بممارسة نشاطه.

3. **عقد الملكية أو عقد الكراء في حالة الأراضي أو المحلات الموجهة للتربية وغيرها:**

يمنح القانون الخاص بمنح القروض في البنك بممارسة النشاط الممول في الملكيات الخاصة بغير طالبي القرض، وبالتالي استغلالها للنشاط الممول في إطار خرج القانون، لهذا يشترط البنك في تمويل المشاريع، الحصول على عقود الملكية أو عقود الراء الخاصة بكل العناصر الداخلة في الاستغلال أو الاستثمار، كالأراضي والمحلات وغيرها.

وعليه يشترط البنك بالنسبة لطالبي القرض الرفيق امتلاكهم لعقود ملكية هذه الأراضي أو المحالات الموجهة للاستغلال أو التربية أو في حالات أخرى امتلاكهم لعقود ملكية خاصة بهذه العناصر.

تكون هذه العقود في إطار قانوني أي أنها مثبتة وموثقة لدى الجهات الخاصة (الموثق مثلا)، حيث تحمل

تواريخ ضبطها، وكذا أرقام التسجيل الخاصة بها، وهذا من أجل تمكين البنك من تمويل النشاط الفلاحي المعنى بالأمر في إطاره القانوني وكذا كعنصر ضمان في ملف طلب القرض.

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة العوينات -491-

4. **شهادة الحيازة في حالة عدم وجود الملكية أو عقد الكراء:** يقع على شهادات الحيازة ما يقع على عقود الملكية وقود الكراء فهي وثيقة رسمية تثبت امتلاك الفلاح للأراضي الموجهة للاستغلال.
5. **شهادة الموافقة الصحية:**Attentassions Sanitative

تعد هذه الوثيقة وثيقة هامة جدا وخطيرة، وهي وثيقة محررة من طرف طبيب بيطري يقرر من خلالها بالسماح أو عدم السماح بممارسة النشاط الفلاحي (تربية الأبقار والدواجن وغيرها) وفقا لمساحة المحل الموجه للاستغلال وكذا موقعه الجغرافي، أو مدى جاهزية وقابليته لاحتواء العدد الكافي الموجود في الفواتير النموذجية.

يشترط البنك في غالب الأحيان الموافقات الصحية التي يتم إمضائها من طرف الطبيب البيطري التابع لإدارة المصالح الفلاحية. (DSA).

6. **وكالة خاصة بتسيير الحساب البنكي (وعمليات القرض) في حالة التوكيل من طرف شخص لشخص آخر ينوب عنه:**عادة ما تكون شرائح الفلاحين وفئات الناشطين في الميدان الزراعي والفلاحي من فئات الأميين وكبار السن، ولهذا فإن الإدارة تجد صعوبة في التعامل معهم عندما يتعلق الأمر بالوثائق الإدارية، ولهذا فإنه يخول للفلاح في كل الحالات توكيل شخص آخر ينوب مكانه في تسيير عمليات الحسابات البنكية والقروض وغيرها من الإجراءات التي من شنها أن تمثله أمام إدارة البنك.

ملاحظة: في الحالات القاهرة، يتم اللجوء إلى ما يسمى " الحجر" وهو تفويض بتسيير الحساب البنكي ويتم تسليمه من طرف قاضي المحكمة فقط، بعد معاينة طبية ذات خبرة.

7. **حالة تسيير الحساب البنكي (وعمليات القرض) في حالة توكيل المؤسسات الفلاحية الجماعية لشخص ينوب عنه:**يقع على الأشخاص ما يقع على الجماعات في حالات الإنابة والتوكيل فتقوم

الجماعة بتحرير محضر أما الموثق من شأنه أن يسمح له بضبط وكالة خاصة يمنح تفويض تسييرالحساب

البنكي وعمليات تمويل المشاريع.

تسمح هذه العملية بتسهيل الإجراءات أمام إدارة البنك بحيث تتعامل مع شخص واحد نائب بدلا من الجماعة كلها.

8. **إثبات تعيين مدير لتسيير الحساب البنكي والإداري في حالة المزارع القائدة:** بما أن المزارع القائدة تعتبر هياكل إدارية فإنها تحتاج إلى مدير لتسييرها، وهذا ما يجعل إثبات تعيين المدير الخاص بها

من طرف الجهات المعنية أمرا ضروريا من أجل إمكانية إتمام عمليات التمويل الخاصة بالقرض الرفيق.

9. **تعهد كتابي بتسليم المحصول الزراعي في نهاية الدورة إلى تعاونية الحبوب والبقول الجافة:**

يتم هذا الإجراء عندما يتعلق الأمر بدورات القرض الرفيق التي تكون فيها تعاونية الحبوب والبقول الجافة طرفا في العملية بين الزبون والبنك، حيث يقوم الفلاح في هذه الحالة بإمضاء على نموذج معد مسبقا، يتعهد فيه بتسليم محصوله الزراعي لتعاونية الحبوب والبقول الجافة في نهاية الموسم قبل الشروع في عملية تسليم الحقوق.

في حالات عدم الوفاء بهذا فإن الفلاح يتعرض لإجراءات عقابية من طرف الجهات المعنية(البنك والتعاونيات) ويعرضه لعقوبة عدم الحصول على قرض في دورات لاحقة.

ثانيا: الجانب المحاسبي:

يتعلق الجانب المحاسبي بكل ماله علاقة بالحساب البنكي والوثائق التي على أساسها تتم دراسة الملف تحليله ومعرفة الأرقام الخاصة بقيم التمويل العامة وقيم التمويل الجزئية، حيث يعتمد البنك بعد إثبات الجانب الإداري إلى مراعاة الجانب المحاسبي من خلال فحص الوثائق المحاسبية التي على أساسها تتم عملية منح القرض.[1]

1. دراسة تقنية اقتصادية معدة من طرف محاسب معتمد:

تعتبر الدراسات التقنية الاقتصادية (Etude Technico-économique) المرجع المحاسبي الرئيسي الأول الذي يعتمد عليه المكلف بالدراسات التقنية في البنك من أجل تحليل الوثائق المحاسبية لمعرفة النظرية التحليلية التي من شأنها استخراج المؤشرات الرئيسية المعتمدة في تقييم مدى مردودية أي مشروع اقتصادي من جانبه الرياضي تحتوي الدراسة التقنية الاقتصادية في العادة عل ما يلي:

- الميزانية الافتتاحية.
- الميزانية التقديرية للدورة المحاسبية
- جدول حسابات النتائج
- جدول الاستهلاكات
- الفواتير النموذجية التي توثق القيم المالية من طرف المورد الذي اختاره الزبون والتي على أساسها يتم ضبط لجداول المحاسبية.

2. تقرير الخبير العقاري في تقسيم ممتلكات الزبون:

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة العوينات -491-

يعتبر هذا التقرير المحرر من طرف خبير عقاري معتمد، تقريرا جوهريا، حيث تتم فيه الإشارة إلى تقييم الممتلكات التي سيقدمها الزبون كرهن عقاري أو حيازي أو الاثنين معا، لتقديمها كضمان مضاف إلى جملة الضمانات المفروضة من أجل الحصول على الموافقة البنكية في منح القرض.

ثالثا: الجانب التقني:

يعتبر الجانب التقني الجانب العملي في الإجراءات الخاصة بمنح القرض الرفيق وهو عبارة عن سلسلة من المراحل يقوم بها البنك بعد الموافقة الإدارية للمجمع الجهوي للاستقلال، تعتبر هذه المراحل عمليات تقنية بنكية محضة، تبدأ بالتسجيل الآلي للمعلومات الموافقة الإدارية وتنتهي بتحرير شيك منح البنك أوامر لتحويل القيم المالية في حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة.

يمكن تلخيص الجانب التقني في عملية منح القرض الرفيق كما يلي:[1]

1. تتلقى الوكالة (البنك) وثيقة الموافقة من الجمع الجهوي للاستغلال بعد دراسة الملف في مكتب القرض التابع المجمع الجهوي، وتسلم وثيقة الموافقة (Autorisation d'engagement) التي يتم اختصارها بـ (au -1) إلى مكتب القرض التابع للوكالة من أجل إشعارها بقبول ملف طلب القرض الرفيق، والذي تكون الجهة المعنية في المجمع قد قامت بتسجيل قيمة الموافقة بمقدار القرض البنكي الممنوح آليا من برنامج النظام البنكي ()SYBU*.
2. يقوم البنك بعملية إدخال معلومات القرض في برنامج النظام البنكي آليا وفقا لوثيقة الموافقة المسلمة من المجمع الجهوي للاستغلال، وتكون هذه العملية على مراحل عدة كالتالي:

أ. **معلومات طالب القرض:** يتلخص هذا العنصر في رقم الحساب البنكي الذي يعن هوية طالب القرض ومنه المعلومات الخاصة بشخصه.

ب. معلومات القرض: يصرح برنامج النظام آليا وإمكانية الدخول إلى قوائم يتم ملؤها من طرف المكلف بالدراسات التنمية الذي يقوم بمتابعة ملف القرض، وتحتوي على معطيات خاصة بطبيعة العرض ومدته الزمنية والامتيازات الممنوحة فيما يخص الفوارق الكلية والجزئية، ومعدلات الفائدة الممارسة وفقا لطبيعة العرض، وكذا النسب وقيم الحصص الشخصية للزبون مقارنة لإجمالي القبض البنكي الممنوح وتكون هذه المعطيات كلها ممنوحة في وثيقة الموافق، بمعنى أن البنك يقوم بنقل هذه المعطيات إلى النظام البنكي حتى يتسنى له بعدها القيام بكل العمليات الحسابية التي من شأنها أن تعلن بداية انطلاق عملية منح القرض.

*معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة العوينات -491-

3. يقوم برنامج النظام البنكي بعد إدخال الرموز الدالة على طبيعة الضمانات بتحرير رسالة القبول (Lettre d'acceptation) آليا، والتي يتم منح الزبون نسخة منها، وهي نسخة معدلة تشكيليا للوثيقة، ويتم استخراجها كإشارة لإتمام عملية إدخال المعلومات.

رابعا: الجانب البنكي:

يتعلق الجانب البنكي بموضوع الضمانات، حيث تعتبر الضمانات خطوة هامة جدا قبل منح أي نوع من أنواع القروض، وهذا جاء لمراعاة طبيعة تلك الضمانات، فهناك ما يمكن أن يتضمن به الزبون قرضه قبل الشروع في عملية منح القرض، وهو ما يشكله كإثبات على الملكية والقدرة على الوفاء بالدين، وهناك ما ينبغي الزبون أن يضمن به قرضه بعد القيام بمنح القرض كالرهن الحيازي على العتاد، حيث لا يمكن رهن عتاد لم يتم اقتناؤه، وبالتالي من المنطقي أن يكون الرهن بعد منح القرض.

المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة العوينات-491-

يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية أحد البنوك البـارزة و الفاعلـة في السوق المصرفية الجزائرية، و ذلك مـن خـلال نشاطاته الفاعلـة و تواجده الكبير فهو يستمد قوته من هيكله الضخم المتواجد عبر التراب الوطني، حيث يوفر جميع الخدمات المصرفية مع تفرده بتمويل قطاعات الفلاحة والصيد البحري والصناعات الغذائية، و كذا سـعيه إلىمواكبةالتطوراتالتي تشهدها السـاحة المصرفية و محاولة التأقلم معهـا و منـه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم بنك الفلاحة و التمية الريفية و تقديم هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: ماهية بنك الفلاحة و التمية الريفية

شهد النظام البنكي الجزائري عدة تطورات عبر العديد من المراحل، نتج عنها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومع مرور الوقت وتطور الاقتصاد، أصبح بمثابة العنصر الفعال في المنظومة البنكية الجزائرية ككل.

أولا:نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – المؤسسة الأم-

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي الى القطاع العمومي تأسس بموجب المرسوم رقم 82-106 وذلك بتاريخ 13 مارس 1982، مهمته تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي،تكون في بداية مشواره من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري و أصبح اليوم يتضمن 291 وكالة و 31 مديرية جهوية و في ماي 1986 تحول إلى مؤسسة عمومية اقتصادية في الشكل ذات أسهم برأس مال يقدر ب 2200000000 دج و بموجب القانون 90/10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 و الذي أعطى أكبر استقلالية للبنك، وبعد إلغاء نظام التخصص سنة 1986 فبنك الفلاحة والتنمية الريفية و كغيره من البنوك، عمد إلى توسيع نشاطه في المجال المالي، ويقدر حاليا رأس ماله حوالي 3.300.000.000 دج و يبلغ مجموع تعاملاته الاقتصادية والبنكية 5.5 مليار دولار، و يغطي 30% من التجارة الخارجية، ويشمل حوالي 7000 موظف، ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية، صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من طرف مجلس قاموس البنوك في طبعة "Bankers almach " في طبعة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية و في المركز 668 عالميا من 9100 بنك مصنف[1].

ثانيا: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتطورات عديدة أهمها :

[1]معلومات مقدمة من طرف وكالة بدر تبسة -488-[1]

أ. **المرحلة الأولى: (1982-1990)**:كان هدف البنك فرض وجوده في قطاع الفلاحة، فبرز ذلك من خلال فتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الطبيعة الفلاحية، وبذلك اكتسب البنك سمعة ومكانة عالمية في القطاع الزراعي، قطاع الصناعات الغذائية و الصناعات الميكانيكية.[1]

ب. **المرحلة الثانية: (1990-1999)**: بموجب صدور قانون النقد والقرض 10/90، الذي ينص على نهاية تخصصكل بنك فتوسع نشاط البنك ليشمل مجالات اقتصادية أخرى ، وإخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطبيق نظام (SWIFT)،وبدء العمل بالبطاقات الإلكترونية.

ج. **المرحلة الثالثة: (2000-2019)**: تميزت هذه المرحلة بموجب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لمسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية لإرضاء تطلعات الزبائن، وفقد وضع البنك برنامجا فعالا فعالا يتمثل في تحسين خدماته و تأهيلها و تطوير أنظمته.

ثالثا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمحور مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الأعمال الآتية :[2]

- تلقي الودائع الفورية والآجلة سواء من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين؛
- قيام البنك بعمليات مصرفية خاصة بالقرض والصرف والخزينة التي تخص أعماله قصد تسيير أموره ؛
- تقديم المساعدة المالية للمهن الفلاحية والمهن المرتبطة بأعمالها وأعمال الهياكل الصناعية ؛
- تمويل عمليات التجارة في حدود الإمكانيات؛
- الإكتتاب و استأجار و شراء جميع السندات والسفتجات الخاصة بالعمليات الفلاحية والحرفية والتقليدية؛
- مساعدات خاصة لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية المجتمع الريفي خاصة الأطباء والصيادلة.

رابعا: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[3]

- إعادة تنظيم الجهاز الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي؛
- إشراك الزراعة في التراكم الوطني وتنمية نصيبها في مجال الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى توسيع الأراضي الزراعية وتحسين جودة الخدمات؛

[1]. SWIFT: society for world interbank Financial Télécomunication

[2]معلومات مقدمة من طرف وكالة بدر تبسة -488-

[3]معلومات مقدمة من طرف وكالة بدر تبسة -488-

- سعي البنك إلى تكوين موظفين والعمل على رفع قراراتهم وكفاءتهم؛
- جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن وتقديم أرقى الخدمات لهم، وفتح المزيد من الوكالات على المستوى الوطني سعيا لكسب مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي .

خامسا: مصادر تمويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من خلال قيامه بمهامه على أكمل وجه، ولتحقيق أهدافه المسطرة، فإن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يستعمل كل الوسائل المنقولة التجارية والمالية التي بحوزته وتنص المادة 25 من المرسوم رقم 106/ 82 ، والمتعلقة بمصادر بنك الفلاحة والتنمية الريفية فهذه الأخيرة تتكون من :[1]

- رأس مال البنك واحتياطاته؛
- الودائع المحصل عليها من الزبائن؛
- الأموال التي توضع تحت تصرف البنك؛
- تسبيقات الخزينة المخصصة لتمويل برامج التنمية؛
- القروض الممنوحة من طرف البنك المركزي بتطبيق سعر اعادة الخصم .

المطلب الثاني: بنية الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بإدارة البنك مجموعة من الهيئات والمديريات عن طريق مختصين و مسؤولين و إطارات كفأة و هيكالتالي:

1. هياكل التسيير: تتمثل في:

- **المديرية العامة:** وهي مكونة من رئيس المدير العام الذي تحدد صلاحيته من قبل مجلس الإدارة، و يساعده في تسيير شؤون البنك ثلاث مديرين عاملين ومسؤول عن قسم العلاقات الخارجية للبنك، ومهام المديرية العامة تدخل في إطار التصريح بالسياسة العامة والسلطات الممنوحة له.
- **مديريات مركزية:** تتكون من أربعة مديريات مسيرة من طرف مديريين مركزيين وتقع تحت سلطة المدير العام وتتمثل في مهام الهياكل التسييرية في :
  - تطبيق إستراتيجية وسياسة التنمية للبنك؛
  - التنظيم العام للبنك وعلاقته مع الغير؛
  - تطبيق قواعد تسيير الموارد البشرية والوسائل العامة.

[1].المادة 25 من المرسوم رقم 106/82، المتعلق بمصادر بنك الفلاحة والتنمية الريفية،الصادر بتاريخ13/03/1982.

وتتكون البنية الرئيسية للبنك من :

أ. **المديرية العامة المساعدة "الموارد ،القروض والتحصيل:**" موصولة برئيس المدير العام تقع تحت مسؤولية المدير العام المساعد ومن مهامها ما يلي :
- ضمان حسن تنفيذ المهام المنوطة للمديريات المركزية؛
- تطبيق الإستاراتيجية العامة من تعبئة الموارد، توزيع القروض وتحصيل الأقساط؛
- اقتراح وضع كل المقاييس القابلة لتحسين مستوى عوائد البنك.

ب. **المديرية العامة المساعدة "الإعلام الآلي، المحاسبة و الخزينة**": مرتبطة برئيس المدير العام مكلفة بمتابعة الأعمال المحاسبية والمالية والإعلام الآلي ومن مهامها مايلي:
- تحضير الوسائل المحاسبية القانونية والتنظيمية للبنك؛
- ضمان تسيير فعال للخزينة و التكفل بتطوير وسائل الإعلام الآلي؛
- وضع أدوات لمراقبة ومتابعة خزائن الوكالات مع مراقبة سقوف الإئتمان.

ج. **المديرية العامة المساعدة "الإدارة والوسائل:**" وهي الأخرى تقع تحت سلطة رئيس المدير العام، مكلفة بمتابعة الأعمال الإدارية وتأهيل الموارد البشرية والشؤون القضائية ومراقبة التسيير، ومن مهامها ما يلي :
- المشاركة في تحضير سياسة تسيير الموارد البشرية؛
- تنفيذ مخطط التشغيل وتكوين المستخدمين؛
- تنظيم واعداد الدارسات القانونية ومتابعة النزاعات.

وبصفة أخرى هي مسؤولة عن تسيير كل ما يتعلق بالوسائل العامة سواء البشرية أو المادية للبنك.

د. **قسم الشؤون الدولية:** وهي ملحقة برئيس المدير العام مكلفة بمتابعة النشاط التمويلي والشؤون الدولية والرقابية ومن مهامها ما يلي:
- بحث وتسيير التمويل الخارجي بالتوافق مع السياسة المتبعة من البنك في هذا المجال؛
- توثيق العلاقات بين البنك والمؤسسات المالية الدولية؛
- تنفيذ عمليات التحويل من إلى الخارج.

2. هياكل المراقبة والاتصال :

إن المراقبة الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تتكون من ما يلي :

أ. **المفتشية العامة:** موصولة برئيس مدير العام ومن مهامها ما يلي :
- القيام بجولات تفتيشية و رقابية على جميع العمليات الممارسة من طرف البنك؛

- استغلال تقارير المفتشية الداخلية والهيئات الرقابية الداخلية ومتابعة التعديلات والنصائح المقترحة؛
- التأكد من مشروعية وصحة العمليات التي تقوم بها مختلف وكالات البنك.

ب. **مديرية التدقيق الداخلي:** موصلة بدورها برئيس المدير العام وتتكفل بـ:

- اكتشاف و إعلان المخالفات المرتكبة؛
- التأكد من مصداقية و فعالية القواعد والإجراءات الداخلية للبنك؛
- إعداد التقارير عن مهام االتدقيق و إرسالها إلى المدير العام.

ج. **مكتب الاتصالات:**ومن المهام الموكلة إليه :

- العمل على التعريف بالبنك المحددة من طرف رئيس مجلس الإدارة؛
- تحليل مقالات الصحافة والأحداث التي تهم البنك، وتطوير وسائل الاتصال؛
- اقتراح للمدير العام حول المشاركة في التظاهرات الثقافية والإقتصادية كالمعارض.

3. **هياكل الإستغلال:**

إن هياكل الاستغلال للبنك تتشكل من خلية المراقبة، الوكالات الرئيسية والوكالات التابعة وهذه الهياكل موكل إليها المهام التالية:

- التطبيق الفعلي للسياسة العامة للبنك المحددة من طرف رئيس مجلس الإدارة؛
- جمع الموارد، وتوزيع القروض في إطار القواعد البنكية المعمول بها وتحصيل الضمان؛
- التحسن الدائم لنوعية ومستوى الخدمات المقدمة للزبائن.

4. الهياكل العملية :

الهياكل العملية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مشكلة مستشار، المجلس واللجان وهي موضوعة تحت تصرف وسلطة رئيس المدير العام كما لها علاقات عملية مع مجمل الهياكل الأخرى للبنك، هذه الهياكل مكلفة بـ :

- تحديد الوضعية العامة للخزينة؛
- الإشراف على فتح أظرفة المناقصة التي وضعت على مستوى الأمانة العامة الدائمة في إطار تنفيذ المشاريع؛
- مناقشة مشاكل التسيير والسهر علىاحترام السياسة العامة.

و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية **BADR**

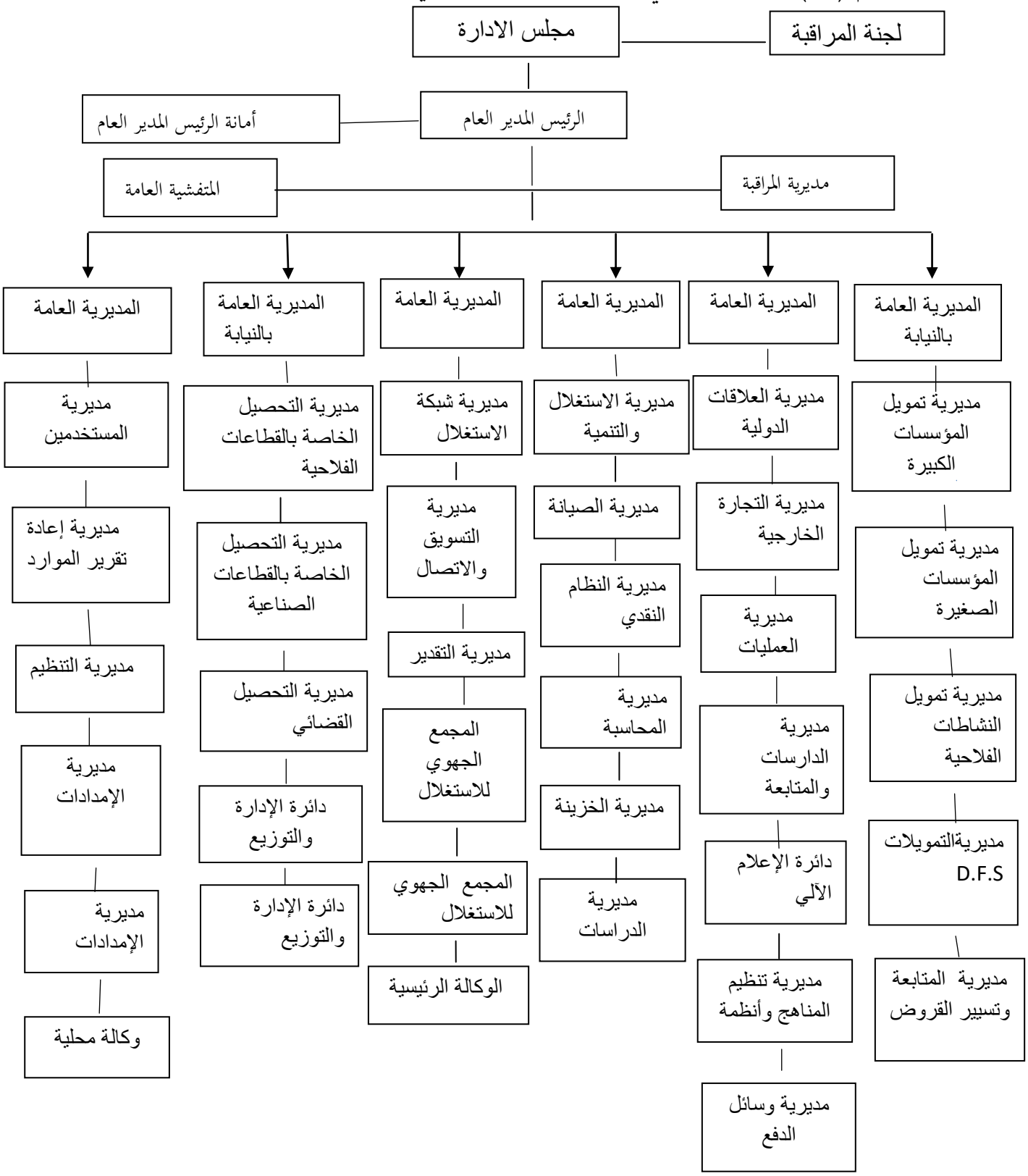

المصدر: مصلحة المديرية بوكالة بدر تبسة-488-

المطلب الثالث :نشأة و تعريف وكالة BADR* لعوينات_491_

أولا: النشأة :

أنشأت وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية رقم 491 لعوينات بواسطة المرسوم الرئاسي 82_106 الصادر بتاريخ 13 مارس 1982، و هي تمثل أحد الفروع السبع لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمجموعة الولائية للاستغلال تبسة (GRE) و تمت هذه النشأة كاعادة لهيكلة البنك الوطني الجزائري ، يعمل بالوكالة المدير و عشرة عمال من بينهم عونان أمن و عاملة نظافة و سبعة موظفين .كما تقوم هذه الوكالة بتقديم خدمات متعددة و مختلفة بالرغم من صغر حجمها .

ثانيا:مهام وكالة لعوينات -491-

تتمثل مهام الوكالة فيما يلي:[1]

- القيام بالعمليات المصرفية المطلوبة من طرف الزبائن؛
- العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن؛
- السهر على إستمرار و إعلام وتكوين الموظفين ؛
- منح القروض والضمانات المطلوبة وضمان متابعة تحقيقها؛
- السهر على رفع مردودية الخزينة ؛
- تنظيم جميع العمليات البنكية في إطارها القانوني؛
- العمل على مواكبة الإصلاحات البنكية والنقدية الحاصلة؛
- تحصيل أكبر عدد ممكن من الودائع.

ثالثا: التنظيم الهيكلي للوكالة محل الدراسة

إن دراسة الهيكلة المالية لوكالة العوينات -491- وتوزيع الوظائف فيه يكتسي أهمية بالغة، باعتبار أن حسن تنظيم هيكل البنك سيساعد على تأدية المهام الموكلة لكل دائرة أو قسم في الوكالة، وتظهر أهمية وجود هيكل تنظيمي في تحقيق الفعالية في مجالات الاتصال واتخاذ القرارات من جهة، وضمان استمرارية النشاط من خلال التدفق المنتظم للمعلومات من جهة أخرى كما يوضحه الشكل الموالي:

[1]معلومات مقدمة من الوكالة.

*La banque agricole et dedéveloppement rural

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة لعوينات -491-

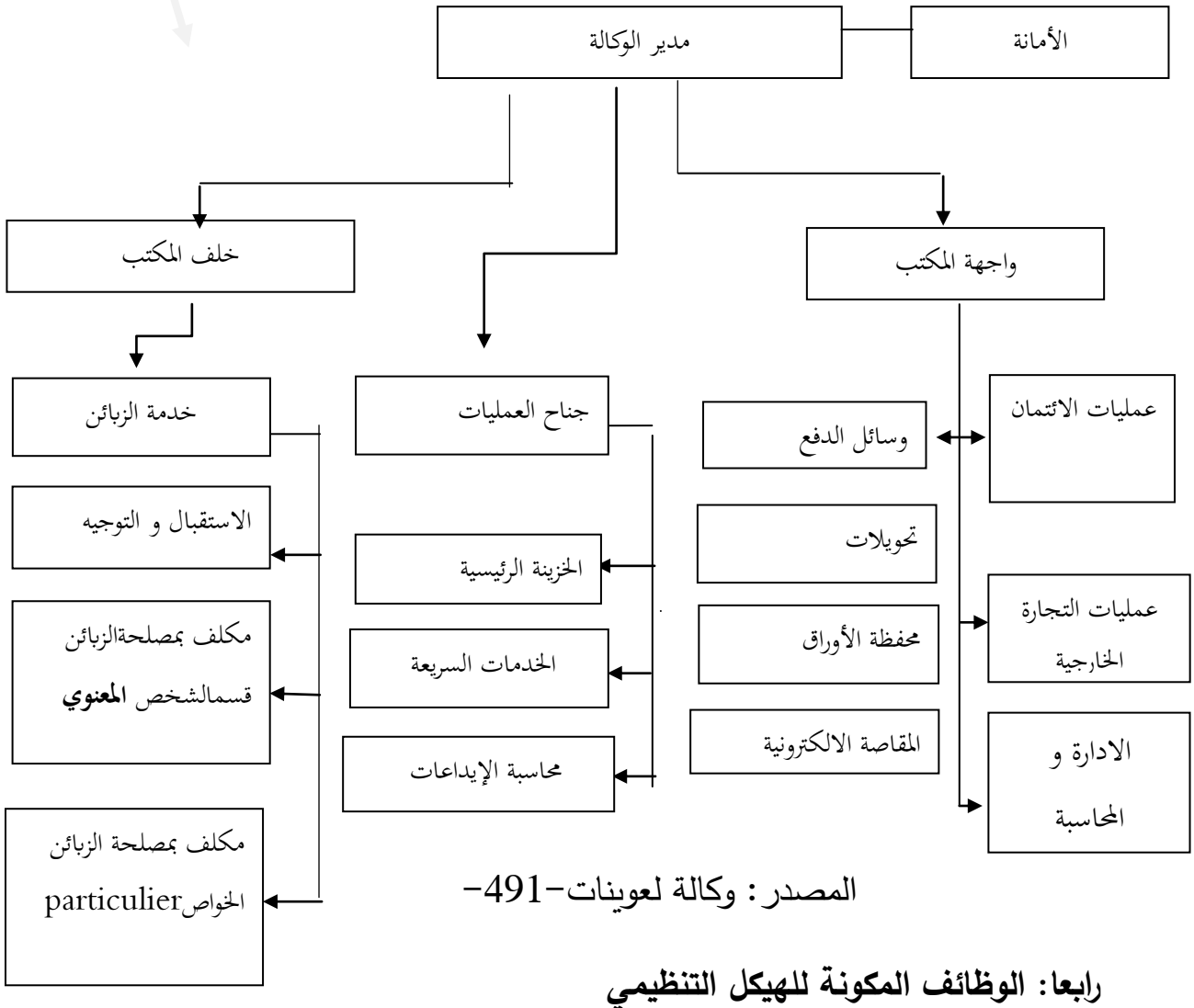

المصدر: وكالة لعوينات-491-

رابعا: الوظائف المكونة للهيكل التنظيمي

تحتوي الوكالة على المصالح التالية:

1. مدير الوكالة : و تتمثل وظائفه فيما يلي :

- تأطير العمليات المالية ومتابعتها؛
- التوجيه والإشراف والمبادرة لحل المشاكل داخل الوكالة؛
- تسيير المؤسسة من الناحية المالية و الادارية ؛
- مراقبة كل العمليات (القروض و الشيكات ...)؛
- المصادقة على جميع الوثائق؛
- يمثل الوكالة في كل التجمعات الجهوية أو الوطنية .

2. الأمانة العامة:

- تقارير واستقبال البريد الوارد والصادر وتوجيهه للمصالح المختلفة؛
- إدارة المواعيد الرسمية لمدير الوكالة؛
- تنظيم كل الوثائق التي تحتاج إلى إمضاء المدير، والتي يستلمها من الموظفين أو الزبائن.

3. **المكلف بمصلحة القروض :و تتمثل مهامه فيما يلي :**

- استقبال المقترضين و توجيههم ؛
- تصنيف القروض الممنوحة إلى طويلة ومتوسطة وقصيرة الاجل؛
- تسليم وترحيل ملفات القروض إلى لجنة القروض(مدير الوكالة، المشرف ، أحد المكلفين بالزبائن)؛
- دراسة الملفات من حيث مراقبة الوثائق المالية و الادارية ؛
- متابعة الملفات اما بالقبول أو بالرفض و تحليل مخاطر القرض ؛
- القيام بالعمليات الحسابية و متابعة عملية تسديد القروض .

4. **المكلف بمصلحة الادارة : و تتمثل مهامه فيما يلي:**

- ادارة الوسائل البشرية و المادية للوكالة ؛
- ضمان التنسيق المعلوماتي و المحاسبي ؛
- مراقبة اليومية المحاسبية و المحافظة على الوثائق المختلفة ؛
- القيام بادارة الأرشيف و العمل على المحافظة عليه ؛
- متابعة حسابات الموظفين وفقا للقانون الداخلي ؛
- متابعة كل فواتير الأعباء الخاصة بالوكالة مثل فواتير الماء و الكهرباء .

5. **المكلف بالشباك :**

و هو القائم المباشر على كل العمليات التي تخص الزبون و تمس حسابه مباشرة .

6. **أمين الصندوق :** و يقوم بما يلي :

- يستقبل الودائع بالدينار و بالعملة الصعبة ؛
- القيام بعملية التخليص بالدينار و بالعملة الصعبة ؛
- القيام في نهاية كل شهر باحصائيات تخص الصندوق.

7. **السكريتيرة :** و تتمثل مهامها فيما يلي :

- القيام بتسجيل كل البريد الصادر و الوارد ؛
- تحرير و نسخ كل المراسلات على جهاز الكمبيوتر؛
- تنظيم مواعيد المدير مع الزبائن ؛

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية للقرض الرفيق في وكالة العوينات – 491–

يعتبر القرض الرفيق من القروض الممولة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفلاحين لسد حاجياتهم سواء اليومية أو الموسمية، حيث يوفر هذا القرض المواد الأولية لتنفيذ العمليات الفلاحية كالأسمدة والأدوية البيطرية وغيرها، فهو يعتبر بمثابة اليد الممدودة لمساعدة الفلاح للقيام بعمله والتغلب على مختلف المشاكل التي تواجهه، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى دراسة القرض الرفيق بجوانبه.

المطلب الأول: دراسة إحصائية وتحليلية للقرض الرفيق على مستوى وكالة العوينات – 491 من 2013 إلى 2019.

يمنح القرض الرفيق على مستوى وكالة العوينات–491– كتقنية لدعم الفلاح إذ يعتبر أسلوبا حديثا يقوم من خلاله باستغلال القرض الذي ينتهي بدفع قيمته في نهاية السنة.

أولا: تطور القرض الرفيق في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة لعوينات –491– من (2013–2019) يوضح الجدول التالي عدد القروض الممنوحة ومبالغ القروض حيث تتجلى هذه الأخيرة في شكل تطور كالآتي :

جدول رقم (05): مبالغ القروض وعدد الملفات الممنوحة من طرف وكالة لعوينات –491– في إطار القرض الرفيق لسنة (2013–2019)

السنوات	مبالغ القروض الممنوحة(Da)	النسبة المئوية	عددالملفات الممنوحة	النسبة المئوية
2014–2013	31514451.5	%17.37	19	% 16.37
2015–2014	3188390.25	%17.57	27	% 23.37
2016–2015	3690242.75	%20.34	31	%26.72
2017–2016	1114661.20	%6.14	10	%8.62
2018–2017	605200.25	%3.33	06	%5.17
2019–2018	11129500.00	%6.22	07	% 6.03
2020–2019	5262293.00	%29	16	%13.79

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم: 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8.

من خلال الجدول رقم (05) تم ملاحظة أن هناك تذبذب كبير في نسبة القروض الممنوحة من طرف وكالة العوينات خلال السنوات المدروسة من 2013–2020 حيث في سنة 2013 كانت بنسبة17.37%

ثم شهدت ارتفاعا في سنة 2014 و 2015 وصل إلى 20.34% لتنخفض في سنة 2016 الى 6.14% و في 2017 إلى 3,33% و التي تعتبر أقل نسبة مقارنة بالنسب الأخرى و هذا الإنخفاض الكبير راجع إلى:

- التأثر بالعوامل الطبيعية؛
- عدم قدرة الفلاحين عن التسديد وإرجاع قيمة القرض مما يجعلهم غير قادرين على الانسجام مع القرض الرفيق مرة أخرى؛
- تخلي الفلاح عن هذا القرض؛
- عراقيل إدارية سببت تأخير في تسليم القرض .

ثم عاودت الارتفاع في سنة 2019 بنسبة 29% و التي تعتبر أكبر نسبة مقارنة بالنسب الأخرىو يرجع هذا الارتفاع الى تزايد طلب الفلاحين على هذا القرض وذلك لعدة أسباب منها:

- تشجيع الدولة لقطاع الفلاحة بتقديمها دعم خاص؛
- استفادة الفلاحين من الفرص الممنوحة لهم من قبل الدولة ؛
- ارتفاع سعر العتاد وعدم قدرة الفلاحين على اقتنائه، وذلك لنقص السيولة لديهم؛
- زيادة الوعي لدى الفلاحين وهذا راجع إلى الحملات التوعوية التي تقدمها الدولة لهم.

شكل رقم (08): أعمدة بيانية تمثل تطور مبالغ القروض الممنوحة من طرف وكالة لعوينات – 491–من 2013 إلى 2019 الوحدة: مليون دج

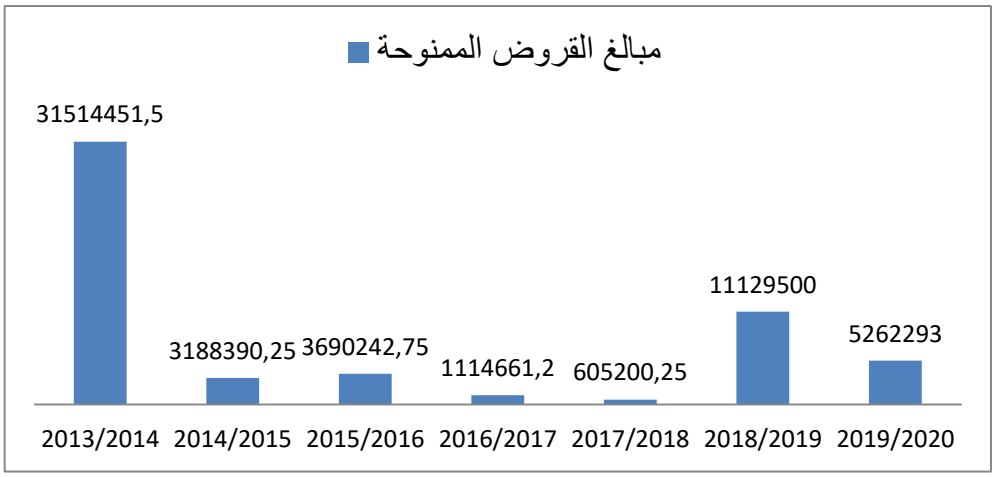

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

شكل رقم (09): النسبة المئوية لمبالغ القروض الممنوحة

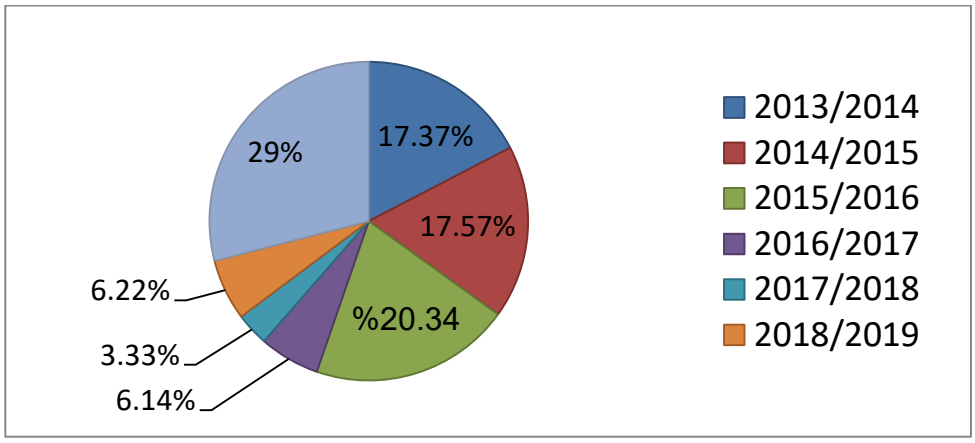

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (4)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (08) والشكل رقم (09) أن أكبر المبالغ الممنوحة من قبل الوكالة في إطار القرض الرفيق سنة 2013-2014 بمبلغ 31514451.5 وبنسبة 17.37%.

شكل رقم (10): أعمدة بيانية تمثل عدد الملفات الممنوحة من طرف وكالة لعوينات – 491– من 2013 إلى 2019.

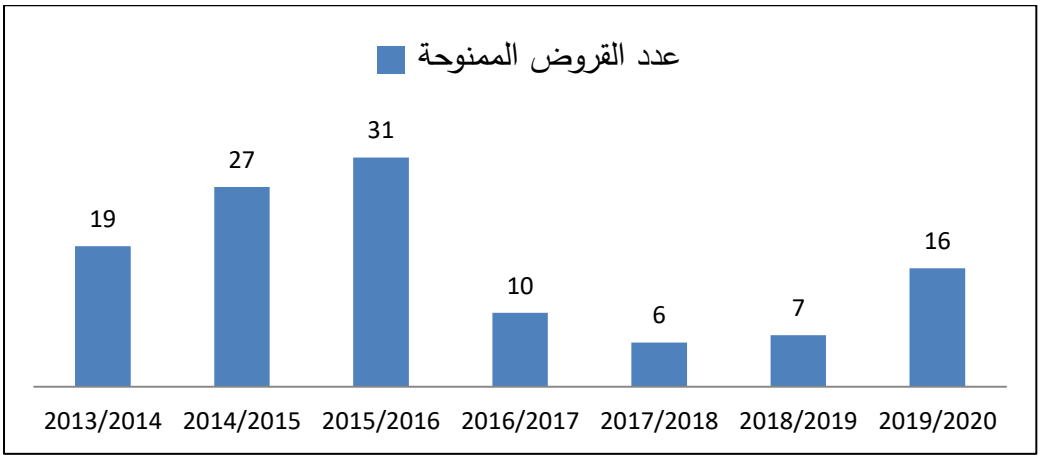

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

شكل رقم (11): النسبة المئوية لعدد الملفات الممنوحة

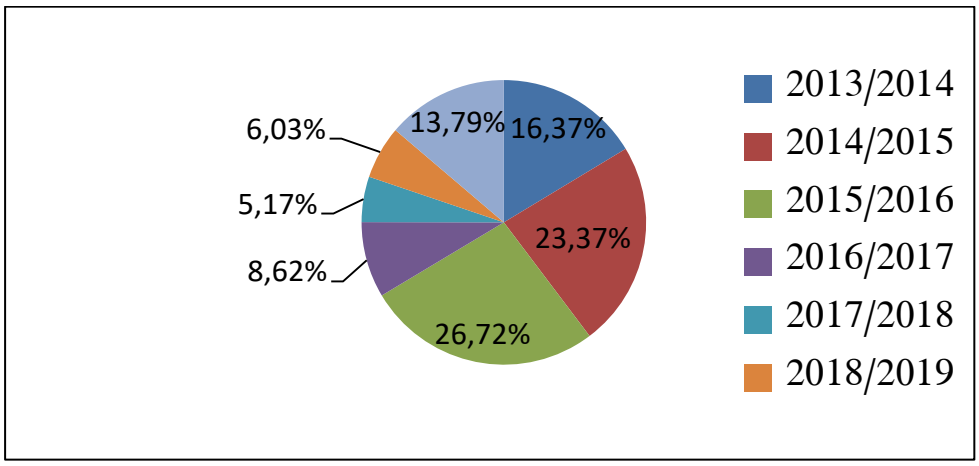

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (10) والشكل رقم (11) أن أكبر الملفات الممنوحة من قبل الوكالة في إطار القرض الرفيق سنة 2015 بنسبة 26.72%.

ثانيا: مبالغ القروض وعدد الملفات المسددة:

يوضح الجدول التالي مبالغ القروض و عدد الملفات المسددة و تكون كالتالي :

جدول رقم (06): مبالغ القروض وعدد الملفات المسددة لوكالة لعوينات – 491- لسنة (2013-2019)

السنوات	مبالغ القروض الممنوحة Da	النسبة المئوية	عددالملفات الممنوحة	النسبة المئوية
2014-2013	1479875.5	%17.24	13	%19.40
2015-2014	2474989.32	%28.84	22	32.83 %
2016-2015	2152952.25	%25.08	19	%28.35
2017-2016	108736.00	%1.26	3	%4.49
2018-2017	81600.00	%0.95	1	%1.49
2019-2018	105633.00	%1.23	2	%2.98
2020-2019	2177287.00	%25.37	7	%10.44

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم: 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8.

من خلال الجدول رقم (06) تم ملاحظة أن هناك تذبذب كبير في نسبة القروض المسددة خلال السنوات المدروسة من 2013 إلى 2020 حيث في سنة 2013 كانت بنسبة 17.24% ثم شهدت ارتفاعا في سنة 2014 بنسبة 28.34% و في سنة 2015 عاودت الانخفاض إلى 25.08% و بقيت تنخفض تدريجيا إلى أن وصلت في سنة 2017 إلى 0.95% و هذا الإنخفاض الكبير راجع إلى:

- عدم وفرة المحصول وجودته لقلة الأمطار؛
- عدم جدية الفلاحين في تسديد القروض.

وفي سنة 2018 عاودت الإرتفاع إلى1.23 % و في سنة 2019 شهدت إرتفاعا ملحوظا بنسبة 25.37% وذلك راجع إلى:

- انسجام الفلاحين مع القرض الرفيق؛
- إدراك الفلاحين لمميزات القرض الرفيق وأنه يساعد في حل مختلف مشاكلهم

الشكل رقم (12): أعمدة بيانية تمثل مبالغ القروض المسددة لوكالة لعوينات -491- في إطار القرض الرفيق لسنة (2013-2019).

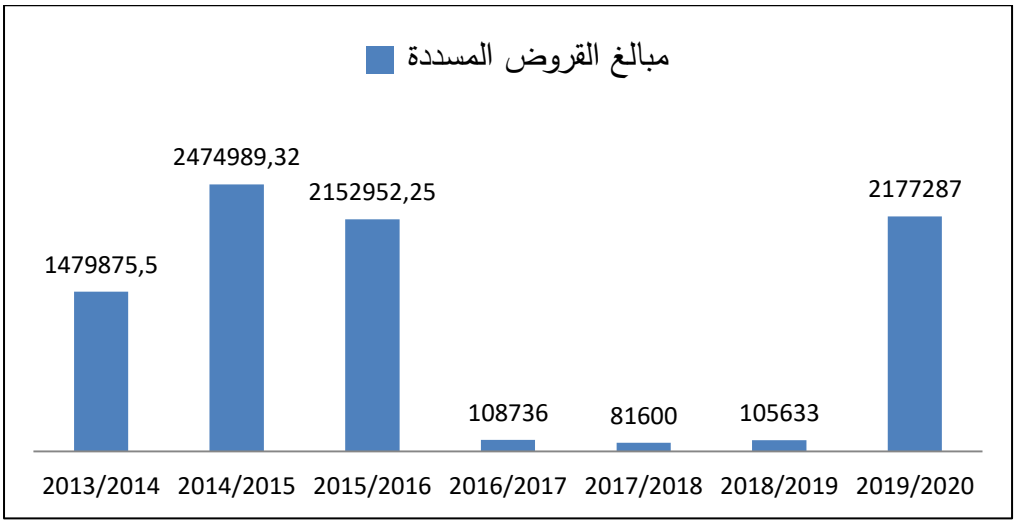

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

الشكل رقم (13): النسبة المئوية لمبالغ القروض المسددة

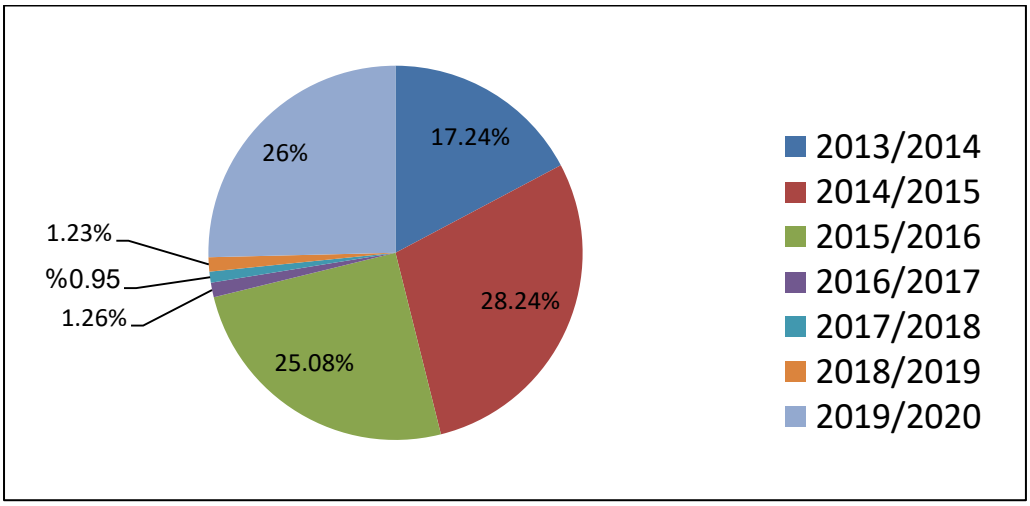

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (12) والشكل رقم (13) أن أكبر المبالغ المسددة كان خلال سنة 2014 حيث بلغت 2474989.32 بنسبة 28.84%.

الشكل رقم (14): أعمدة بيانية تمثل عدد الملفات المسددة من طرف وكالة العوينات – 491– في إطار القرض الرفيق لسنة (2013– 2019).

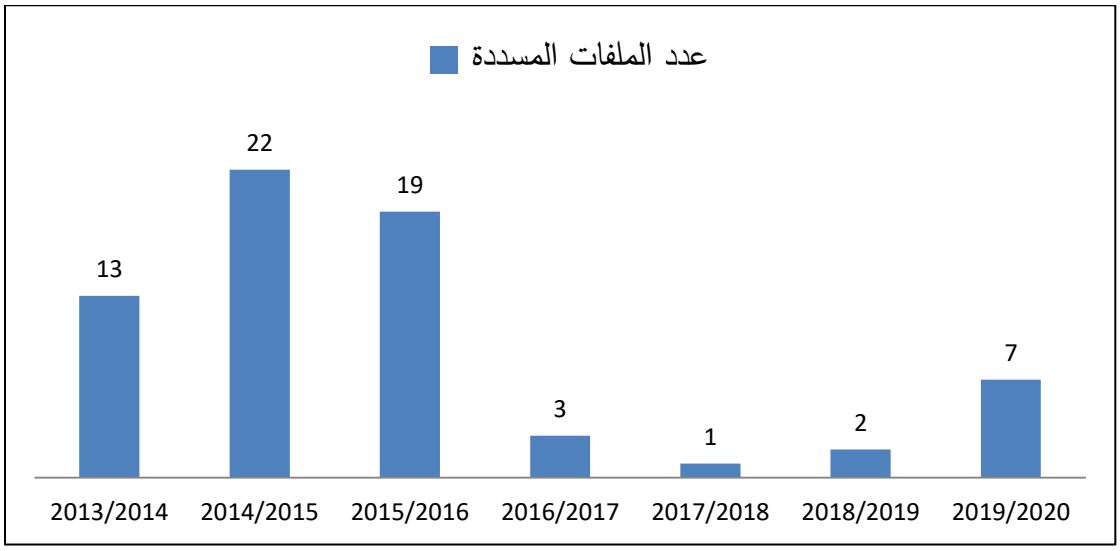

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

الشكل رقم (15) النسبة المئوية لعدد الملفات المسددة

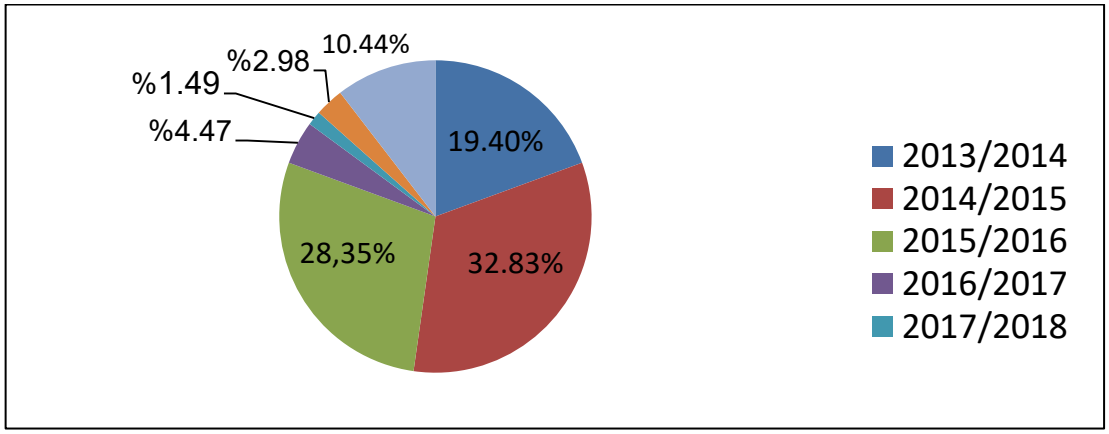

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06) .

نلاحظ من خلال الشكل رقم(14) والشكل رقم(15) أن أكثر عدد الملفات المسددة كان سنة 2014 مقارنة بالسنوات الأخرى حيث تقدر نسبتها بـ32.83% حيث تمثل أقل نسبة لسنة2017 بنسبة1.49%

ثالثا: مبالغ القروض وعدد الملفات الغير مسددة

يوضح الجدول التالي مبالغ القروض و عدد الملفات الغير مسددة و تكون كالتالي:

جدول رقم (07): مبالغ القروض وعدد الملفات الغير مسددة لوكالة لعوينات – 491- في إطار القرض الرفيق لسنة (2013-2019)

السنوات	مبالغالقروض الممنوحة	النسبة المئوية	عددالملفات الممنوحة	النسبة المئوية
2014-2013	1671566	%8.54	07	%13.20
2015-2014	713400.93	%3.64	05	%9.43
2016-2015	1537290.5	%8.75	15	%28.30
2017-2016	1005925.	%5.14	07	%13.20
2018-2017	523600.25	%2.67	05	%9.43
2019-2018	11023867	%56.35	05	%9.43
2020-2019	3085006	%15.77	09	%16.98

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم: 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن نسبة القروض الغير مسددة متذبذبة، حيث كانت في سنة 2013 بنسبة 8.54% لتنخفض في 2014 بنسبة 3.64% ثم تعاود الإرتفاع في سنة 2015 بنسبة 8.75% ثم تعاودالإنخفاض في سنتي 2016 و 2017 إلى 2.67% و ترجع أسباب هذا الإنخفاض إلى:

- عدم وجود جفاف خلال هذه السنة؛
- نجاح الفلاحين في مشاريعهم الفلاحية و تحقيق الربح المرغوب فيه؛
- إلتزام الفلاحين بشروط القرض.

و في سنة 2018 تشهد إرتفاعا ملحوظا بنسبة 56.35% وذلك يرجع إلى:

- التقلبات الجوية مثل: جفاف، برد، حرائق...
- عدم تحقيق المردودية المرجوة من المشروع؛
- الأمراض التي تصيب الزرع؛
- تعرض الفلاحين لجشع التجار خلال موسم الحصاد؛
- ارتفاع تكاليف الزراعة.

الشكل رقم (16): أعمدة بيانية تمثل مبالغ القروض الغير مسددة لوكالة لعوينات – 491- في إطار القرض الرفيق لسنة (2013-2019)

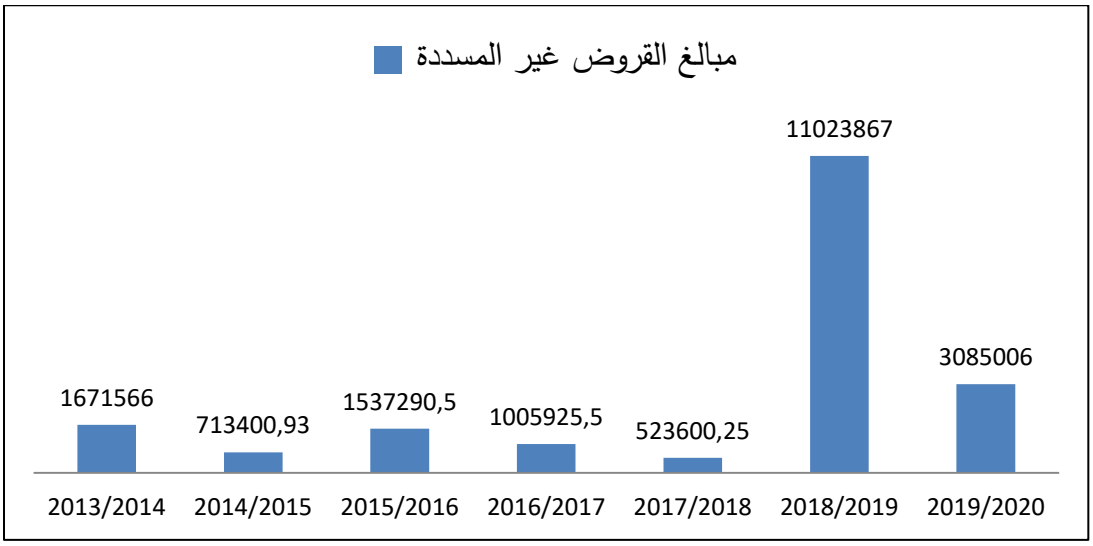

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

شكل رقم (17): النسبة المئوية لمبالغ القروض الغير مسددة

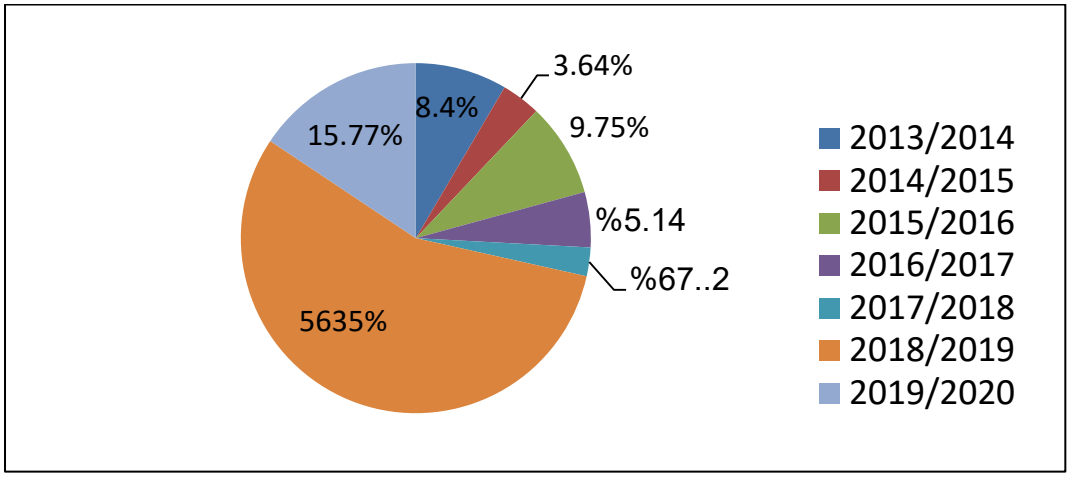

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مطيات الجدول رقم (06).

نلاحظ من الشكل رقم (16) والشكل رقم (17) أن أكبر عدد من مبالغ القروض التي لم تسدد في إطار القرض الرفيق كأن سنة 2018 بقيمة 11023867دج بنسبة 56.35%.

الشكل رقم (18): أعمدة بيانية تمثل عدد الملفات للقروض الغير مسددة في إطار القرض الرفيق لسنة (2013-2019)

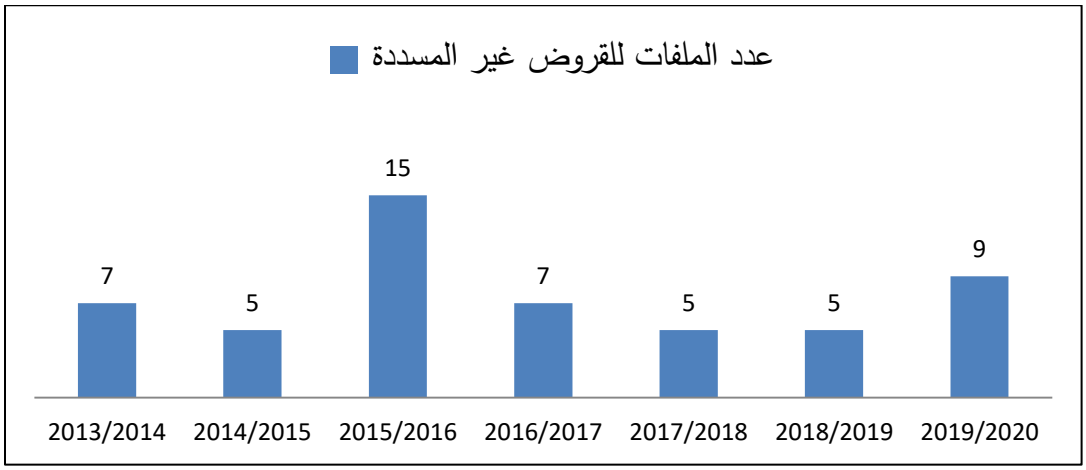

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

الشكل رقم (19): النسبة المئوية لعدد الملفات الغير مسددة

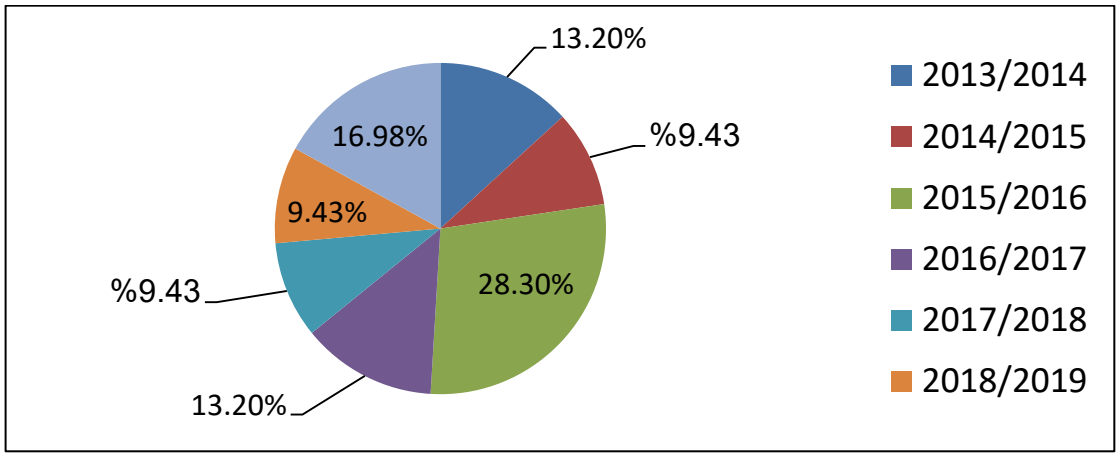

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

نلاحظ من الشكل رقم (18) والشكل رقم (19) أن أكبر عدد من الملفات الغير مسددة 15 ملفا سنة 2015 بنسبة 28.30%.

المطلب الثاني :دراسة تطبيقية لتقديم القرض الرفيق من طرف وكالة لعوينات -491-

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدعم المستثمرات الفلاحية عن طريق منح قروض يستفيد منها كل الأشخاص الطبيعيين .

أولا: تقديم طالب القرض

في إطار حملة الق الرفيق المبرمجة بين بنك الفلاحة و التنمية الريفية و تعاونية الحبوب و البقول الجافة، لولاية تبسة تقدم السيد(..)البالغ من العمر 62 سنة، رقم ملفه 7510 الحامل لبطاقة فلاح مستخرجة من الغرفة الفلاحية و المثبتة بمزاولة نشاط الفلاحة بطلب القرض الرفيق من أجل زراعة الحبوب (القمح).

يمتلك السيد(..) الحد الكافي من المستوى الذي يسمح له بالقراءة و الكتابة، و عليه فهو زبون معفى من أي تفويض قانوني أو توكيل لأي شخص آخر من أجل تسيير الحساب البنكي المفتوح لدر الوكالة -491- العوينات فهو يسير حسابه شخصيا و يمضي بنفسه على كل الوثائق المتعلقة بالقرض الرفيق.

ثانيا: دراسة ملف القرض

يمر طلب القرض الرفيق في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة العوينات-491- بعدة مراحل و اجراءات تتمثل في:

1. الملف على مستوى الشباك الموحد:

على مستوى الشباك الموحد المفتوح لدى تعاونية الحبوب و البقول الجافة لولاية تبسة و المتكون من :

- ممثل عن البنك.
- ممثل عن تعاونية الحبوب و البقول الجافة *CCLS.
- ممثل عن شركة التأمين.

تقدم السيد(..) الكائن ببلدية مرسط بطلب القرض الرفيق لوكالة لعوينات، يتكون ملفه من الوثائق التالية:

- طلب القرض الرفيق.[96]
- بطاقة هوية مصادق عليها .
- بطاقة الفلاح مصادق عليها .[97]
- تصريح ببذر الحبوب مصادق عليه [98].

[96]انظر الملحق رقم 9.
[97]انظر الملحق رقم 10.
[98]انظر الملحق رقم 11

- التركيبة المالية للمشروع بالدينار الجزائري[99].
- تعهد و إلتزام[100].
- البطاقة البيانية للمستثمرة[101].
- شهادة التأمين ضد الكوارث[102].
- فاتورة نموذجية بالقيمة الإجمالية للمشروع و يمكن إدراجها فيما يلي:

جدول رقم (08): الفاتورة النموذجية الأولى المرفقة في ملف طالب القرض

التعيينات الأولية	الكمية بالقنطار	السعر الوحدوي	الكمية خارج الرسم	الكمية بكامل الرسم
قمح صلب نوعية جيدة	52.00	4800.00	249600.00	249600.00
مصاريف تحرير الفاتورة	52.00	1.50	78.00	78.00
المجموع			249678.00	249678.00

المصدر: ملف صاحب القرض لدى وكالة العوينات -491-

يمثل الجدول الفاتورة الأولية المرفقة في ملف طالب القرض (..)حيث تتضمن مختلف مستلزمات طالب القرض و المبلغ اللازم الدفع .

2. الملف على مستوى المجمع الجهوي للإستغلال بتبسة(GRE)*

عند إنتهاء تحصيل كل الأوراق على مستوى الشباك الموحد، يتم نقل ملف السيد(..)عن طريق إرساله إلى مكتب القرض بالمجمع الجهوي للإستغلال تبسة، حيث يتم على مستوى المكتب إعادة فحص و معاينة كافة الوثائق التي تم تحصيلها على مستوى الشباك الموحد، و يتم بعدها الموافقة على طلب القرض ،في شكل إعلان على مستوى تعاونية الحبوب و البقول الجافة تبسة و من قبل طلبه يتجه بدوره نحو الوكالة التابعة الى بلديته لاستكمال الوثائق المطلوبة و أخذ القرض.

3. تحليل الملف :

يتركز نشاط السيد(..) على إنتاج القمح الصلب الرفيع

[99] انظر الملحق رقم 12.
[100] انظر الملحق رقم 13.
*Complexe régional pour les céréales coopérativeset les haricots secs
[101] انظر الملحق رقم 14 .
[102] انظر الملحق رقم 15.
*Groupement régional pour l’exploitation

أ. قيمة القرض 46600000دينار جزائري .

ب. المدة المحددة للإستعمال: عام واحد .

ج. مدة الإهتلاك: 10 أشهر و 25 يوم .

د. عدد الهكتارات الموجهة للإستغلال: 52.77 هكتار .

هـ. معدل الفائدة: 5.25%.

4. الموافقة البنكية :

بعد تحليل الملف و موافقة لجنة القروض على منح القرض للسيد(..) يتم ارسال ملفه إلى وكالة لعوينات-491- لتتم الإجراءات العملية والتقنية للقرض و إكمال باقي الملف الموجود في ورقة الموافقة البنكية و المتكون من: [103]

- الضمانات الحاصرة :التي تتمثل في:
  - التعهد.[104]
  - تعهد و إلتزام.
  - نموذج ممضي لسند لأمر[105].
  - اتفاقية القرض.[106]
  - الأمر بالتحويل[107].
  - التأمين متعدد الأخطار.
- الضمانات الغير حاصرة : تتمثل في:
  - جدول إهتلاك القرض .[108]

5. إنشاء الملف على مستوى وكالة لعوينات -491-

مباشرة بعد إستلام الموافقة البنكية من طرف مكتب القرض ببنك الفلاحة و التنمية الريفية تبسة قام المكلف بالدراسات التقنية التابع لمكتب القرض و تحت إشراف رئيس مصلحة القرض و مدير الوكالة بإنشاء الملف آليا في البنك الآلي(CYBU) ، و يتم التسجيل التقني للملف على النظام البنكي على عدة مراحل نوجزها فيما يلي:

[103] انظر الملحق رقم 16.
[104] انظر الملحق رقم 17.
[105] انظر الملحق رقم 18.
[106] انظر الملحق رقم 19 .
[107] انظر الملحق رقم 20.
[108] انظر الملحق رقم 21.

أ. الهوية و طبيعة النشاط :

القيام بإدخال رقم حساب السيد(..)إلى النظام يتم فورا التعرف عليه، و يقوم المكلف بالدراسات التقنية بتسجيل المعلومات الخاصة بالزبون وفقا لطبيعة نشاطه، مع مراعاة السلاسل الخاصة بالقرض الرفيق، و كذا المبالغ المالية المسجلة في وثيقة الموافقة البنكية ، مدة الدورة، تسجيل تاريخ بداية القرض مع تاريخ إستحقاقه و يقوم النظام آليا في نهاية المطاف بإعطاء رقم تسلسلي نظامي خاص بالسيد(..) و يتم الإحتفاظ به كهوية خاصة بملفه للقرض الرفيق طيلة مدة الدورة.

ب. الضمانات :

بنفس الطريقة التي تم بها إدخال المعلومات الخاصة بهوية الزبون و طبيعة النشاط يتم ادخال الضمانات المقدمة من طرف السيد (..).

ملاحظة:

إن عملية التسجيل الآلي لملف القرض الرفيق هي في الحقيقة عملية النقل الكامل لما هو مسجل في وثيقة الموافقة البنكية حيث تحمل هذه الوثيقة في محتواها قسمان :

- قسم خاص بالمعلومات العامة عن القرض(التاريخ، المدة.....).

6. الإجراءات التقنية لعملية الموافقة :

بعد أن قام المكلف بالدراسات التقنية بالتسجيل النظامي لملف السيد(..) و الحصول على الرقم التسلسلي الخاص بالملف ينتقل النظام تلقائيا إلى عملية التسجيل التقني للموافقة (opiration de validation)حيث يتم توثيق المعلومات الخاصة بالملف و رقم الحساب و كذا القيمة المالية للقرض، من أجل الإنتقال إلى مرحلة رفع الضمانات و تحرير القيمة المالية للقرض.

7. رفع الضمانات و إبرام إتفاقية القرض:

تكون من خلال التسجيل الآلي للرموز الخاصة لكل صنف من الضمانات المعروضة للحصول على

رسالة القبول، و التي يتبعها مباشرة التسجيل الآلي لإتفاقية القرض و الحصول على خمس نسخ أصلية

يتم إبرامها بين البنك و الزبون طالب القرض ثم يبعث الملف للخلية القانونية للمصادقة عليه .

8. تحرير قيمة القرض:

تتم عملية تحرير القيمة المالية في القرض الرفيق على مراحل متتابعة، و تتوقف هذه المراحل على عدد الفواتير النهائية التي تعدها إدارة المحاسبة لدى تعاونية الحبوب و البقول الجافة بولاية تبسة و منهيمكن توضيح الفاتورة النهائية فيما يلي:

جدول رقم (09): الفاتورة النهائية للقمح الصلب المسلمة للسيد (..)

المنتجات	الكمية بالقنطار	السعر الوحدوي	الكمية
قمح صلب نوعية جيدة	**52.00**	**480000**	**249600.00**
مصاريف تحرير الفاتورة 1.50	**52.00**	**1.50**	**78.00**
المجموع			**249678.00**

المصدر: ملف صاحب القرض لدى وكالة لعوينات -491-

9. تسليم أمر التحويل:

تتم هذه العملية على إثر تحرير القيم المالية وفقا للفاتورة النهائية، و يسلم أمر التحويل للزبون بعد جعل حسابه دائنا بقيمة الفاتورة المقدمة من أجل جعل حساب تعاونية الحبوب و البقول الجافة في وقت لاحق مدين بنفس القيمة لدى بنكها، و بهذا الشكل تكون الوضعية مسواة بين

الزبون و البنك و بين الزبون و تعاونية الحبوب و البقول الجافة، حيث تعتبر قيمة أمر التحويل في هذه الحالة بمثابة قيمة الشراء.

جدول رقم(10): الإهتلاك الدوري للقرض الرفيق.

التاريخ	الأقساط الدورية	ملاحظات
30.09.2019	**466.000.00**	/
المجموع	**466.000.00**	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم 18

المطلب الثالث: الاجراءات المتبعة في حالة عدم السداد

للقرض الرفيق شروط خاصة من ناحية الاستحقاق (آجال تسديد القرض)،و حسب إتفاقية القرض بين وزارة الفلاحة و بنك الفلاحة و التنمية الريفية، أنه في حالة عدم الوفاء يقوم البنك بدراسة أسباب التأخر عن تسديد قيمة القرض، و يمنح فرصة أخرى للزبون لتدارك هذا الوضع، حيث يقوم بتمديد آجال التسديد إلى 6 أشهر كآخر أجل، و في حالة عدم التسديد خلال هذه الفترة يفقد القرض الرفيق إمتيازاته، و يصبح قرض إستغلالي عادي كأي قرض آخر، و يقوم البنك بتطبيق الإجراءات التي تفرضها شروط القرض بحيث تحسب له فوائد التأخير، و يقوم الزبون في هذه الحالة بسداد قيمة القرض كله بالإضافة إلى الفوائد الناتجة عن تأخير التسديد و تتمثل هذه الإجراءات في :

1. الإجراءات البنكية

أ. طلب خطي:

يقوم الزبون المتأخر عن التسديد بتقديم طلب خطي الى الوكالة من أجل تمديد آجال التسديد، و يكون الرد خلال أسبوع من طرف لجنة القرض، و يكون إما بالقبول أو بالرفض.

- **في حالة القبول:** تبعث لجنة القرض إشعار للزبون بقبول تمديد آجال التسديد.
- **في حالة الرفض:** ترسل اللجنة ب تقرير الإجتماع بالرفض أي عدم تمديد المدة إلى أجل آخر فتنتقل القيم آليا من حساب الزبون إلى حساب خاص بحالات التسديد و يمر في هذه الحالة بأربع مستويات تكون كما يلي :

- **المستوى الأول الفئة301(CEAR)*** :

نظرا لعدم تسديد الزبون لمستحقاته في الآجال المحددة تقوم الوكالة بإرسال إشعار للزبون لتسديد القرض.[109]

و في حالة عدم إستجابته للإشعار الأول يقوم البنك بإرسال إخطار ثاني.[110]

و بين كل إشعار 15 يوم.

- **المستوى الثاني الفئة387 (CESO)*** :

لم يسدد الزبون مستحقاته من الإشعار الأول و الإخطار، فيتم إرسال إعذار للزبون و إعلامه بضرورة التسديد.[111]

[109] انظر الملحق رقم 22.
[110] انظر الملحق رقم 23 .
[111] انظر الملحق رقم 24.

- **المستوى الثالث الفئة 388(CDS)*** :

لعدم تجاوب الزبون مع الإشعارات الأولى، يرسل البنك آخر إعذار قبل المتابعة القضائية، و يلزم فيه الزبون في أجل خمسة عشرة يوما تسري ابتداءا من تاريخ إرسال الإعذار بتسديد إجمالي الدين إضافة إلى فوائد التأخير التي تستمر في الزيادة إلى غاية التسديد النهائي.[112]

- **المستوى الرابع الفئة 389(CCS)*** :

يرسل البنك إعذار عن طريق المحضر القضائي و تحرير حجز بنكي ما للمدين لدى الغير.[113]

ملاحظة: بين كل فئة ثلاثة أشهر.

2. الإجراءات القانونية:

- في حالة عدم إستجابة الزبون مع الإستمرار في الامتناع عن التسديد بالرغم من استيفاء جميع المراحل السابقة، يحول الملف القانوني المكون من الإحتياطات الحاصرة و الغير حاصرة إلى مصلحة التحصيل التابعة للخلية القانونية بالمجمع الجهوي للإستغلال لمباشرة المتابعة القضائية،و تحصيل الدين العالق في ذمة المدين .
- و لكي يحصل البنك حقوقه يكون الملف التالي :

- نموذج الإعلان عن المخاطر.[114]
- جدول إهتلاك القرض[115].
- سند يبين قيمة المساهمة لدى الصندوق[116].
- سند لأمر.
- إتفاقية القرض.
- الموافقة البنكية .
- بطاقة الدين[117].

[112] انظر الملحق رقم 25.
[113] انظر الملحق رقم 26.
[114] انظر الملحق رقم 27
[115] انظر الملحق رقم 21.
[116] انظر الملحق رقم 28.
[117] انظر الملحق رقم 29.
*Creances Compromises
*Creance Echu à Recouvré

- [118]التعهد و الإلتزام .
- التأمين .
- نسخة من الحجز البنكي المالي للمدين .
- نسخة من الإعذارات الموجهة للمدين .

يوجه هذا الملف إلى مصلحة التحصيل بالمجمع الجهوي للإستغلال الي بدورها تقوم بتحويله إلى صندوق ضمان مخاطر القروض الفلاحية للإستفادة من التعويض كما هو منصوص عليه في إتفاقية الإطار بين البنك و الصندوق، حيث يلتزم هنا البنك بعد الإستفادة من التعويض بمواصلة المتابعة القضائية لتحصيل الديون من الزبون، و تحويل المبالغ المحصلة إلى صندوق ضمان مخاطر القروض الفلاحية .

Creance En Souffrance*
Creances Douteuses*

118

خلاصة الفصل

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أهم أنواع البنوك على الساحة الوطنية لكونه يمتلك أكبر شبكة مصرفية في الجزائر، هذا من جهة و من جهة أخرى تعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها، و هو يعمل على دفع عجلة التنمية من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض، فهي تأثر بطريقة مباشرة على كل من الإنتاج و الإستهلاك و غيرها من المتغيرات التي تندرج ضمن التنمية.

سمحت لنا هذه الدراسة العملية المتعلقة بالقرض الرفيق بالتطلع على كافة الإجراءات و كل العمليات التي تقوم بها الوكالة للسماح بالحصول على هذا القرض إلى غاية التسديد من قبل المقترض .

تعرضنا إلى مختلف الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة للقروض الممنوحة و المسددة و غير المسددة مع عدد الملفات لسبع سنوات من 2013 إلى غاية 2020، حيث توصلنا إلى أن هناك بعض التغييرات من سنة 2013 إلى سنة 2020 في كل حالة للقروض و عدد الملفات.

أخيرا يمكن القول بأن القرض الرفيق من بين القروض الهامة جدا في إطار النشاط الفلاحي، بل يمكن القول بأنه أصبح من أهم أنواع القروض على الإطلاق بما له من كم هائل من الإقبال عليه، و لقد نجح النظام الجديد للقرض الرفيق لكونه نظام سلس و مرن و غير معقد، و ذو إجراءات واضحة و متماشية مع الرغبات العامة و الخاصة للزبائن، و تقنيات

خاتمة

من خلال ما تم عرضه يمكن القول بأن القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تقام عليها هيكلة النظام الاقتصادي في البلاد، نظرا لضرورته و ارتباطه بباقي القطاعات، إذ تمتاز موارده بدرجة كبيرة من المخاطرة، و هذا ما أدى إلى صعوبة التحكم فيها ، و لهذا عمدت الدولة منذ الإستقلال إلى إعادة الهيكلة و أول تجربة هي التسيير الذاتي تلتها الثورة الزراعية، و كانت بعدها مرحلة إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية في منتصف الثمانينات، لكن ضرورة تحرير الإقتصاد الوطني و التخلي عن النهج الإشتراكي فرض إتجاه آخر تبناه إعادة تنظيم العقار و إعادة هيكلة القطاع الفلاحي، إضافة إلى السعي لتنمية هياكل القطاع و تطويرها من خلال المشاريع الفلاحية المطروحة .

و لقد عرف عدة اصلاحات وتطورات من بينها إنشاء بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي، و هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يضاف إلى هذه المؤسسات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، حيث عمدت الدولة على تشجيع هذا القطاع، من خلال منح عدة قروض من بينها القرض الرفيق سنة 2008 بحيث يجيب على كل إنشغالات الفلاحين و الممولين بصفة فردية أو جماعية أو وحدات الخدمات الفلاحية كدعم، حيث يتميز بتكفل وزارة االفلاحة بتحمل نسبة الفوائد ، فقد اعتبر القرض الرفيق احسن رفيق للفلاح خلال الدورة الفلاحية و ذلك باعتباره أفضل، الأجهزة الداعمة للقطاع الفلاحي عن سابقه لانه بدون فوائد وهذا الأمر الذي ساعد الفلاحين على اللجوء إليه، لاستكمال نشاطاتهم المالية دو تحمل أي أعباء إضافية .

أخيرا يمكن القول أن القرض الرفيق من بين القروض الهامة جدا في إطار النشاط الفلاحي ، لما له من كم هائل من الإقبال عليه، من مختلف النشاطات الفلاحية على تمويل نشاطاتهم ، لقد نجح النظام الجديد للقرض الرفيق لكونه نظام مرن، وغير معقد، وذو إجراءات واضحة ومتماشية مع رغبات الزبائن و متوافقة مع النظام البنكي العام و هذا هو الأمر الذي ساعد الفلاحين على اللجوء إليه لإستكمال نشاطاتهم المالية.

أولا: إختبار الفرضيات:

من خلال الاشكالية المطروحة للدراسة، تم تقسيم البحث إلى جانب نظري وجانب تطبيقي، حيث تم اختبار الفرضيات كما يلي :

الفرضية الأولى: : شهد القطاع الفلاحي في الجزائر تطورات عميقة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم و هذا ما تثبته مرحلة التسيير الذاتي ، الثورة الزراعية....وصولا إلى البرامج التنموية، و هو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: يعد القرض الرفيق أحد أهم القروض المعتمد عليها حاليا في الجزائر في تمويل القطاع الفلاحي نظرا لما يسمح به من تدعيم لصغار الفلاحين و تمويل الأنشطة الفلاحية قصيرة الأجل و زيادة مساهمة الدخل الفلاحي في الدخل الوطني و هو ما يثبت صحة الفرضية الثانية

الفرضية الثالثة: يقدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية قروض بكل أنواعها لتمويل النشاطات الفلاحية من بينها القرض الرفيق الذي يمنح لتمويل نشاطات قصيرة المدة، و هو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرئيسية : تبرز مساهمة القرض الرفيق الممنوح من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة العوينات-491-في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال التسهيل التمويلي الذي يوفره للفلاحين في سبيل زيادة الانتاج الفلاحي و النهوض بالتنمية الفلاحية، و تتجلى هذه المساهمة بما يسمح به القرض الرفيق من دعم للقطاع الفلاحي عن طريق إتاحة الفرصة للفلاحين بالقيام بمستثمراتهم الفلاحية، و تسديدهم لمتطلبات القرض في الوقت المناسب و هو ما يحقق ربح للوكالة و الفلاحين في آن واحد من خلال زيادة تمويل فلاحين آخرين، مما يساهم في زيادة إنتاجية الفلاحين و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام ، و هو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية.

ثانيا: نتائج البحث:

من خلال ما تم دراسته في هذا البحث تم التوصل الى النتائج التالية:

1. نتائج الدراسة النظرية:

- تزايد الاهتمام بتمويل القطاع الفلاحي باعتبار أن مشكل التمويل أصبح أحد أكبر العوائق التي تقف أمام تطوير هذا القطاع ؛
- الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي؛
- لا تقتصر آليات التمويل الفلاحي على التمويل البنكي فقط، بل يعتبر الدعم الفلاحي المتبع من طرف الدولة هو الآخر آلية من آليات التمويل لهذا القطاع.

2. نتائج الدراسة التطبيقية:

- يتعامل بنك الفلاحة و التنمية الريفية بحذر في منح القروض، و ذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد، و ذلك بإتخاذ اجراءات وقائية من خلال الزيارات الدورية ؛
- تلاقي قبول كبير للقرض الرفيق على مستوى وكالة العوينات -491- خلال الفترة 2013-2014؛
- الفوائد التي تترتب على القرض الرفيق (5.25%) يتم تسديدها من قبل الدولة كإعانة للفلاحين في مدة سريان القرض التي لا تتجاوز السنة الواحدة؛

- نجاح بعض الفلاحين في مشاريعهم الفلاحية، و هذا ما مكنهم من تسديد قيمة القرض في الوقت المناسب خلال الفترات2013-2014 و 2014-2015 و 2015-2016 و 2019-2020 مما يساهم في دعم القطاع الفلاحي؛
- وجود متابعة قضائية في حالة عدم تسديد القروض المتخذة في إطار القرض الرفيق، و تحصيل قيمة القروض في نهاية الإجراءات المتبعة من قبل المصلحة المختصة بتسيير مخاطر القروض لوكالة العوينات -491-

ثالثا: التوصيات:

- الاعتماد على الارشاد الفلاحي من خلال وسائل الاعلان المكتوبة و المرئية لتحسين المنتوج الفلاحي؛
- ضرورة تبسيط الامور القانونية من قبل البنك للفلاحين؛
- توجيه وتكوين إطارات مؤهلين بكل قطاع ؛
- زيادة فعالية البرامج الخاصة بالقطاع الفلاحي في الجزائر، وتحديث الأنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ؛
- زيادة مدة القروض الممنوحة في إطار قرض الرفيق للاستفادة أكثر وتقليل مخاطر عدم التسديد؛
- الإهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي من قبل الدولة من أجل تشجيعه و النهوض بإقتصاد قوي و تحقيق مردودية أكبر؛
- ضرورة توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية و الفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك و الهيئات الداعمة للقطاع وإعطائهم الأولوية في ذلك ، من خلال داسة طلبات القروض المقدمة وعدم اهمال هذه الملفات.

رابعا: آفاق البحث:

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة، ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

- أهمية دعم الدولة للقطاع الفلاحي ودوره في الاقتصاد الوطني؛
- دور القروض الفلاحية في دعم القطاع الفلاحي؛
- تقييم أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تشجيع القطاع الفلاحي والتنمية الريفية.

قائمة المصادر و المراجع

أ – المراجع باللغة العربية:

اولا: الكتب

1. الحاجطارق ، **مبادئ التمويل**، دار صفاء، ط1، عمان، 2010.
2. الداهري محمد مطر ، **أسس ومبادئ الاقتراض الزراعي**، دار العالية، بغداد، 1969.
3. القزويني شاكر ، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
4. بلعجوز حسين ، **مخاطر صيغ التمويل في البنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر،2003.
5. خبابة عبد الله ، **الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)**مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
6. خلف بن سليمان بن صالح النمري،**الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزارعي في الاقتصاد الاسلامي**،مؤسسة شباب الجامعة،مصر،1999.
7. عبد الحميد عبد المطلب ، **البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها**، الدار الجامعية، مصر 2007.
8. عجام صاحب هيثم ، **التمويل الدولي**، دار زهران، عمان، 2006.
9. محمود سوزان وآخرون، **إدارة الائتمان**، دار الفكر للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
10. مصطفى رشدي شيحة،الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985.
11. مفلح عقل محمد ، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
12. هني أحمد ، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

ثانيا: المذكرات و الرسائل

1. أعمر سعيد شعبان، **القطاع الفلاحي في الجزائر واقع وآفاق (دراسة تطبيقية بولاية الجلفة)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.
2. بن سمينة دلال ، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر(1990-2000)** – دراسة حالة بنك بدر ولاية بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004.
3. بوشوشة محمد، **مصادر التحويل و أثرها على الوضع المالي للمؤسسة–دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل ببسكرة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006-2007.

4. بودلال علي، **القطاع الفلاحي الحكومي والمشاكل المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 1999.
5. بوهي محمد، **القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ومشاكله المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،1987 .
6. جرفي زكريا، **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة2018/2000-** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، 2019-2020.
7. حمدي باشا وليد، **دور السياسة الائتمانية لتمويل القطاع الفلاحي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2013– 2014.
8. حمريط رشيد ، **دور الإستثمار الفلاحي في دعم إرادات الدولة-الزراعات الصحراوية- ولاية بسكرةنموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، محمد خيضر، بسكرة،2013-2014.
9. حوحو حسينة، **تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية وإنعكاساته على البطالة**، مذكرة مقدمة لنيلشهادة الماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002-2003.
10. خضراوي حفيظة، **سياسة الاتحاد الاروبي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعيالجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة بسكرة، الجزائر، غير منشورة، 2018-2019.
11. دهينةمجدولين، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالميةللتجارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016،
12. زاوي بومدين، **التمويل البنكي، دعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2015.
13. عبد الهادي كناوي الشيباوي نعمة ، **دور إستراتيجية التمويل في تنمية القطاع الزراعي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدبلوم العالي، ، جامعة القادسية، العراق، 2017.
14. عز الدين سمير، **انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، الجزائر، 2011-2012.
15. عماري زهير، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحيالجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، ، جامعة بسكرة، 2014.
16. عمراني سفيان ، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2014.
17. غربي فوزية ، **الزراعة الجزائري بين الاكتفاء والتبعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2008.

18.كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005) في ولاية قسنطينةتقييم ونتائج** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2006-2005.

19.نور محمد لمين ، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديلاقتصادي خارج قطاعالمحروقات**، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2011.

20.مدي راضية ، آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.

21.هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014.

22.هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصد الوطني من خلال دراسةسلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2016.

ثالثا: المجلات العلمية

1. أحمد علاش، زهية قرامطية، **القروض الفلاحية و إشكالية عدم السداد-حالة الجزائر**- مجلة دراسات إقتصادية، العدد الثالث،جامعة البليدة ، 2007،
2. العرابي مصطفى، **دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي، تجربة السودان نموذجا**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، أوت 2019.
3. العمراوي سليم، **انعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد06، العدد03، أم الباقي، ديسمبر 2019.
4. بوزيان فتيحة ، **تقييم سياسات الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر**، مجلة دراسات إقتصادية ،المجلد الخامس، العدد الاول، جامعة الجزائر3، 2018.
5. حبيب كريمة ، زقرير عادل ، **إشكالية تنويع الإقتصاد الجزائري و ارساء النمو المستدام بين برامجالإنعاش و الرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2020**، مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، العدد الخامس، الوادي، ديسمبر 2018.
6. بوعافية رشيد ، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية في** الجزائر خلال الفترة(1990-**2013**)،المجلة الجزائرية للإقتصاد و المالية، العدد السابع، جامعة البليدة 2، 2017.
7. بوعافية سمير، **القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارجقطاع المحروات**، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد04، جامعة برج بوعريريج، 2017.
8. بوعزيز ناصر، بن خديجة منصف ، **النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد2، العدد10، الوادي، 2017.
9. جعفري جمال ، عدالة العجال ، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتجالزراعي**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد2، الجزائر، 2018.
10. صيفي زهير، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائرحالة ولاية البرج**، مجلة الحقيقة، المجلد45، العدد4، بسكرة، 2014.
11. عقون شراف وآخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2019)**،مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مجلد2، عدد خاص، ميلة، أفريل 2018.
12. غردي محمد، **تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة البليدة 2، 2017.

13. قريد مصطفى، فرحات عباس، **تقييم سياسة تمويل المستثمرات الفلاحية المنتجة للحبوب في الجزائرخلال الفترة 1987-2015**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ،العدد 01، المسيلة، 2016.
14. كروش نور الدين، **دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 8، العدد4، المركز الجامعي، تيسمسيلت، جانفي2019.
15. لعمرية لعجال ، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 37، المسيلة، أفريل، 2019.
16. لمحنط عائشة ، **التحوط كأداة لإدارة مخاطر التمويل الزراعي في البنوك الإسلامية**، مجلة اقتصادية المال والأعمال، العدد السابع، جامعة الوادي، الجزائر
17. لمين نور محمد ، سي طاهر قاضي، **تطوير القطاع الفلاحي كبديل اقتصادي من خلال البرامج الاستثماريةالعمومية**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد3، العدد9، ألمانيا، جانفي 2020.
18. محمودي مليك، زروخي صباح، **دورالتمويل الحكومي في ترقية القطاع الفلاحي في ظل**الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية**خلال الفترة (1990-2015)**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد1، المسيلة جوان 2019.
19. معطى الله خير الدين ، عمراني سفيان ، **محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاعالفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة(2000-2013)**، مجلة الحقيقة، العدد 31، قالمة، دون سنة.

رابعا: الملتقيات العلمية

1. بن سمينة دلال ، **سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات**، الملتقى الدولي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.
2. بن سمينة دلال ،بن سمينة عزيزة، مداخلة بعنوان **سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظلالاصطلاحات الاقتصادية**، ملتقى دولي حول **(سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات)**، جامعة بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006.
3. بوعريوة ربيع، مداخلة بعنوان أهمية القطاع الفلاحي، في تحقيق التنمية الاقتصادية فيالجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول **(القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منظمة حوضالبحر المتوسط)**، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، يومي 24-25 ماي 2017.
4. بونوة شعيب، بودلال علي، **إشكالية التسويق والسياسة المنتهجة لانعاش هذا القطاع الفلاحي**، الملتقى الدولي حول (**التنمية الفلاحية كبديل للموارد الزائلة**)، جامعة بسكرة، الجزائر، 21- 5-2016.
5. زيان بروجة علي، مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر، الملتقى الوطني الأول حول **(مقومات بناء نماذج للتنمية المستدامة فيالجزائر خارج قطاع المحروقات)**، المركز الجامعي بتسمسيلت، يومي 30-31 أكتوبر 2018.
6. لمحنط عائشة وآخرون، محددات الطلب على التمويل المصرفي الزراعي، الملتقى الدولي السابع حول **اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدولالعربية**، جامعة الوادي، دون سنة.
7. مختار حميدة، أدوات التمويل الإسلامي كبديل لتمويل الاقتصاديات النامية، ملتقى وطني حول **النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، دون سنة.

خامسا: المراسيم، الأوامر، المواد

1. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإجراءات المتخذة لفائدة الفلاحين والمربين ومتعاملي الصناعاتالغذائية في إطار القانون المالي التكميلي لسنة2008، 28 جويلية 2008، الوزارة
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التسيير الذاتي في الفلاحة، الجريدة الرسمية رقم 19 (1969)، الأمر رقم 68-653 مؤرخ في 11 شوال 1388 الموافق لـ 30 ديسمبر 1968، ص 154.
3. .المادة 25 من المرسوم رقم 106/82، **المتعلق بمصادر بنك الفلاحة والتنمية الريفية**،الصادر بتاريخ13/03/1982.

أ. المراجع باللغة الفرنسية:

1. Bernard Fouquet, Marie, José, la crédit a l'agrilture, un outile clé dudevloppement agriculture, journal farm Not09, 2016
2. Boa yakoub, F, « L'entreprise et Le financement bancaire » Casbah Edition, 2000
3. JocqueMayoux, le crédit mutuel, institut, d'étude bancaire et Finonaires , France

الملاحق

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملخص

يشكل القطاع الفلاحي أهم مرتكزات و دعائم الإقتصاد الوطني و أحد أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المكونة للناتج المحلي الخام، كما يكتسب أهمية كبيرة كونه مصدر دخل كبير من إجمالي القوى العاملة، فضلا عن أن نسبة من السكان يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع، حيث قامت الحكومة الجزائرية بوضع عدة هياكل تنظيمية من بينها منح عدة قروض للفلاحين من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية للتغلب على كافة المشاكل و العراقيل التي تعيق إستمراره و فعاليته.

يمنح بنك الفلاحة و التنمية الريفية عدة قروض للفلاحين من بينها القرض الرفيق الذي يعتبر كدعم للفلاحين ، حيث يمنح دون فوائد و تكون مدته سنة واحدة، حيث يساهم هذا الأخير في مساعدة الفلاحين على توفير المواد الأولية من أدوية و أسمدة.....الخ التي يحتاجها الفلاح خلال الموسم الفلاحي.

و قد تم التوصل من خلال الدراسة إلى القبول الذي حظي به القرض الرفيق من قبل الفلاحين من خلال الإحصائيات لسبع سنوات المتحصل عليها من طرف وكالة العوينات -491- و كذلك كيفية الطلب عليه و الإجراءات اللازمة لمنحه، و الإجراءات المتخذة من طرف البنك في حالة عدم التسديد.

الكلمات المفتاحيةّ

القطاع الفلاحي، التمويل الفلاحي، القروض الفلاحية، القرض الرفيق، بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة العوينات -491-

Summary:

The agricultural sector constitutes the most important pillars and pillars of the national economy and one of the main productive sectors that make up the gross domestic product . It is also gaining great importance as it is a source of large income from the total workforce, in addition to the fact that a percentage of the population depends on this sector for their livelihood, The Algerian government has set up several organizational structures, including granting several loans to farmers by the Bank for Agriculture and Rural Development to overcome all problems and obstacles that hinder its continuity and effectiveness .

The Bank for Agriculture and Rural Development grants several loans to farmers, including the companion loan, which is considered as a support for farmers, as it is granted without interest and has a duration of one year, as the latter contributes to helping farmers provide raw materials such as medicines, fertilizers, etc. That the farmerneeds during the agricultural season.

Through the study, the acceptance of the companion loan was reached by the farmers through the seven-year statistics obtained by the Owainat Agency -491- as well as how to request it, the procedures required to grant it, and the measures taken by the bank in the event of non-payment.

Key Words:

The agricultural sector, agricultural financing, agricultural loans, the companion loan, the Bank for Agriculture and Rural Development, and the Owainat Agency -491-